

دبلوماسية الحدود في افريقيا



حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

بحث

التطورات الدبلوماسية
والمراكز القانونية

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

5 5
دبلوماسية الحدود في أفريقيا

حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

الدكتور البخاري عبد الله الجعلي

الشركة العالمية للنشر والتوزيع

حدود السودان الغربية

مع

تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

بحث

التطورات الدبلوماسية والمراكز القانونية

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

- دكتوراه في القانون الدولي - جامعة لندن .
- ماجستير القوانين - جامعة لندن .
- أستاذ القانون الدولي المشارك .
- رئيس قسم القانون العام
- جامعة النيلين السودان .
- رئيس لجنة الحدود الدولية السودانية السابق .
- وكيل وزارة الشؤون الداخلية السابق .

حقوق الطبع والاقتباس والتصوير

محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

الدوحة ٢٠٠٤ -

الشركة العالمية للطباعة والنشر

الخرطوم - ت : ٠٠٢٤٩٩١٢٩٤٤٤٧٥

القاهرة - ت : ٠٠٢٠١٢٧٩١٠٤٣١

الإهداء

إلى أستاذنا أمير الصاوي ،،،

وكيل وزارة الداخلية الأسبق

عميد الخدمة المدنية الأسبق

سفير السودان الأسبق في المملكة المتحدة

رئيس لجنة الحدود الدولية الأسبق

تقديراً واحتراماً وعرفاناً ،،،

المحتويات

الموضوع	ص
---------	---

القسم الأول :

الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

الباب الأول :

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ١٧

الباب الثاني :

حكومة السودان وسلطنة دارفور ١٨٩٩-١٩٠٥م ٢٥

الباب الثالث :

موقف علي دينار بعد احتلال وداي والتوسع الفرنسي شرقاً ٣١

الباب الرابع :

سلاطين يدافع عن تبعية دار مماليت ودار تاما ودار قمر إلى دارفور ٣٥

الباب الخامس :

بداية النزاع الدبلوماسي بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول الوضع القانوني ٤١

للحدود بين دارفور ووداي

الباب السادس :

مبادرة الحكومة البريطانية لتسوية النزاع بالتحكيم ٤٦

الباب السابع :

اتفاق الحكومتين لرفع النزاع للتحكيم ثم تأجيله ٥٥

الباب الثامن :

٦٦ معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية والبدء في تخطيط الحدود

الباب التاسع :

٧٥ إشكاليات تفسير معاهدات الحدود على الأرض

الباب العاشر :

٨٣ مفاوضات لندن وإبرام بروكوكول ١٩٢٤م الإنجليزي الفرنسي بشأن تخطيط

الحدود الغربية

الباب الحادي عشر :

٩٠ أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي

الباب الثاني عشر :

٩٤ الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وتشاد : ١٩٦٠ يونيو

١٩٨٩م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

الباب الثالث عشر :

١٠٦ الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وجمهورية أفريقيا

الوسطى : ١٩٦٠ - ٢٠٠٣م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

الباب الرابع عشر :

١١٣ تخطيط الحدود الدولية في القانون والتطبيق

الباب الخامس عشر :

١٢٤ اتفاق السودان وتشاد على المشروع في إعادة وضع علامات تخطيط الحدود

الباب السادس عشر :

١٢٩ إعادة وضع علامات تخطيط الحدود المشتركة بين السودان وتشاد

الباب السابع عشر :

١٣٩ إصرار الدولتين لتكملة إعادة وضع العلامات الحدودية

القسم الثاني :

الحدود بين السودان وليبيا

الباب الأول :

١٤٩

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع ليبيا

الباب الثاني :

١٥٥

تقاطع الحقوق الاقتصادية والدينية للدولة العثمانية مع مصالح بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

الباب الثالث :

١٦١

إيطاليا تسعى لإثبات تعارض حدود معاهدة ١٩١٩م مع حدود إعلان مارس ١٨٩٩م

الباب الرابع :

١٧١

الحكومتان البريطانية والفرنسية تكتشفان في ١٩٢٣ أن الحكومة التركية احتجت على إعلان مارس ١٨٩٩م بعد إصداره بوقت وجيز

الباب الخامس :

١٧٧

احتلال إيطاليا للكفرة وإشكالية موقع العوينات تثيران الاهتمام البريطاني بالحدود السودانية الليبية

الباب السادس :

١٨٤

الإيطاليون يتوغلون جنوباً والبريطانيون يقومون باستكشافات جوية في العوينات ومثلث السارة

الباب السابع :

١٩٠

بريطانيا تتخلى عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا على أسس سياسية

الباب الثامن :

١٩٦

تبادل المذكرات بشأن التسوية النهائية للحدود بين السودان وليبيا

— خاتمة —

٢٠٣

— الملاحق —

٢١٥

مقدمة

تكتسب قضايا الحدود أهمية بالغة في القانون الدولي وفي العلاقات الدولية. فهي في إيجاز هي التي تحدد أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة الدولة أو الدول الأخرى. ولعل من المهم التذكير بأن للسودان حدوداً دولية برية عديدة وطويلة كما أن له حدوداً بحرية أيضاً ، وهي خاصية يتميز بها السودان عن الكثير من دول العالم . وحسبنا التنويه بأن للسودان حدوداً مشتركة مع تسع دول هي : مصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ويوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا . ذلك بالإضافة إلى حدوده البحرية المواجهة للملكة العربية السعودية والمجاورة لمصر وإريتريا .

ويمكننا القول إن بحث ودراسة حدود السودان الدولية يشكل في حد ذاته صورة مركزة لكل مشكلات وقضايا ونزاعات الحدود في أفريقيا من حيث النوعية والأسباب وأسلوب وكيفية المعالجات . ولقد كان لكل ذلك ما شحذنا للاهتمام بموضوع حدود السودان منذ زمن مبكر . فكانت البداية ، مقررأ مساعداً للجنة الحدود الدولية السودانية ، ثم مقررأ لها ورئيساً لإدارة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخلية ، وعضواً في اللجان الفنية المشتركة للحدود مع الدول المجاورة ، ثم رئيساً للجانب السوداني في تلك اللجان وأخيراً وليس آخراً رئيساً للجنة الحدود الدولية السودانية بحكم موقعنا كوكيل لوزارة الشؤون الداخلية ١٩٨٠-١٩٩٠ م .

لذلك كان موضوع رسالتنا لنيل الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن في ١٩٧٥م بعنوان {التطورات الدبلوماسية والجوانب القانونية لحدود السودان الدولية} ثمرة لذلك الغرس . وهذا الكتاب يشكل في أصله فصلين من تلك الرسالة التي كتبت أصلاً باللغة الإنجليزية . ولقد سبق لنا أن نقلنا فصلاً منها إلى اللغة العربية في كتابنا الأول عام ١٩٨٠م بعنوان {حدود السودان مع إثيوبيا} . وعندما أصبحت إريتريا دولة مستقلة في ١٩٩٣م أصدرنا كتابنا الثاني عام ٢٠٠٠م بعنوان {حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا : النزاع الحدودي والمركز القانوني} . وما نحن ننفذ وعداً قطعناه على أنفسنا فنصدر كتابنا الثالث بعنوان {حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا : التطورات الدبلوماسية والمراكز القانونية} .

وكما يعكس عنوان هذا الكتاب فإنه يتكون من قسمين . يعنى القسم الأول بالحدود بين السودان وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى . ويجيء بحثنا لهذه الحدود في قسم موحد لأن الأصول القانونية التي تحكم الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى هي ذات الأصول القانونية التي تحكم الحدود بين السودان وتشاد . وأما القسم الثاني فقد أفردها لبحث ودراسة الحدود بين السودان وليبيا . وإذا كانت الأصول القانونية لهذه الحدود ، أي الحدود بين السودان وليبيا ، في مبتهاها هي ذات الأصول التي نشأت عنها الحدود بين السودان وجمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد ، إلا أن كلا منها انتهت على نحو مختلف . فالحدود مع ليبيا تمت تسويتها النهائية ، كما سنقرأ في القسم الثاني من هذا الكتاب ، بموجب تبادل مذكرات بين الحكومتين البريطانية والمصرية من ناحية والحكومة الإيطالية من ناحية أخرى وذلك في ١٩٣٤م . أما الحدود مع جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد ، كما سنقرأ في القسم الأول من الكتاب ، فقد تمت تسويتها بموجب بروتوكول ١٩٢٤م المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية . لذلك كانت التطورات الدبلوماسية التي أدت لتلك النهايات متباينة على نحو يعكس بوضوح الأساليب التي أدارت بها الدول الاستعمارية دبلوماسية الحدود في أفريقيا .

وغني عن التنويه أن هذا السفر وتوأمه السابق ما كان لهما الصدور لولا مشوار طويل وجهد مثير ، في شتاءات لندن القارصة وغربتها الموحشة ، بحثاً وتثقيباً وتأملاً في ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة المستعمرات ، المحفوظة في دار الوثائق الرسمية في ضواحي لندن . ذلك بالإضافة لما نهلناه من مكتبة معهد الدراسات القانونية

المفيدة بجامعة لندن ، والذي شرفت بعصويته مجلس إدارته معزلاً لمباحثين عام ١٩٧٣م. ومكتبه مدرسته الدراسات الشرفية والأفريقية في جامعة لندن . وكذلك دار الوثائق القومية بالخرطوم وملفات إدارة الحدود الدولية بوزارة الداخلية السودانية .

وسلاحظ الفارئ لهذا الكتاب أن الأبواب الثلاثة الأخيرة من القسم الأول ، وبقي بها الأبواب الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ، قد بحثت فيها شيء من التفصيل النضور الدبلوماسي والقانوني الذي طرأ على حدود السودان مع شقاده على وجه الخصوص . فإذا كان المفهوم الحديث لصناعة الحدود يطوي على تعيين الحدود Delimitation وتخطيط الحدود Demarcation وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود Re Demarcation وتكثيف الحدود Condensation وحفظ ووقايته الحرس Preservation ، فإن وزارة الداخلية السودانية قد بذلت جهداً مقدراً في سبيل تحقيق هذه المقامات . فقد استعانت بعلاقاتها السياسية الجيدة بين السودان وشنال . في العقد الأخير من القرن الماضي {١٩٩٠-٢٠٠٠} قدفعت بموضوع إعادة وضع معالم تخطيط الحدود إلى حيز الواقع محققة بذلك إنجازاً هاماً يستحق الإشادة والتأييد .

ويجدر بنا ونحن مع نهاية هذه المقدمة ، أن نشكر كل من قدم لنا التشجيع والدعم والنصيح ، طوال ذلك المشوار الطويل والمرير ، وقد أشرنا لهم جميعاً في صدر الرسالة بيد أنه لا ماص أبداً من أن نكرر الاعتراف والشكر والتقدير لأسنادنا السيد أمير الصاوي الوكيل الأسبق لوزارة الداخلية والرئيس الأسبق للجنة الحدود الدولية السودانية ، وسفير السودان الأسبق بالمملكة المتحدة ، الذي كان أول من اهتم بموضوع حدودنا الدولية منذ مطلع الاستقلال . والذي يعود له أيضاً الفصل كل الفصل بعد الله عز وجل ، لنوحيتها لموضوع الاهتمام والبحث والدراسة لحدود السودان الدولية ، لذلك نهي له هذا السعر تقديراً واحتراماً وعرفاناً . والشكر موصول لكل العاملين في إدارة الحدود الدولية بوزارة الداخلية السودانية وكذلك للاح الأستاذ رهير الجميعي الذي تفصل طباعة مادة هذا الكتاب في الحاسوب . وللاح الأستاذ علي عبد الله السدي تفصل إعداد الحرائط الملحقة بالكتاب.

وإذ طرح هذا السفر في سباق مواصفتنا لهذا الجهد وذلك المشوار الطويل
والمرير ، بكرسي أعلى ما نملك في سبل الدفاع عن كل ذرة من مرات هذا الوطن
الحبيب ، لسأل الله العليّ القدير أن يحفظ لنا من كل مكروه ويحسيه من كل معذاتيم ،
أنه نعم المولى ونعم النصير . وخير ما نحمه قول عز من قائل {لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا
وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْقُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ} صدق الله
العظيم

الدكتور

البخاري عبدالله الجعفي

الدوحة مارس ٢٠٠٤م .

القسم الأول

الحدود بين السودان
وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

الباب الأول

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى

- ١- تحديد مناطق النفوذ بموجب معاهدة يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية الفرنسية .
- ٢- اتفاقية يناير ١٨٩٩م الإنجليزية المصرية بشأن إدارة السودان في المستقبل .
- ٣- إعلان مارس ١٨٨٨م الإنجليزي الفرنسي واحتلال فشودة .
- ٤- هل اتجهت نية الدولتين المتعاقبتين نحو تخطيط الحدود وليس تعيينها فقط؟.

حرصت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا على أثر مؤتمر برلين {١٨١٤-١٨٥١م} ^(١) على السعي بقوة لحيازة أفليم شاسعه في افريقيا تحت مظهر ما عرف بحدود {مناطق النفوذ} Sphere of Influence ^(٢) وقد أخذ ذلك السعي شكلا مجموعيا مما برز تسميته تاريخياً بالسباق من أجل افريقيا Scramble for Africa ^(٣) في تلك السنين رسمت برصايب وفرنسا حيزاهما ومناطق نفوذهما في غربي افريقيا وصنعه خاصه في الأراضي التي تقع إلى الشرق والعرب من نهر النيجر .

نقرأ ذلك في معاهدة الرابع عشر من يونيو ١٩١٨م ، بعد أن تم تعريف الحدود الشمالية لنيجيريا انفتحت الدولتان بموجب المادة الرابعة على ان { يعترف بحكومة الجمهورية الفرنسية بان الإقليم الواقع في شرقي النيجر يدرج في نطاق النفوذ

(١) انظر : Lucas C., The Partition and Colonization of Africa Oxford, 1922, pp.42-60

(٢) انظر : بحث الموسود (أربع نفوذه واشيلوماسيه بنو سع (أمير ماني في غرب) مجله موسود الاجتماعية ، جامعة الكويت ١٩٨٠ .

(٣) نفس المرجع السابق

البريطاني} وبالمقابل اعترفت حكومته صاحبة الجلالة البريطانية بأن {الإقليم الواقع على
أشمال وشرق والجوب من شواطئ بحيرة تشاد . برح في نطاق النفوذ
الفرنسي} (٤) .

لقد حقق تلك الصيغة مناطق نفوذ شسعة واسعة المدى لفرنسا شمالا وجوبا
وشرقا من بحيرة تشاد ، وبهذا في هذا السياق أن حدود نفوذ فرنسا الشرقية فسي
السودان غير محددة . ولا شك أن عدم اهتمام بريطانيا بتلك المسألة في ذلك الوقت يعود
إلى أن {تفنين} فتحها للسودان لم يكن قد اكتمل وإن كان قد بلغ شوطا مقدرا (٥) . ويلاحظ
أن الدوليين تعاقبا بموجب المادة السابعة من ذات المعاهدة بعدم القيام بأي عمل سياسي
في منطقة نفوذ الدولة الأخرى فقد نصت المادة على أنه {من المفهوم من المواد
السابقة أن كل دولة لن تقوم بالاستيلاء على أراض أو إبرام أي اتفاقيات أو قبول حقوق
سيادية تتعلق بمحميات في منطقة نفوذ الدولة الأخرى كما أنها لن تمنع أو تتنازع في
نفوذ الدولة الأخرى} .

لكن فرنسا - كما يبدو - لم تكن مفعلة نفوذى التزامها بالمادة السابعة من تلك
المعاهدة ، فقد وصح بعد وف قصير جدا أنها غير مسعده بقبول مسألة إحلاء السودان
من قبل الحكومة المصرية . وبالبأكيد لم تكن مهياه بعد للاعتراف بحقوق بريطانيا التي
حصلت عليها بموجب حملة {إعادة الفتح} Re-conquest (٦) التي كانت قد قطعت مدى
بعيدا في ذلك الوقت . شاهدا على ذلك أن فرنسا تجاهلت تلك الالتزامات ومصبت قبيل
اسباع قليلة من سقوط أمدرمان بالعدم من العرب نحو أعالي النيل والقيام باحتلال فشوده
وكم كان متوقعا فإن ما قام به فرنسا آثار مواجهته خطرهم بينها وبريطانيا (٧) وغاديا

(٤) انظر :

Hertslet, E., The Map of Africa by Treaty 3rd ed. London, 1959, p.785

(٥) Langer, W., The Diplomacy of Imperialism, 890-1902, 2nd ed. New York, 1951, p.538

(٦) نف شيب كسو - ر. فيم اصطلاح عليه تاريخه الحديث فيجبر . لأول هو فتح محمد علي باشا والتي
مصر في ١٨٢٠-١٨٢١م وأما الفتح الثاني فقد تم في ١٨٩٩-٩٦م

(٧) Moon, P. T., Imperialism and World Politics, New York 1927, p.139

لحرب أصبحت ذات فوسين أو أدنى وافقت الدولتان على تسوية الصراع بالطرق الدبلوماسية، فقد توصلت في لندن إلى إبرام إعلان Declaration في الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ .

لقد ارتبط إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م بمل وشأ عن اعزو الإمبري المصري الذي شهده السودان في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد منحصر ذلك العزو عن إبرام اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩م بين حكومة صاحبه الجلالة البريطانية وحكومة حنبوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل ، وهي الاتفاقية التي اشتهرت بما يسمى باتفاقية (الحكم المشترك أو الثنائي) (C o m m u n i u m) على السودان (٨)

والمعلوم أن فرنسا كانت قد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إبعاد أو على الأقل التقليل من الهيمنة البريطانية على مصر التي كانت قد بدأت باحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢م . بل إن كل جهود ومحاولات فرنسا لتحقيق ذلك انحصرت في بقاء بالقضاء . وكما يبدو من فرنسا قد رأيت على ضوء تلك الحليف أن تصير الواحد البريطاني الذي تب اعادته في مصر في موضع حساس . وقد انعكس ذلك في قرارها الترامي بأن تسيطر مشكله في أعالي النيل عن طريق التهديد بالهدم والسيطرة على اسباب مياه النيل التي تعتمد عليها مصر عمدا ريسيا . وهكذا وعلى اثر معركة كرري في الثامن من أبريل ١٨٩٨م حيث تمكن جيش إعادة الفتح العاري من هزيمة جيش المهديه وسقوط مرماس وانحرطود ، وصلت إلى (كتشنر) Kitchener قائد العزو ، اخبار مدها ان قود فرسيه قدمت من العرب واسطاع ان تثبت لها موطن في فنوده في أعالي النيل (٩)

لقد لخص الجنرال الفرنسي (مارجين) Margin تعرض من تلك العمية فونه (لقد كان هدف الفرنسيين هو إزاحة كل المبررات لاحتلال مصر بواسطة الإنجليز ووضع نهاية لحلم اصدقائنا الإنجليز الذين يرغبون في توحيد مصر مع رأس الرجاء وتوحيد

Langue . op cit . p. 540

(٨) انظر

Holt P M, A modern History of the Sudan, 2nd ed., London, 1963, p 106

(٩) انظر :

حياراتهم في شرق أفريقيا مع حياراتهم التي حققها لهم شركة النيجر الملكية^(١٠) و أوضح أن فرنسا ارادتها بالطريقة التي حددتها ، يتضح ذلك من الأسلوب الذي أصدر به وزير الخارجية ووزير المستعمرات الفرنسي في ذلك الوقت {هانوتوكس} Hanotoks بوجهاته إلى {مارشاند} Marchand ، اندي كلف قياده تلك العملية فقد قال له لدى معادرة الأخير لفرنسا . {الذهب إلى فشودة فإن فرنسا ستطلق النار {Go to Fashoda France is going to fire the pistol

من التابت أن فرنسا كانت قد تطلعت هي الأخرى لكي توسس لها إمبراطورية و١١ لها ان السودان والحشة يشكلان حجر الزاوية الذي يتطلع له {المعماري} الفرنسي في تلك الظروف بعد أن ذهب فرنسا لرهان على مصر أمام البريطانيين وحتى يكمل الإمبرياليون الفرنسيون تحقيق حلمهم فإنهم يحتاجون فقط لملايين مربعة قليلة من شرق السودان ووادي النيل والحشة . ومن لا شك في ان تحقيق ذلك سبب مصر للفرنسيين إمبراطورية فرنسية تمتد من المحيط الاطلنطي إلى البحر الاحمر ومن البحر الأبيض المتوسط إلى خليج غينيا^(١١) .

لذلك الأسباب صفة اساسية اصحت الحرب بين بريطانيا وفرنسا فاب فوسجر او اسي ، وحرص كل طرف على دعم البار بالمطوق في ذلك الإطار استند البريطانيون في دعم موقفهم العسكري على حجج من بينها أن كل الاراضي التي كانت حاصعة للدولة المهينة قد انتكت للحكومات البريطانية والمصرية بمقتضى مرمة جيش الطبيعة عبد الله في كرري وكذلك بموجب حق اعادة الفتح ، وبالتالي فإن الاحتلال الذي حاول أو قصد أن يفوح به {مارشاند} باسم فرنسا في أعالي النيل شكل حرد لحقوق بريطانيا ومصر^(١٢)

أما الفرنسيون فقد ادعوا بأنه بالرغم من أن الاراضي التي تحتلها النيل الأبيض في كلب في انساب حاصعة لحكومة الحدودي في مصر إلا انها أصبحت

(١٠) انظر :

General Margn, Letter de la Mission Marchand (Revue des deux mondes), September 15, 1931 pp. 241-331 pp. 246 (The footnote is taken from ranger, op cit at p.538)

Moon, op.cit., pp. 122-23.

(١١) انظر :

(١٢) انظر :

Linley, M.E. The Acquisition and Government of Backward Territory in International Law London 1926 P 52

أرضاً (بلا مالك لها) Re n d i a s ، استناداً على أن الحكومة المصرية قد حلتب عنها أو (هجرتها) Abandonment وأضافوا أن للفريسيين الحق في موقع في النيل الأبيض مثل ما كان للأمن والبلجيك ، وبالتالي فإن لهم الحق في احتلال ضفاف النيل حيث هم يرون أن ذلك مناسباً لهم (١٣).

وردت السلطات البريطانية من السيد المصري على صفاء النيل قد نواري وحاً عن طريق الانصار العسكري الذي حلفه الثورة المهديه ، بيد أن الحقوق التي احدها من مصر قد انتقلت بكيانها الى الفانحين الجدد. ون ما عفى لمصر من سند على السودان ، وما انتقل للمهدي من بعده للخليفة من سايده ، قد تم حسمه في ميدان المعركة . وحلاصة القول من وجهة النظر البريطانية أن الجبل الحاصل مهما كان لا يسمح لطرف ثالث ان يدعي بأن الأراضي المنارع عليها أصبحت أراضي مهجورة .

وبعد مفاوضات مكثفه انتهى ذلك النزاع الذي اوشك أن يندلع حرباً بين دولتين الأوربيين نسب مدعوف في التاريخ الاستعماري بحادثة فشودة Fashoda Incident إلى صياغه اتفاق في شكل إعلان بشأن مسطوق نفودهما في أفريقيا الوسطى والسودان على أن يكون مكملاً لمعاهدة يونيو ١٨٩٨م (١٤). ومن ثم فقد اكتسب إعلان ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي ومدد السايه أهمية كبرى عند الدول التي كانت لها مصالح وتطلعات في افريقيا من أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد شغل الإعلان بصفة خاصة السولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهي الدول التي كانت لها مصالح وتطلعات للحصول على حبراب أو لتأمين ما حصلت عليه سلفاً من حبراب كما سري في هذا الكتاب تباعاً.

وبالنسبة لحدود السودان مع جمهوريه أفريقيا الوسطى فإن اهميه إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م تعود إلى أن الدولتين اتفقا بموجبه على {تكملة} المادة الرابعة الواردة في معاهدة يونيو ١٨٩٨م بالمواد التالية وعلى أن تعتبر هذه المواد جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة والمواد هي :-

(١٣) انظر :

1 The Marquis of Salisbury to Sir E. Monson, 6.10.1898, in Egypt No.3 (1898) C 9055

2 Omer A., The Sudan question Based on British Documents, Cairo, 1952.P 5

(١٤) انظر : . Hertslet op.cit,p 796

١. {تلتزم حكومه صاحبة الجلالة البريطانية بعدم الحصول على اراض او عقود
ساسى الى العرب من خط الحدود المغرب في المادة (٢) كما ان حكومه الجمهورية
انفرنسية تلتزم بعدم الحصول على اراض او عقود ساسى الى اسرور من ذات الخط }

٢ {يبدأ خط الحدود من نقطة التي يلتقي عندها حدود دولة الكونغو الحرة والإقليم
الفرنسي مع خط تقسيم المياه Watling بين حوضي نهر النيل ونهر الكونغو وروافده ،
وتتبع الحدود من حيث المبدأ خط تقسيم المياه حتى يصل إلى نقطة مع خط عرض
١١ درجة شمال } (١٥).

بهذا التعريف أرسب المادة الثانية اللب لب الأولى للحدود الدولية بين السودان
وجمهورية افريق الوسطى ، أي الخط الذي يفصل المياه الطبيعية الممتدة نحو نهر النيل
من ناحية ونهر الكونغو وروافده من ناحية أخرى .

وطبقا للفرع الثانية من المادة الثانية من الإعلان {يتم ترسيم خط الحدود من تلك
النقطة . أي قاطع خط تقسيم المياه مع خط عرض ١١ درجة شمال ، حتى يصل إلى
خط عرض ١٥ درجة شمال . ذلك على نحو يفصل من حيث المبدأ مملكة وداي عن ما
كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور ، ولكن لا يعني ترسيم ذلك الخط بأي حال إلى
العرب حيث يتجاوز خط طول ٢١ درجة شرقي غرينتش أو إلى الشرق حيث يتجاوز
خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش } .

٣ {ان من المفهوم من حيث المبدأ أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط
عرض ١٥ درجة شمالا تحدد من الشمال والشرق خط يبدأ من نقطة قاطع خط
اسرطس مع خط طول ١٦ درجة شرقي غرينتش ، ثم يجري الخط من هناك جنوب
شرق حتى يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش ، ثم يتبع الخط من هناك خط
طول ٢٤ درجة حتى يلتقي إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالا ، بحدود دارفور
كما مستتب Be fixed لاحقاً } (١٦).

وهكذا أرسب المادة الثالثة مقترحه مع الفرع الثانية من المادة الثانية من
إعلان مارس ١٩٩٩م البريطاني الفرنسي اللسان الأولى لتعيين الحدود العربية لسودان
مع تشاد.

(١٥) نفس المصدر السابق .

(١٦) نفس المصدر السابق .

وتعهدت الدولتان بموجب المادة الرابعة من الإعلان بتعيين مفوضين عليهما للتقيام
 — بتعيين الخط الحدودي في موضعه طبقاً للموجهات المذكورة في المادة الثالثة من
 هذا الإعلان ، ويرفع المفوضون حصيلة عملهم للموافقة عليها من قبل الحكومتين
 المعيّنتين} أي أن مهمة لجنة المفوضين طبقاً لخريطة الصر هي {تعيين} الحدود الموصوفة
 في {موضعها} on the spot كما جاء في المادة الرابعة. ومن ثم مؤكداً القول بأن ما
 انصرفت إليه لجنة الدولتين المتعاقبتين بطوي على {تخطيط} Demarcation الخط الحدودي
 بمعنى وضعه في موضعه الطبيعي ، أي على الأرض .

إن {تعيين} Delimitation الحدود قد تمت صياغته سلفاً في المواد الأولى والثانية
 والثالثة من إعلان ١٨٩٩م المكمل للمادة الرابعة من معاهدة ١٨٩٨م ، وبالتالي لم يعد
 للمفوضين من مهمة يؤدونها كما يبدو غير ترحمة ما به الاتفاق عليه في الورق سحطته
 على الأرض بوضع علامات حدودية على الطبيعة . ولعل مما يعرر هذا التفسير استعمال
 كلمة {Fix} إذ ليس لهذه الكلمة معنى سئع غير يثبت أو يُلصق أو يُرسخ بأن يعطي
 الشيء شكلاً ثابتاً وسهائياً . وبالنسبة للحدود لا تعطي شكلاً ثابتاً وسهائياً إلا بتخطيطها
 بوسائل ثابته على الأرض . وسعود لمناقشة هذه المسألة في مواضع لاحقته في هذا
 الكتاب .

لا شك أن فرار السلطات البريطانية بإعادة فتح السودان ، في أواخر القرن التاسع
 عشر آثار عدداً من المشكلات الحادة المتعلقة بحدود اللا المراء فتحتها ، ذلك أن الأمر
 بالنسبة للسلطات الفاتحة لم يكن مقتصراً على طبيعة أوصاف السودان ومدى اتساعه بل
 امتد الأمر إلى ظهور عدد من الدول الاستعمارية على مشارف حدوده الجنوبية العربية
 والشرقية^(١٧) . لذلك جاء إعلان مارس ١٨٩٩م مباشرة بعد إبرام اتفاقية يناير ١٨٩٩م ،
 في سياق المعاهدات والاتفاقيات ، والبروتوكولات العديدة التي أبرمتها السلطات البريطانية

(١٧) بلجيكا من الناحية الجنوبية ، وفرنسا من الناحية الغربية ، وإيطاليا من الناحية الشرقية . راجع
 كتاب (حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا وإريتريا ، الفراغ الحدودي والمركز القسوي ، د. واحة نطحة
 الأولى ٢٠٠٠) . وراجع كذلك معبد باللغة الإنجليزية ، المنشور في مجلة الدراسات الإنسانية ، جامعة
 الكويت ، ١٩٨٨م بعنوان

في سيل نفيس حدود السودان . وقد لحص (هوايت) W h i t e وزير الخارجية البريطاني لاسلو ومحرر محله الجمعية الجغرافية الاسكتلندية الملكية إعلان مارس ١٩٩٩م بقوله {يمكن أن نرى فيه أن بريطانيا العظمى قد حصلت بموجب اتفاقاتها مع فرنسا على كل الذي تدعيه أصالة عن نفسها ونياية عن مصر ، إنه في جملة واحدة الاعتراف بوحدة كيان وادي النيل إن اتفاقية النورد ساليسبوري تعتبر وثيقة رائعة ، فهي خلافا للعديد من الاتفاقيات التي أبرمت بشأن الأراضي في أفريقيا ، تغطي ثغرة معقولة ولا تخرق في ذات الوقت أية مصالح أو التزامات دولية . إنها آخر وليست الأخيرة في صكوك الحقوق على وادي النيل التي ابرزت بوضوح كامل المصالح البريطانية والمصرية} (١٨)

وبالفعل حصلت السلطات البريطانية ، بموجب إعلان مارس ١٨٩٩م مع فرنسا ، على ترسيخ وجودها في وادي النيل ، فقد نجحت في إبعاد فرنسا عن أعالي النيل ، وكذلك مكنت من إبعادها عن ما كان يشكل في ١٨١٢م مديرية دارفور ، أي قبل النورة المهتبه . لذلك قد يبدو سائعا للبريطانيين الاحتفاء بذلك الانتصار الدبلوماسي كما عبر عن ذلك (هوايت) عام ١٨٩٩م في كتابه {توسع السودان تحت مظلة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري} (١٩).

(١٨) انظر

White, A.S. The Expansion of Sudan under the Anglo-Egyptian Condominium. London 1896, p 4٤٨

(١٩) نفس المصدر السابق .

الباب الثاني

حكومة السودان وسلطنة دارفور

١٨٩٩-١٩٠٥

- ١- كيف حدّد علي دينار حدود سلطنة دارفور في مطلع القرن العشرين .
- ٢- ود بندا والأودية والحفرة والكارا وكل الغرب يتبع إلى دارفور .
- ٣- تباين رؤى كرومر وونجت حول أسلوب التعامل مع دارفور .
- ٤- أم شنقة ودار المعاليا ودار الرزبقات وبحر العرب وحدود البرقو
- ٥- {موهام} والتعايشة وزغاوة كوبي ودار البديات ودار تاما

قرأنا في الباب الأول أن المادة الثالثة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م نصت على {أنه من المفهوم من حيث المبدأ أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة يحدد من الشمال والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع خط السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقي غرينتش ، ثم يجري الخط من هناك جنوب شرق حتى يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش ثم يتابع الخط من هناك خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي ، إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة ، مع حدود دارفور كما ستثبت لاحقا } .

كما نص ذات الإعلان البريطاني الفرنسي على {تعيين} الحدود بواسطة لجنة مشتركة على الطبيعة . غير أن الإعلان لم يحدد تاريخاً لنداية تلك اللجنة لمهمها . وهكذا ترك الموضوع معلقاً على اتفاق لاحق بين الدولتين . وكما يبدو أن أيّاً من الدولتين لم يكن مستعداً للدخول المباشر في مسألة {تعليم} الحدود بوصفها علاماتها على الأرض ، في

العهد الأول من القرن العشرين لأسباب عدة ، من بينها أن الحدود قد تم (تعيينها) سلفاً في الإعلان . بصدد إلى ذلك أن عملية (تخطيط) ^(١) على الطبيعة عملية مكلفة مادياً فضلاً عن أنها لم تكن أمراً محدداً بالنسبة للدولتين . ومع ذلك في مسألة كيفية تأمين الحدود التي تعصر مديرية دارفور السودانية عن مملكة وداي ، التي تم الاعتراف سلك دسها شفع في مطلع القرن العشرين ، طلب موضوعاً حياً بالنسبة لحكومة السودان . ويعرى ذلك إلى أن شخصية مدحركة مثل شخصية علي بابر بحثت مع بواخر «القرن التاسع عشر من تثبيت نفسها (سلطاناً) على دارفور في ١٨٩٩م ^(٢) .

لقد شغل على . سار ، وبعد بداية فترة حكمه وقبل أن يحصل على اعتراف من حكومة السودان ، شغل نفسه بمسألة حدود سلطنة دارفور . فقد يادر عد عشره أشهر فقط من حرم اتفاقية التاسع عشر من سابر ١٨٩٩م ، بين الحكومة البريطانية وحكومة حيوي مصر . سوصبح حدود دارفور من وجهة نظره للنظام الجديد الذي فرضه - أنه يشترعه الفتح . جاء ذلك في رسالته منه إلى حاكم عام السودان (ونجت) Wingaa كاترج انشأ من واثشرين من ديسمبر ١٨٩٩م ، ورد فيها : (كما أرى فإن الحدود من جهة الشرق هي ود بندا ومن جهة الجنوب هي الأودية . وتمتد من هناك حتى الحفرة النحاس ومن ثم إلى الكارا وكل الغرب يتبع إلى دارفور . وكذلك تتبع لدارفور كل الأماكن الواقعة إلى الغرب والشرق من الفاسر واي أماكن أخرى أقوم باحلالها ستكون تحت الحكومة لأنني واحد من رعاياها . هذه هي الحدود في الوقت الحاضر وقد استبعدت دار حامد التي كانت تتبع في الماضي إلى دارفور إذ أن رؤساءها يخدمون الحكومة . لقد قلصت

(١) كما جرت في تلك لأول من المقصود هو (تخطيط) الحدود بمعنى وضع علامات على نصيبه .
 إلى أن تعيين الحدود قد تم سلفاً .

(٢) طر Thomas A. B. At Dahir I is Sultan of Darfur 1898-99 London 1965 p ١١

(٣) يجب أن يلاحظ أن دارفور في عهد الخليفة لم تكن تحت حكم السودان . بل كانت تحت حكم مصر . وفي سنة ١٨٩٩م بصلية مصر في سنة لمصر رؤس دارفور التي أوقفتها الحكومة البريطانية أسميت بمصر دارفور . وكان وقت ذاك وقت بركة الخليفة . وكان دارفور (حدود السودان الشرقية مع الإمبراطور مطبك ، إمبراطور الحبشة ، وكان وقت ذاك وقت بركة الخليفة . وكان دارفور (حدود السودان الشرقية مع السودان والبربر) الطبيعة الأولى السوحي . ٢٠٠٠

الحدود ، وبعد إطلاعكم على رسائلي وتقييمكم لهذه الحدود التي وضحتها لكم ، فإنني أكون ممنوناً بأوامركم التي أتبعها { (٤) } .

لقد طرح عليّ دسّر وصف كمالاً لما يمكن تسميته حدود سلطنة دارفور . مما يعني أنه قصد التوبة لحكومة السودان من دارفور سلطنة ذات كبر خاص بها . ويلاحظ من وصفه لحدود دارفور العربية أنه كان مهتماً إذ أشار إلى ذلك بقوله : {أن كل الغرب يتبع إلى دارفور} كما يلاحظ أيضاً اعترافه بيمه حكومة السودان وحصوله الصمسي لسلطاتها . ويبدو من ذلك الوصف للحدود ، أن عليّ دينار لم يكن على علم بما أرمته الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية من موافق شئ الحدود العربية لسودان سابقاً وبصفة خاصة إعلان مارس ١٨٩٩م .

في ذلك الوقت الذي سعى فيه لرسم حدود سلطنته ، كانت اهتمامات حكومة السودان مصرفية نحو مسائل أخرى من بينها تلويده وصياغة سياساتها المستقبلية الخاصة بدارفور . فالمعلوم من العرض الأساسي من اتفاقيته يناير ١٨٩٩م هو إدارة السودان في المستقبل ، علماً أن حدود السودان المستقبل لم تكن قد تطورت تماماً بعد . فقد كانت دارفور ، من منظور حكومة السودان ، مديرية من مديريات السودان ، لم يوصع بعد تحت الإشراف المباشر للحكومة كما يفهم من إعلان مارس ١٨٩٩ . ويلاحظ أن رؤى السلطات البريطانية في الخرطوم والقاهرة حول كيفية أسلوب التعامل مع دارفور كانت مشابهة . لقد كان من رأي {ونجت} حاكم عام السودان ، أن من السهل إحصاع دارفور بإشراف الرسمي لحكومة السودان . وأن عليّ دينار لن يعارض فكرة رفع العلمين الإنجليزي والمصري في القاشير عاصمة دارفور ، كما ورد في رسالة {ونجت} إلى {كرومر} Cromer ، المندوب السامي البريطاني في مصر . بتاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٠٠م لكن {كرومر} لم يكن متحمساً لفكرة التسرع بإحصاع دارفور مباشرة إلى حكومة السودان . وبالتالي فقد وجه {ونجت} أن يؤجل الموضوع بحجة إخضاعه لمشاورات أكثر (٥) .

(٤) دار للوثائق القومية (مخابرات) .

R.S.C.A. Intelligence 113-14, Ali Dinar to Wingate, 28/12/1899

(٥) إرشيف وزارة الخارجية البريطانية (دسّر)

F.O/403/798. Cromer to Wingate, Telegram, 27/3/1900

وفي إطار ما اسماء المشاورات بانر {كرومر} ، وفي هذه السياسة البريطانية
التي تديره بحكم المستعمرات على نحو غير مباشر ، عن طريق المحافظة على حكم
الروساء والسلطان الوطنيين المحليين ، تم رفع الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية
في مصر ، فقرأ لك في مذكرته إلى {ساليسبوري} Salisbury ، رئيس الوزراء ووزير
الخارجية البريطانية ، بتاريخ العشرين من مارس ١٩٠٠ : يبدو أن على دينار قد ثبت
سلطته وأن حكومة السودان اعترفت به من الناحية العملية باعتبارها الحاكم لذلك
الإقليم بحكم الأمر الواقع de facto . وأنا أميل للاعتقاد بأنه من الأصوب أن نحكم عرده ،
أكثر من أن نحاول إدارة ذلك الإقليم بواسطة سلطة بريطانية مصرية . ذلك أن مديرية
دارفور بعيدة جداً ومن الصعب تقييم أوضاعها . وإذا ما وقعت أي أحداث ذات طابع
خطير سيكون من الصعب علينا بل ومن المؤكد سيكون مكلفاً جداً أن نفرض السلطة
البريطانية عليها . وفي مثل هذه الظروف يجوز لنا أن ننساعل عما إذا كان من
الضروري أن نصر وبقوة على الحصول على أي معالم ولاء ظاهرة ومحسوسة من
طرف على دينار . أنه على علاقة طيبة معنا ، ولكن من القليل الذي أعلمه عن هذا
الموضوع أستطيع القول بأن هذه الصداقة يمكن أن تتحول بسهولة إلى عداوة^(١)

أيدت وزارة الخارجية البريطانية معروحات كرومر في شأن التعامل مع على
بانر^(٢) . وكما ذكر {كرومر} في تعليماته إلى كل من {ونجت} حاكم عام السودان .
وكذلك إلى {سلطين} الذي تم تعيينه حديثاً مفتشاً عاماً للسودان {إن نولي الحكم
المباشر والإدارة في مديرية بعيدة مثل دارفور عمل غير مفيد فضلاً عن أنه يشكل عبئاً
ثقيلاً} ومن ثم أنه المسئولين البريطانيين إلى ضرورة معالجة موضوع دارفور بحذر
شديد شريطة أن نعلم على دبر أن دارفور تقع في نطاق النفوذ البريطاني المصري
مقارن أن يمتح في ذات الوقت مجالات واسعة في نولي الشؤون المحلية^(٣) .

(٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/403/288, Cromer to Salisbury, 29/3/1900.

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F.O/403/288, Salisbury to Cromer, 13/4/1900

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F.O/403, Cromer to Salisbury, 7/11/1900.

وفام {ونجنت} بسوره بإبلا ع {علي دينار} بأنه وكب حكومة السودان في -أرفور
وأن الحكومة لا تنوي أن تعرض عليه أي صرات في ذلك الوقت . أم فيما يتصل
بالحدود فقد اكتفى حاكم عم السودان بالسوية بأنها (معروفة) جداً وأنه لا حاجة لمناقشة
الموضوع في ذلك الوقت (٩) .

بالرغم من عدم استعداد السلطات البريطانية لفتح ملف الحدود في ذلك الوقت
اسمر علي -ينار في ملاحظاته . فقد خاطب في هذه المرة سلاطين مفتش عمام السودان
علي أمل أن يجد لديه عاصف أكثر بالنسبة لما كان يشعنه . وبسبب ذلك الانحاح حصل
بأنفعل علي رساله من حاكم عام السودان . وليس من {سلاطين} خارج الأول من مايو
١٩٠١ ورد فيها {أما فيما يتصل بطلبك الخاص بتعريف حدود دارفور أرجو أن أبغفك
بأن الحدود ستظل كما كانت من قبل . وستكون أبعادها من أم تنقة إلى دار المعاليما
ودار الرزيفات حتى تصل إلى بحر العرب . ثم إلى الملم فدار التعايشة . ثم بعد ذلك
الحدود السابقة مع البرقو {وداي} هذه هي حدود دارفور التي كانت قائمة في الأيام
التي كان صاحب السعادة سلاطين باشا قائما بمهام مدير عموم دارفور وحتى ثورة
الذراويش} (١١) .

لم يكن توسع حكم عام السودان أن يطرح في ذلك التاريخ حدود بالمعنى الحرفي
غير الالتحاء بالأسلوب الذي كان سائداً لوصف الحدود في تلك المرحلة . ويبدو أنه قد
وجد صائمه بالرجوع إلى القابل والمسطح الذي كان تدرج في إطار ما اسمه دارفور
عندما كن سلاطين باشا مديراً لعموم دارفور قبل النورده المهدية . ويلاحظ أن الحاكم
العم أوجز حدود دارفور العرسة باعتبارها الحدود السابقة التي كانت مع {برقو} وفسر
برقو بـ وداي . ولم يسأ الدحول في تفصيل ما انطوى عليه إعلان مارس ١٨٩٩م
المبرم مع الحكومة الفرنسية على النحو الذي فصلناه في الباب الأول .

(٩) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R S.CA., Intelligence, 213-14, Wingate to Ali Dinar, April.

(١٠) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R S.CA., Intelligence, 7/1-2, Ali Dinar to Slatin, 21/1/1901

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/407/176. Enclosure (3) in No.19, Government General to Ali Dinar, 1/5/1901

يبدو ان علي دينار لم تكن مفسحاً برسالة الحكم العام ، فقد استنزل علي دينار
حادثة وقعت بين قوائمه وفئات الحكومة ، ليردها الى عدم انذقه في وصف الحدود بالرغم
من انها كتب تتعلق حدود السلطة السريفة وقد تولى الرد عليه في هذه المرة سلاطين
باب تريح اساني والعشرين من ديسمبر ١٩٠١م ، حيث كتب من أهميته الحاشية ،
ولف بطره إلى ان المهم هو الاتساع لحدود دارفور العربية مع مملكة وادي . وفي سبيل
ترصته طرح سلاطين له وصفا لحدود دارفور العربية ورد فيه {يمتد خط الحدود بعد
ذلك من موهاج إلى الحدود غربي التعايضة. وتمتد من هناك إلى حدود دار تاما ومنها
إلى الحدود الغربية القديمة بين دارفور ووداي حيث تمتد إلى الغرب من زغاوة كوبي
ودار البديات} (١٢).

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بحق هو ما هي حدود دار تاما {المعروفة} وهل
هي حدودها الشرقية أم العربية ، وهل تدخل دار تاما في حدود دارفور أم أنها خارجها ؟
ثم ماذا تعني عبارة الحدود القديمة بين دارفور ووداي في غياب حدود مستقرة ؟ (١٣)

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (الس) :

F O/407/187, Enclosure (4) in No. 19. Slatin to Ali Dinar, 22/12/1901

لعل المقصود بـ (موهاج) بزام أو أي موقع آخر .

(١٣) انظر : Theobald, op.cit., p.68

الباب الثالث

موقف علي دينار بعد احتلال ودّاي والتوسع الفرنسي شرقاً

- ١- الفرنسيون يحتلون أبشي عاصمة مملكة ودّاي في ١٩٠٩م
- ٢- هروب السلطان دود مرة إلى تخوم دارفور .
- ٣- استسلام سلاطين دار سيلا ودار قمر الاسمي للفرنسيين واحتلال دار تاما .
- ٤- علي دينار : تحارب حتى آخر رجل دفاعاً عن حدودنا الغربية
- ٥- سلاطين نّنبه علي دينار بعدم الدخول في اتفاقيات مع الفرنسيين .

عرفت في الباب الثاني مدى استعجال علي دينار بموضوع حدود سلطته دارفور وسعيه لجذب اهتمام حكومة السودان إليها . في تلك الأثناء ، أي في مسهل القرن العشرين كان هدف فرنسا ، بعد إبرام إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م وقفل ملف يسوره ، موجهاً نحو ربط حاراتها في وسط وعربي وشمال أفريقيا عن طريق احتلال منطقة (شاري - باغورمي) جوبي بحيرة تشاد^١ . وقد تحقق للفرنسي ما راغبت في أبريل ١٩٠٠م بوصول (كسري) الواقعة جنوبي بحيرة تشاد . ومن ثم بدأت فرنسا في تثبيت حاراتها الحديدية بمنطقة (أوبانقي - شاري) والمنطقة العسكرية في تشاد في منطقة موحده . وفي ١٩٠٦م تكمين مسعمرة (أوبانقي - شاري) بإشراف ألبيني في (فور بلامي) وهكذا أدت تلك التطورات إلى مواجهة مباشرة بين التوسع الفرنسي وودّاي التي كانت حينئذ تحت حكم السلطان (دود مرة) وكما كان موقعه

(١) انظر : Oliver and Amore. Africa since 1800, Cambridge, 1969, p.119.

فقد تصاعد التوتر بين الطرفين واستعلت فرنسا الحبح الدليلية التي كثيرا ما لجأت إليها القوى الاستعمارية في صمم الأراضي والتوسع في أفريقيا . فقد ادعت فرنسا بعد تثبيت أقدامها بأن (وداي) تعبير جغرافي فقط ولم تكن تمثل سبعا . ويمثل ذلك المنطق غرب فرنسا (أبشي) عاصمة وداي في ١٩٠٩م ، واضطر السلطان دود مرة إلى الهرب إلى الأراضي المتاخمة إلى دارفور (٢) .

لم يضاف على ديار اهتماما كبيرا على التوسع الفرنسي في مراحله الأولى . لكنه قام بعد إنشاء مستعمرة (أويانقي - شاري) بإبلاغ حكومة السودان بتاريخ الخامس والعشرين من فبراير ١٩٠٦م بما تم إلى علمه من تطورات ، فقد نقل إلى سلاطين أنه سمع أساعاب دار الفرنسيين احتلوا موقعا يقال له (الباب) Al Balz بالقرب من دار برفو (٣) وألحق ذلك بإبلاغ آخر في نهاية ١٩٠٨م ، مفصلا أن البرقو ما راوا في مواجهة مع الفرنسيين (٤) . وعندما تأكد له أن فرنسا احتلت أبشي وأحدث في التقدم نحو الشرق أعرب عن ذلك بمزلة : ويبدو أنه أدرك أن المساحة المتبقية بين دارفور وما أصبح وادي الفرنسية هو عبارة عن الأراضي غير المحصنة الحصنة بـ (دار تاما) و (دار قمر) و (دار مساليت) و (دار سيلا) . لكن نقطة التحول في الوضع الحدودي بالنسبة له على ديار ظهرت عندما احتلت القوات الفرنسية (دار تاما) في أغسطس ١٩٠٩م واستولما لخطوات استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قمر (٥) .

لقد سعت القوات الفرنسية بعد ما حصلت عليه من رسائل استسلام من سلاطين دار سيلا ودار تاما إلى تمديد توسعها شرقا ليشمل (دار مساليت) ، لكنها منيت بهزيمة على أيدي المساليت أفقدتها حتى احتلالها الأسمى لدار قمر ودار سيلا (٦) . وكما كان متوقعا فقد كان رد فعل علي دينار بالنسبة لتلك التطورات قويا وسريعا . فعرض ذلك في رسالته إلى الحاكم العام بتاريخ السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٠٩م ومفادها : (لقد اجتاز الفرنسيون الحدود ودخلوا دار تاما . وتم الآن احتلالهم لها بالرغم من أنها حصن في

(٢) لاطر : C. na. R (Egyptian and Sudan Frontiers) in the Contemporary Review, May 1914, p. 693

(٣) دار الوثائق القومية (مخابرات) R S C A Intelligence 7/3-8, Ali Dinar to Stalin, 25/2 1906

(٤) دار الوثائق القومية (مخابرات) : R S C A Intelligence, 7/1-10, Ali Dinar .

(٥) لاطر : Lampen G D (History of Darfour - Sudan Notes and Records Vol 31 (1950) p. 99

(٦) راجع : Theobald, op cit, p. 84.

حدودنا ، وبما أننا تحت حماية الحكومة فقد رأينا أن من الأنسب ألا نقوم بأي رد فعل قبل أن نرفع الأمر إلى معادتك ، وعليه أرجو منكم أن تصدروا أوامركم للفرنسيين للتسحاب وفقاً للقانون بين الدول ، وإذا كانت حكومتكم لا تستطيع وقف تقدمهم داخل حدودنا . أرجو أن نعرف ذلك قوفاً . إننا سنعتمد على الله ونحمي أرواحنا وأراضينا إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً^(٧) ، هكذا لعب على دسار ورفعه قبل الإبحار بنحمله السلطات البريطانية المسؤولية تجاه فرنسا بحجة أنه كان يحماية حكومة السودان .

أما سلاطين فقد استغل تلك الورقة بهوء ، حيث اكتفى سلاخ علي سار بشرح الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٠٩ م . بأن حدود دارفور التي تحت حكمه معلومة جيداً بالنسبة لحكومة السودان ، وطلب منه عدم الفلج صائماً ضي على ولايه بحكومة السودان^(٨) .

لم يكن علي دينار مقتنعاً بتأكيدات سلاطين ، وبدد أنه لم يدرك بعد أن السلطات البريطانية لم تكن رغبة في فتح كتاب فتوده مره ناسه بعد ان حذفت ما يزيد من فرنسا في تلك المرحله . فقد ارسل الى سلاطين رسالة تشرح الثاني عشر من يناير ١٩١٠ م مفاده : لقد استلمت ردكم بشأن دخول الفرنسيين في حدودنا . والان ونحن لا نخشى اي شيء إلا الله يجب أن يكون واضحاً أنني لست مستعداً لكي انحلي للفرنسيين عن حدود دارفور التي هي ملك لأبائنا طالما ظلت على قيد الحياة . ولن نتردد في محاربتهم إذا عبروا الحدود وتعرضوا لنا . اننا على استعداد بأن نحارب حتى احر رجل ، ولن يحركنا أو يصعدنا عن حدودنا غير الموت^(٩) .

لقد تحقق كل تلك الرسائل وما انطوى عليه من الحاج وفسس في تحقيق قدر كبير من طلعات علي دينار . كما فشل هو ذاته في فهم أن حكومة السودان لم تكن قد سعت بعد لفتح ملف الحدود العربية مع فرنسا . فقد كان كل الذي بهم حكومة السودان حتى تلك المرحله هو الإنهاء على دارفور داخل السودان . شهدنا على ذلك أن سلاطين اكتمل في رسالته ، بتاريخ السبع عشر من يناير ١٩١٠ م ، بتذكير علي دينار بعدم

RSCA File ٢٠٠٠ 7/1-11, Ali Dinar to Statin, 27/10/1909

(٧) دار الوثائق القومية (محاضرات)

RSCA File ٢٠٠٠ 1/11/ Statin to, Ali Dinar, 21/12/1909.

(٨) دار الوثائق القومية (محاضرات)

RSCA File ٢٠٠٠ 2/11/11 Ali Dinar to Statin, 27/10/1909

(٩) - دار الوثائق القومية (محاضرات)

الدخول في أي اتفاقيات قد يسعى لها المسؤولون الفرنسيون الذين كانوا في وادي
لحصول عليها . ولقد نظره بأن يبلغ الفرنسيين إذا اتصلوا به بأنه لا يستطيع التعامل
معهم بإيرام اتفاقيات وإن أرادوا ذلك فإن عليهم التعامل مع حاكم عام السودان وفي
المقابل لتلك المحاذير والتعليمات وعد سلاطين على دينار بأن حكومة السودان ستحافظ
على وحده وأرضيه (والوقوف في وجه القوى الأجنبية ذات النوايا السيئة نحوه طالما
ظل صادقا على ولائه للحكومة) ^(١٠) كما هو واضح من سلاطين في ذلك الوقت لم
يستبعد احتمال تقدم الفرنسيين شرفا نحو دارفور . فقد احتلوا سقاً دار باما وحصلوا على
رسائل استسلام من سلاطين دار سلا ودار فمر . ولأنك أن استسلام دار فمر وإن كسر
إسمياً . إلا أنه كشف عن نوايا ونظرات الفرنسيين بالنحوه سرقاً ، أي نحو سلطته
دارفور .

(١٠) دار الوثائق القومية (مخابرات) R S C A Intelligence 1/1-2 Sheet to Al Dinar 19/11/910

الباب الرابع

سلاطين يدافع عن تبعية دار مساليت ودار تاما ودار قُمر إلى دارفور

- ١- بداية تغيير استراتيجية السلطات البريطانية نحو دارفور في ١٩١٠م
- ٢- علي دينار يبلغ سلاطين بمقتل السلطان تاج الدين والقائد الفرنسي في داروتي
- ٣- سلاطين يزور النهود ويلتقي مبعوثاً من علي دينار ويعد تقريراً إضافياً عن الحدود الغربية .
- ٤- علي دينار ينجح في وضع السلطات البريطانية والفرنسية وجها لوجه .

انتهينا في الباب الثالث إلى أن سلاطين مفتش عام السودان لم يحسم فلقه من احتمال تقدم قوة فرنسية شرقاً نحو دارفور ، فقد احتلت القوات الفرنسية سلفاً دار تاما وحصلت على خطابات استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قُمر . لقد كن لكل تلك التطورات أثرها في بداية النظر في تغيير استراتيجية السلطات البريطانية نحو دارفور والتي نحو حدودها العربية مع وداي . وكانت البداية عندما طلب الخارجية البريطانية من حكومة السودان ، بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١٠م ، مراقبة الحدود بين (وداي الفرنسية) ودارفور حتى يتم (تعيينها) ^(١) .

(١) كما هو واضح من اسبق فـ كـ المصـوـمـ كما يبدو هو مخطط نحو توصع عندها على لطبعه وبنائي يستعمل مصصيح (البعين) على نحو اقرب سفيوه تحصيط نـ و في كس موصو القتالية . وهو خطأ ولكنه كان شائعاً في تلك المراحل التاريخية .

لكن حكومة السودان لم تشارك الخارجية البريطانية نقاؤها بمحرد التفكير في (تعيين) الحدود في المستقبل المرسي . فقد أوضح حاكم عام السودان في رسالته إلى المندوب السامي البريطاني والفصل العام في القاهرة (جرونت) « G » تاريخ السادس عشر من فبراير ١٩١٠ م ، أن الأحوال السائدة آنذاك تمنع أي محاولة لفتح ملف (تعيين) الحدود . العرجه مع فرنسا ^٢ وبالرغم من أنه ليس بامكان من الوثائق ما إذا كان قد تم إبلاغ علي دينار بمقترح الخارجية البريطانية ورد فعل حكومته السودان بحسب مسأله الحدود . إلا أن من البات أنه قد دخل في الخط بعد وقت وجيز هذا . فقد أرسل دينار العشرين من فبراير ١٩١٠ م رؤيته الخاصة بوصف الحدود بين دارفور ووداي على النحو التالي (تعلمون جيدا أن حدود دارفور من ناحية الغرب تشمل نامبا وقمر ومساليب والقبائل المجاورة حتى التيرجا . وعندما غزت الحكومة المصرية البلاد تم صم دار تاما ودار قمر ودار مساليب بقبائلها في مديرية كبايية وكلكول . K . K . وعندما اندلعت ثورة الدراويش لجأت تلك القبائل إلى وداي . لكن الحمد لله والتكر له . فعندما بوليت دارفور تحت حماية الحكومة الكريمة عادت هذه القبائل إلى بلدها ولنا . وتعيش هذه القبائل تحت حكمي كما كانوا في الزمن الماضي لقد بدأ الفرنسيون التحرك نحونا بهدف الحصول على كبايية لكن الله القوي الجبار القادر على كل شيء خيب نواياهم وتم قتلهم في دار مساليب) (٣) .

لقد اتجهت حكومة السودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة . مع بداية الحرب الثاني من السطره على السودان ، نحو النظر لمسأله الحدود العربية لدارفور بصورة جدية . فقد حرصا على البصعظ على السلطات البريطانية في لندن لإقحام الحكومة الفرنسية في الامر . وقد استجابت الخارجية البريطانية بالفرح ، حيث أثار السفير البريطاني في باريس موضوع التوسع الفرنسي في دارفور مع الحكومة الفرنسية وكما يفهم من رسالته المندوب السامي البريطاني إلى حاكم عام السودان . س . الحكومة الفرنسية أرسلت تعليمات لقواتها لتفادي الاحتكاك مع علي دينار وعدم عبور دارفور (٤)

R S C A Intelligence, 1/1-1, Wingate to Crost, , 16/2/1910

(٢) - د. بوبو بوميه (مدير ت)

R S C A Intelligence, 2/4-15, Ali Dinar to Sultan, 20/2/1910

(٣) - بوبو بوميه (مدير ت)

R S C A Intelligence, 1/1-1, Crost to Wingate, 20/3/1910

(٤) - بوبو بوميه (مدير ت)

وبالرغم من التلميحات الفرنسية واصر علي دينار تشككه في مصداقية فرنسا كم
يسو من رسالته إلى سلاطين بنارح الناصر عشر من أبريل ١٩١٠م^(٦) وقد ر. عليه
سلاطين اندي كن يعصي في ذلك التبريح إجارته في الممت برسالة بنارح الحامس من
يونيه ١٩١٠م جاء فيها : (ساعود للسودان في بهانه شهر رمضان . واداسين لي ان
الضروف حتم (تعيين الحدود بين دارفور ووداي بهدف تعادي أي مشاكل أو سوء تفاهم
في المستقبل فإني سأكتب لكم بالنفصيل في الموضوع . كما أنني سوف أعين مسئولا
حكوميا ليلتقي بمتدوب منكم تقوم باختياره لهذا الغرض . وسقوم بعد ذلك بمحاولة
جادة لمعالجة المسألة على وجه نهائي . وفي كل الأحوال فإن هذا الفرار يعتمد على
الظروف وعلى قناعتنا بضرورة اتخاذ مثل ذلك الإجراء)^(٧) .

لقد قام سلاطين في طريق عونه إلى السودان بزيارة لندن حيث قدم توصيحه
مسألة حدود السودان العربية لمسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية^(٨) . كما قام خلال
بواحدة في القاهرة بزيارة القدي بأعمال الفصل الفرنسي . الذي أبلغه من الحكومة
الفرنسية قد أصدر أوامرها سلحا للسلطات العسكرية في وداي بعدم دخول المنطقة
المسارح عليها بين وداي الفرنسية ودارفور^(٩) ونسبها على من أبلغه به الفصل
الفرنسي ، أرسل سلاطين رساله بنارح العشرين من أكتوبر ١٩١٠م ، إلى علي دينار .
شعبه وصوله للقاهرة وجته عند وصوله إلى السودان السفر إلى انهود وانه ساهل في
بهاء منعوب حاص منه . كما أبلغه بأن السلطات البريطانية اتصلت بالحكومة الفرنسية
التي وافق على روى حكومة السودان ورسلت بالفعل تعليمات للقيادة في وداي

(٦) - ر. توبيق القومية (مخابرات) RSCA Intelligence - Al Dinar, Sat. 18/4/1910

(٧) - دار الوثائق القومية (مخابرات): RSCA Intelligence 174-7 Saltn to Ali Dinar, 5/6/1910.

(٨) - ر. توبيق القومية (مخابرات).

RSCA Intelligence Acting Governor General to Ali Dinar 26/5/1910

وقد ذكر القام بأعمال الحاكم العام في رسالته إلى علي دينار بأن يعلم انه كان يوجد في مصر
حاجر عيسى (السرح) بين دارفور ووداي وسأل علي دينار ما كان به الحاجر بعد
جده وكتب ما - كانت القوات الفرنسية قد عبرته عيه حيث - ر. (بفر المصير المسكور)
(٨) - رئيس وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F 00407/176. Enclosures (2) in No.14, Saltn to Governor General Wingate, 10/1/1911

{بعدم الدخول أو التعدي على حدود دارفور ، التي هي دار تاما ودار مساليت} ^(٩)
ولف سلاطين في ذات الرسالة بطر علي دينار بعدم السماح للسلطان {دود مرة} سلاطين
وداي المخلوع بالبقاء قريباً من الحدود الفرنسية .

سارع علي دينار بشكر الحكومة على نجاحها في إقناع الفرنسيين بالابتعاد عن
دار تاما ودار مساليت . كما أكد في رسالته إلى سلاطين ساريج اسانس عشر من نوفمبر
١٩١٠م ، أنه قام بتعويض تعليمات الحكومة بشأن السلطان {دود مرة} ^(١٠) . لكن الأمور لم
تمضي على النحو الذي يأمله علي دينار . فقد هاجمت القوات الفرنسية بعد وقت قصير
دار مساليت ، حيث وقع اشتباك في {داروتي} قتل فيه قائد القوة الفرنسية وكذلك السلطان
تاج الدين . سلطات المساليت وتأسيسا على ذلك سارع بإرسال رسالة إلى سلاطين
ساريج الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩١٠م ، مفاده : {إن الذي حدث يوضح لكم أن
فرنسا لا تريد لنا راحة وهي بالتأكيد خرقت اتفاقها معكم وتتطلع لاحتلال دارفور . لذلك
رايت رفع الأمر لكم فإذا كانت الحكومة تعتبرنا من رعاياها فبينا نطلب منها أن تتخذ
الخطوات اللازمة لوقف التدخل الفرنسي وتذكيرهم بالاتفاقيات السياسية التي وقعتها
فرنسا معكم ، وبخلاف ذلك نرجو أن تبلغنا الحكومة بذلك دون تأخير ، وعندها وبعون
الله سنحاربهم لأنهم قصدوا تدميرنا ظلماً وبدون وجه حق . إننا مستعدون للتضحية
بأرواحنا في سبيل الرب ، وبإرادته سنحاربهم حتى يقضى الله بئينا} ^(١١) .

برر سلاطين ما حدث بأنه سوء تفاهم وإن الفرنسيين ليس لديهم اليه عجزو
دارفور . وكما ورد في رسالته إلى علي دينار ساريج الرابع عشر من ديسمبر
١٩١٠م . {إذا كنت تعتقد أن الحكومة الفرنسية لا تعاًب بعوده والتمانيات فإنك محطى
دون شك ، ذلك أن الحكومة الفرنسية إحدى الحكومات العظيمة في أوروبا . وهي تلزم

(٩) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/407/176, Enclosures (3) in No 14, Salin to Ali Dinar, 20/10/1911

(١٠) دار الوثائق القومية (مخبرات) .

R S C A Intelligence, Ali Dinar to Sultan to, 16/ 1/1910.

(١١) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F O/407/176, Enclosures (4) in No. 14 Ali Dinar to Sultan, 24/11/1910

على وجه الدقة بوعودها واتفاقاتها التي تبرمها مع الحكومات الاوربية الأخرى (١٢) وبلاحظ أن سلاطين أرسل في ذات اليوم رساله لعلها ملحقه إلى علي دينار ابنيه بأنه سيضع كل تفاصيل الموقف أمام حكومة السودان والحكومة الفرنسية (١٣) وأضاف سلاطين {إذا حدث أن اهتمت الحكومة الفرنسية اتفاق الحدود ، الأمر الذي لا أتوقعه ، فإني سأقترح {تعريف} الحدود بواسطة لجنة مشتركة مع الحكومة الفرنسية} (١٤) .

في تلك الأثناء كان سلاطين قد قام بزيارته إلى النجدي فيها مندوب من علي دينار . وعلى أثر ذلك أعد سلاطين تقريراً صافياً عن حدود دارفور العربيه مع ودأي رفعة إلى الحاكم العام بتاريخ العاشر من سبتمبر ١٩١١م . لقد أعرف سلاطين في مقدمته بالجرح الذي أصابه نجاه علي دينار بسبب عدم التزام الفرنسيين بوعودهم وجاء في تقريره {إن الفرنسيين يخشون من سلوك علي دينار في المستقبل ، لذلك يريدون الضغط على حكومة السودان لتقوم باحتلال دارفور بصورة قاعلة} (١٥) . وبالنسبة من ذلك لم يكن سلاطين محمداً لفكرة احتلال الحكومة لدارفور . ذلك أن الأمر بالنسبة له ليس مكلفاً فحسب ، بل أن الحكومة لا تملك القوة العسكرية لاحتلال أراضي السلطان أي مقاومته وكذا يرى أن احتلال دارفور يتطوي على إحلال بالنسبة التي يبرر إحتلالها الخاصة من الحكومة و عدته بأن يكون حاكماً على بلده طناً طر هو البنا بالحكومة ومعهذا لأوامرها (١٦) .

لقد ناقش سلاطين في تقريره الصافي الاتجاهات الفرنسية نحو الحدود العربية للسودان على ضوء المادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي ، مؤكداً أن كل العمليات العسكرية التي تمت بعد سقوط {أبشي} حدثت في دار مساليت ودار تاما ، وحلص إلى أن القائد العسكري الفرنسي لا يملك أي تعليمات محددة بالنسبة للحدود كما أنه عبر منذ بالمادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م ، ووجه سلاطين بهذا

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F O/407/176. Enclosures (6) in No.14, Saltn to Ali Dinar, 14/12/1910.

(١٣) ر.ر. الوثائق القومية (مخابرات) R S C A Intelligence, I/I I S, in I S, in I A, I Dinar 14/12/1910.

(١٤) نفس المرجع السابق .

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F O/407/176, Saltn to Wingrc 04.12.11

(١٦) نفس المصدر السابق

شديداً لتكبير الفرنسي الذي ادعى في خطاب رسمي بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١٠ د - علي دينار ظل تواصل تهدياته بسبب إحلاله لدار تام ودار قمر الملعين الي وداي وكما ورد في تقريره (يجب علي هذا الضابط ان يعلم بأن دار مساليت ودار قمر ودار تاما . لم تكن إطلاقاً تابعه إلى وداي غير أنه أضاف (وعلني كل فإن هذه المناطق تقع ما بين خط طول ١٨ درجة و ٤٠ دقيقة شرقي باريس وخط طول ٢٠ درجة و ٤٠ دقيقة شرقي باريس وبالتالي يمكن ان تكون محل نزاع ، لكن بمسك علي دينار بالنسبة لدار مساليت ودار تام ودار قمر امر طبيعي ان الزعم بأن دار تاما ودار مساليت كانتا تقدمان هدايا الي ملك وداي كان مجرد ايماءة الهدف منها المحافظة علي علاقات طيبة مع ملك وداي أثناء فترة مقاومتها {الدر ويس} لكن ذلك الأمر لا ينفي حقيقة أن دار مساليت ودار تاما كانتا دائماً داخل دارفور . ولعل أبلغ دليل علي ذلك . أن دار مساليت ودار تاما كانتا تحت إدارتي عندما كنت مديراً لعموم دارفور} ^(١٧)

شكذا كان الموقف الحدودي عند سببه العهد الثاني من السيطره البريطانيه علي السودان . وكما هو واضح فقد استطاع علي دينار صلاحيه اليافه ان يحمل حكومته السودان وكبتك المصوب السمي البريطاني في القاهرة . على الاهتمام بالغ على حدود السودان العربيه ، ويمكن القول بأن علي دينار نجح إلى حد بعيد مع أواخر العقد الاول من القرن العشرين ان يضع السلطات البريطانيه وجهها لوجه امام السلطات الفرنسيه

(١٧) مصر المصنر السابق .

الباب الخامس

بداية النزاع الدبلوماسي بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول الوضع القانوني للحدود بين دارفور ووداي

- ١- وزير خارجية فرنسا يهجم سلاطين ويدعي أن دار مساليت محل نزاع
- ٢- المندوب السامي البريطاني في القاهرة يدعم رؤى سلاطين حول الحدود
- ٣- وزارة الخارجية البريطانية تتحفظ بالنسبة لتصعيد الخلاف مع فرنسا

لم تعد نريصاب ، فرست المائة الرابعة من اعلان مارس ١٨٩٩م والحاصلة
بوضع معالم الحدود على الطبيعة . ولعل ذلك يعود لهذه اسباب من بينها ان الدولتين
المعنيين كانت مصروفين لغصبا اكر أهمية بالنسبة لهما من الحدود بين دارفور ووداي .
ثم ان {النطاق الحدودي} Frontier zone^(١) الذي كان يفصل بين سلطنة دارفور
ومملكة وداي كان ماهولا غائل صغيرة ظلت مستقلة بقرات مناسه . تصدى الى ذلك
إحجام أو تردد حكومة السودان بالنسبة لتحمل مسؤولية دارفور عن طريق الاحصال
الفعلي حتى مسنهذ العهد الثاني من القرن العشرين . وكثر الوضع نحو مديرية دارفور
احد في التعبير بعد احصال الفرنسيين لمملكة وداي وجوش النطاق انفصل بين دارفور
ووداي الى مجال العمليات العسكرية الفرنسية . فقد شكل ذلك انطور بديه الصارب من
المصالح الوطنية والمصالح الفرنسية على نحو فرض الموضوع باعتباره مسكله لا
يجوز الصمت أمامها .

Fawcett, C . Frontiers A study in Political Geography, Oxford, 1918.p.105

(١) انظر :

وهكذا بادرت وزارة الخارجية البريطانية ، انطلاقاً من التعبير الصافي الذي كان قد أعده سلاطين عن الحدود العربية لدارفور ، وكذلك سيجه لتطورات العمليات العسكرية الفرنسية ، بادرت بإثارة الموضوع ، مع الحكومة الفرنسية . بد أن رد فعل الأخير كان متشدداً . فقد وجه {بيكو} ^(٢) وزير الخارجية الفرنسية نقداً لاذعاً للطريقة التي كان يدير بها سلاطين مسألة الحدود مع علي دينار . فقد اتهم سلاطين في رسالة إلى الخارجية البريطانية ، بتاريخ الخامس من يناير ١٩١١م ، بأنه كان يسمع لشكاوي علي دينار بأن صاغية الأمر الذي سحعه على حاله القوصي بمنطقة الحدود بين دارفور ووداي ، وأشار الوزير الفرنسي إلى أن الأوامر قد سبق إرسالها للغوات الفرنسية بعدم الإقامة الدائمة بالمناطق التي يسكن في شعبها بشكل فاطح للسلطات {عسيل} سلطان دار تاما وبأنه من حق الغوات الفرنسية مطاردة المعتدين حتى فواعدهم ، وأن الاحتلال الفرنسي للأراضي انمسارح عليها لا ينعارض مع نيحة أي تعيين يحدث في الحدود لاحقاً . وأضاف {بيكو} أن من الضروري توصيخ أن دار مساليت {منطقة نزاع} disputed area ولا يجوز لـ علي دينار أن يعتبرها جزءاً من مملكته من اساحبه القانونيه إلى أن يتم تعيين الحدود . ويكر أن الحكومة الفرنسية فشلت في تفهم الأسباب التي تترر تدخل على دينار في شؤون دار تاما التي هي من نواع السلطان عسيل التي لا تنارع عليها . وحم الوزير الفرنسي رسالته بأنه لدى الحكومة الفرنسية الدليل الذي يمكن إبراره إذا اتفقت الدولتان على تعيين الحدود طبقاً لإعلان مارس ١٨٩٩م ^(٣).

وهكذا شكلت مذكرة الخارجية الفرنسية بداية الحلاف الدبلوماسي بين بريطانيا وفرنسا حول الأوصاع القنويه للحدود . وكم هو واضح لم يكف {بيكو} بتوجيه النقد إلى سلاطين ، بل ذهب إلى التشكيك في بعية دار مساليت إلى دارفور ، وبذا كان الهجوم على سلاطين من جانب قريب بسو مفهوم ، إلا أن أثرته العبارة حول الوصع القنوي سلسلة لدار مساليت بطل أمراً مثيراً . وبالرغم مما تسي من شدد واثارة في المسكره

(٢) رسيق وزارة الخارجية البريطانية (لنس)

FO/407/175 Enclosure in No.(20) to Bertie 15/1/1911

(٣) بئر العصر السابق

الفرنسية ، إلا أن الخارجية اتجهت نحو الموضوعية حيث أحالت المذكرة إلى المدون السامي في القاهرة دون التعليق عليها^(٤).

لقد أعد سلاطين بدوره مذكرة مطولة ، بعد اطلاعه على المذكرة الفرنسية إلى حاكم عام السودان ساريح الخامس من فبراير ١٩١١م . وكما كان متوقفا فقد تناول سلاطين تفيد ودحض مذكره {بيكو} فقد تمسك في صدر مذكره بأن — علي دينار كل الحق في مطلبه العادل بأن دار مساليت ودار تاما تفعان في صمن إقليمه وأشار إلى أن {بيكو} ليس جاهلا بالحقوق الصحيحة عن الحدود فحسب بل أنه مصلح في معلوماته عن الوضع الحالي في تلك المناطق^(٥) . وعلى سلاطين أن تكون القواب الفرنسية في حالة مصرة عندما عرت دار تاما ودار مساليت وماحمت {التيرجا} . وساعل في ها سبق أنه إذا كان للفرنسيين الحق في مطاردة وسطيم ذلك وقف لمقتضيات أسهم : {أين إذن الحدود لتحركات القوات الفرنسية المحتملة نحو الشرق ؟} . وعلى سلاطين ادعاء الفرنسيين بأن علي دينار شجع الثوار صدهم لعدم وجود أية علاقة أو اتصالات في الماضي بينه والسلطان {دود مرة} سلطان ودأي المخلوع . وأنهى سلاطين مذكرته إلى حاكم عام السودان بقوله . {لقد نجحنا حتى الآن في منع السلطان علي دينار من اتخاذ دور نشط في الحرب التي كانت دائرة في ودأي . ولكنني أأمل أن تعترف حكومة فرنسا في المستقبل القريب بوجهة النظر التي قدمتها سلفاً وأتمسك بها دائماً ، وهي أن دار مساليت ودار تاما تتبعان إلى دارفور وليس إلى ودأي ، وأن المديرجا كانت ومازالت هي الحدود المعترف بها بين البلدين}^(٦)

عندما نقل ورجع حاكم عام السودان مذكرة سلاطين إلى {جروست} Grosset المدون السامي والفصل العام البريطاني في القاهرة ، أشار إلى أن تلك المذكرة مفروءة مع مرفقاتها . وهي كتابه الذي سبق أن أرسله إلى علي دينار في ١٩٠١م وكذلك رسالة سلاطين التي سبق أن أرسلها إلى علي دينار في ١٩٠٣م ، قد وصحت وصح الحدود من وجهة نظر حكومة السودان . واعرب وبحث عن أملة بأن يكون الوزير الفرنسي أول من

F O /407/176. Grey to Grosset 19/1/1911

(٤) راجع وزارة الخارجية البريطانية (نس)

(٥) راجع وزارة الخارجية البريطانية (نس)

F O /407/176. Enclosure (3) in No.(19) Statement to Governor-General, 5/2/1911.

(٦) نفس المصدر السابق .

فهم الوضع الصحيح و أن يعترف باستحالة قبول وجهة طرده من غير أن يعرض حكمه
السودان لاتهام واصح نسوء اليه من جانب علي دينار^(١) ويلاحظ ان المندوب السامي
البريطاني في القاهرة قد ذكر ، في سياق تعليقه مذكرة سلاطين إلى الخارجية البريطانية ،
سريخ الحادي عشر من فبراير ١٩١١م ، ان حاكم عام السودان أطلع بصفة خاصة من
{تعيين} الحدود من أقرب إلى الاستحالة ما دام دار نام ودار مساليت تحت سيطرة
القوات الفرنسية وبالتالي فإن انسحاب القوات المحنة ضرورة أولية في عمله المشروع
في {تعيين} الحدود وأصناف حروب من جانبه {بأنه ليس عملاً ان بدأ في تعيين
الحدود قبل التوصل لاتفاق مع الفرنسيين حول ما إذا كان دار مساليت ودار ناما ستعان
دارفور ان هذا التوصل سيفل من الصعوبات القالة مع علي دينار نفسه {للتعيين
الفعلي} إذا تم التوصل لاتفاق مع فرنسا بالمعنى الذي ركز عليه }^(٢)

يبدو أن الخط الذي طرحته حكومة السودان وتساءل المندوب السامي البريطاني في
القاهرة ، لم يجد قولاً من وزير الخارجية البريطانية {فرى} Grey إذ انه احل الانصهار
الحكومة الفرنسية بشئ الموضوع . شهد علي ذلك أنه حاطب المندوب السامي
البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثاني والعشرين من فبراير ١٩١١م ، قائلاً : {طالما أن
الفرنسيين قد قطعوا على أنفسهم أن دار ناما تابعة إلى وداي وأن دار مساليت مشكوك
في أمرها . فإنه من غير المفيد مطالبتهم ، استناداً على بيئة سلاطين الموافقة على
نقيض ذلك قبل أن يتم تعيين الحدود . وبالرغم من قناعتنا بمذكرة سلاطين إلا أنه من
المحتمل أن تعتبرها الحكومة الفرنسية أقوالاً شخصية نركز على مجرد الثقة بصاحبها
وليس على اتفاق قاطع ، أو هي أقوال شخصية لممثل الطرف الآخر في النزاع
وبالنسبة فقد تكون غير مقبولة لديهم . ولكن قبل اتخاذ أي إجراء أرجو أن أحصل على
تأييدكم وحكومة السودان على هذا التوجه }^(٣)

لكن حكومة السودان لم تكن متحمسة للنوحه الذي طرحته وزارة الخارجية
البريطانية فقد اعرب المندوب السامي البريطاني ، في رده على وزير الخارجية

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/407/176, Enclosure, (1) in No.19, Wingate to Grey, 5/2/1911

FO 407/176, Grey to Grey, 22/2/1911

(٨) رشيدي و زره الخارجية البريطانية (لندن)

FO 407/176, Grey to Grey, 22/2/1911.

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

البريطاني ، بتاريخ الخامس من مارس ١٩١١م ، فإن سلاطين يري المسك بأن يعرف الحكومة الفرنسية بحق -أرفور على دار مطالب ودار -أما ، حصة وان على نيدر لن ندرر اطلاق عن المظفر بالرغم من أنهم لا نكتسبان قيمة عملية سريطانيين والفرنسيين ' ولم يفسح ائحارجية البريطانية بفحطت حكومة السودان ، وقد اشرفت في رسالة الى المندوب السامي البريطاني ، بتاريخ السابع عشر من مارس ١٩١١م ، إلى عدم 'مفاه'ها وكما حادلب فإنه ليس من المعقول أن يطلب من الحكومة الفرنسية أن تعترف قبل للدخول في عملية (تعيين) الحدود بالمسألة التي ستكون المهمة الأساسية التي سيناط بلجنة الحدود دراستها وتقديم تقرير بشأنها (١١).

FO/407/176, Grost to Grey, 5/3/1911

FO/407/176, Grey to Grost, 17/3/1911.

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (المن):

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

الباب السادس

مبادرة الحكومة البريطانية لتسوية النزاع بالتحكيم

- ١- الحكومة البريطانية تلتزم برؤى سلاطين بانسحاب فرنسي قبل الدخول في تسوية الحدود .
 - ٢- مجلة فرنسية تقترح إقامة منطقة محايدة بين دارفور ووداي لحين تسوية الحدود.
 - ٣- الحكومة الفرنسية تسترط سيطرة الحكومة على دارفور قبل الدخول في تسوية الحدود.
 - ٤- مراسلات دبلوماسية مطولة لتحديد مكان للالتقاء بين الطرفين لتسوية الحدود
 - ٥- الحكومة البريطانية تعزي المشاكل على الحدود إلى ضم فرنسا لأقاليم شاسعة وقلة خبرة مسئوليتها المحليين .
- في الوقت الذي اشعلت فيه وزارة الخارجية البريطانية سلوره موقف مع المددوب السمي البريطاني وحكومة السودان ، بشأن كيفية معالجه مسألة الحدود مع فرنسا ، كان البرلمان الفرنسي مهتما في منافسة مبرانية المستعمرات الفرنسية لعام ١٩١١م^(١) في ذلك الإطار طرحت {اللجنة الخاصة بالمستعمرات} تقريراً جاء فيه بشأن الحدود بين وداي ودارفور ما يلي :-
- ١ لقد أكد سلاطين مفنس عموم السودان ان دار متالي ودار قمر ودار تامبا كانت تحت إدارته عندما كان مديراً عام لدارفور . لكن المكثف {ناشيغال} Nachigu ذكر أن تلك الديار كانت مستقلة عن دارفور في ١٩٨٤م .

(١) رشيف ورره الحارجه ابريطسه (لندن): F.o/407/176, Grey to Grost, Enclosure 1, 17/3/1911.

٢. إن الديار المذكورة لم توَّصع إطلاقاً تحت سيطرة مصر وإن رؤساءها طلبوا مستقلين عن دارفور .

٣. وردت إشارة أن هذه القبائل بالرغم من استقلالها الإسمي إلا أنها كانت تصفي ولاء معيناً نحو سلطان وداي .

٤. إن {تعيين} الحدود سيكون مفيداً لكل من بريطانيا وفرنسا وبالتالي فإن احتلال بريطانيا لـ دارفور بطل خطوة صرورية نحو أمن وسلام المنطقة^(٢) .

لقد أخضعت السلطات البريطانية في لندن والقاهرة والخرطوم ما ورد في تقرير ميراث المستعمرات الفرنسية عن الحدود بين دارفور ووداي للدراسة والتساؤل^(٣) وبسبب على ذلك أخذت الحكومة البريطانية المبادرة بفتح ملف الحدود مع الحكومة الفرنسية . فقد أصدر وزير الخارجية تعليماته إلى السفير البريطاني في باريس بأن يعد مذكرة ، على ضوء ما وفر له من بيانات ومستندات ، بشأن تبعه دار تماماً ودار مساليت إلى دارفور ، وأن يقوم برفعها إلى الحكومة الفرنسية . وجاء في تلك التعليمات {متى ما عادت الحكومة الفرنسية لقبول وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة في المسألة ، فقد يكون مناسباً اقتراح عقد مؤتمر في باريس أو في لندن لفحص كل الأدلة الموجودة لدى الحكومتين مع وجوب تمثيل حكومة السودان في المؤتمر . وقد اتخذت من جانبي خطوات للتأكد حول ما إذا كان ممكن لـ سلاطين الحضور في حالة انعقاد المؤتمر^(٤) }

على ضوء هذه التعليمات رفع {بيرتاي} Bertie السفير البريطاني في باريس مذكرة مطوَّلة بشأن الحدود بين دارفور ووداي إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، بتاريخ السادس والعشرين من مايو ١٩١١م^(٥) ونورد فيما يلي النقاط الرئيسية التي وردت في تلك المذكرة الهامة :-

(٢) نفس المصدر السابق

F O 47176 Clench to Grey 15/4/19

(٣) رشيد وراره الخارجية البريطانية (بسر)

F O 407176, Grey to Bertie 26/5/1911

(٤) رشيد وراره الخارجية البريطانية (لسر)

(٥) رشيد وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F O 407176, Enclosure in No 56. Bertie to Crupp, 26/5/1911

١. إن الحضر الشديد الذي يطل من وقت إلى آخر ويعكس عدم الاستقرار على مناطق الحدود بين دارفور وولاية النوبة إلى فرنسا وبريطانيا ، معترف به من جانب الحكومتين . لقد قال المستر (بيكو) وزير الخارجية الفرنسية السبق في حديث حول هذا الموضوع مع القائم بالأعمال لحكومة صاحب الجلالة في بسمبر الماضي (إن موقف حكومة بريطانيا كان مفهوما جدا ، وإن تعيين الحدود قبل إحتلال دارفور سيكون في نظره أمرا مستحيلا) لكن الحكومة البريطانية من خلال جريعتها مع (المهدي) تعرف كثير من أتعير أنه من الأفضل الابتعاد عن التدخل في حمله بهدف عرو أي بلد إلا إذا كان ذلك ضرورياً (٦) .

٢. تكمن الصعوبة الحقيقية التي تقع بوصوح في طريق (تعيين) الحدود بين دارفور وولاية أي في مسألة تحديد وضع دار مساليت ودار باما . إن واحد القوائم الفرنسية في دار مساليت ودار باما جعل من الصعب على حكومة صاحب الجلالة البريطانية وضع أي ترتيبات مع علي دينار الذي يعتبر هاتين الدارين تابعيتين له دون أي شك ، وأنه من غير المحتمل أن يتدخل عن حقوقه باختياره . لذلك فإن الحكومة البريطانية ترى من الأفكار على دينار في هذا المجال ما سررها . لأنها تمثل الساب والمساعدات ذات الصلة المقبولة بالنسبة لوضع دار مساليت ودار باما (٧) .

٣. لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية إبراز بيانات معينة عن موضوع حدود دارفور مع وداي في تقرير مرابية المستعمرات بعام ١٩١٦م . لقد أشار التقرير في الصفحة (٥٦) إلى فقرات مختلفة من كتاب سلاطين (السيف والنار في السودان) بهدف إثبات أن دار مساليت ودار تام كانتا بريتانيا ولا باما وداي وليس دارفور . لقد جاب التصواب الناتج التي وصل إليها كتاب أو معد التقرير بالتطرق إلى المقصودات التي تم فيها من ذلك الكتاب . ذلك أن الجملة إذا ما فرت حارج اصر النص الذي وردت فيه فيها عكس معنى حاضرا . لقد أوضح سلاطين في بداية التقرير الثاني في الصفحات المذكورة أن الأوصاف التي وصفتها هي التي كانت سائدة لدى معارفي لسنه ١٨٨٢م ، أي في فبراير ١٨٩٥م وليس في ١٨٨٢م . ونسب ذلك اصر من اسرار وردت في الصفحات

(٦) نص المصدر السابق .

(٧) نص المصدر السابق .

{ ١١٠ ١١١ } من الكتب والتي تصف الوضع في نهاية ١٨٨١م وبداية ١٨٨٢م ، إلى الحرية التي كان يدفعها بعض رؤساء عربي دارفور إلى وداي في عام ١٨٩٥م ، كتاب دفع كمعاش للمساعدة التي قدمتها ليم وداي في مصالحهم لمحافظة علي استقلالهم ضد {الداراويش} الذين كانوا قد غروا سلفاً الجزء الأكبر من دار فور (٨) .

٢ : هذا أوضح سلاطين من لسلطان دارفور كن احق في اعسر دار مساليت و... نام اجراء من مملكته . واصاف انه اد كاب فويمات coucations الثالث عشر من يونيو ١٨٩٩م " مرألت سارة ، التي نصت على وحو (ترسيم) الحدود بطريقة فصل من حيث المبدأ مملكة وداي عن ما كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور من حيث سلاطين عن الموضوع لابد من قوله لأنه كان بحكم و... تلك المسيرة من ١٨٧٩م - ١٨٨٣م (٩) .

وختتم السفير البريطاني في باريس مذكرته الضافية إلى وزارة الخارجية الفرنسية بقوله : { إن البيئة ... التي وضعتها أمام سعادتكم توصلت بجلاء وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة ، وبحيث لا يكون ثمة شك يتعلق بوضع الدارين المذكورتين . ونفيذا للتعليمات التي وصلني من السيد الدوارد قري ينرفني ان ابلغ سعادتكم انه تأسيسا على هذه البيئة فإن حكومة جلالتة لا تستجيب لتأثير الفرضي بتعيين الحدود بين دارفور ووداي الا اذا اعترفت حكومة فرنسا مسبقا بان دار تماما ودار مساليت تتبعان إلى دارفور } (١٠)

ثم سرع الحكومة الفرنسية بالمر على المكره البريطاني تصافيه ، ولعل في هذا عدم تصعيد المشاكل الحدودية مع العديد من الدول في وقت واحد ، فقد كانت الحكومة الفرنسية معيه يصح ، مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، تصافيه حدوده مع الدولة العثمانية وكذلك مع إيطاليا على الحدود بين أفريقيا الشمالية الفرنسية ، وم

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) يبدو ان السفير البريطاني قد قصد اعلان الحادي والثلاثين من مارس ١٨٩٩م

(١٠) راجع .

Slait, Fire and Sword in the Sudan, 1879-1895 Translated by Wingate, London, 1890.

pp.110-111

(١١) نفس المصدر المذكور في الرقم (٥)

أصبح فيما بعد ليبيا . ولكن بالرغم من ذلك جاءت إشارات بتحريك مسأله الحدود بين دارفور ووداي في الساحة الفرنسية ، عندما نشرت {مجلة الصباح} La Martin الفرنسية مثالا تناولت فيه الموقف الحدودي في وداي ، حيث وصفته بالخطر استنادا على ما تردد بأن علي دينار سلطان دارفور قد أرسل قواته إلى أراضي دار تاما وطالب الحكومة الفرنسية القيام بواجبها لمعالجة المسائل الحدودية المتعلقة مع إنجلترا وتركيا . ولم تكف الحملة بإبارة الموضوع فقط بل اقترحت إقامة {منطقة محايدة} Neutral Zone لجبن الإنتهاء من تسوية للمشاكل الحدودية المتعلقة (١٢) .

في تلك الأثناء لم يكن علي دينار بدوره صامنا ، فقد أبلغ سلاطين ، بتواريخ الحامس عشر من نوفمبر ١٩١١م ، بأنه يدرك أن الحكومة الفرنسية كانت قد أبلغت حكومة السودان ، بأنها أوقفت تعديها على حدود دارفور . لكن الواقع يسير إلى أن القوات الفرنسية مارالت ماضية في تعديها على الحدود في المطوق انغريبة من وداي أكثر من ذلك أن تلك القوات نشرت من وقت إلى آخر جمع صراخ من الأهالي الغربيين من الحدود . وحلص علي دينار في رسالته إلى سلاطين بصرورده إرسال الحكومة ممثلين عنها إلى وداي لتحيط الحدود T n n n على نحو يكون مفعلا للطرفين (١٣) . عندما استلم وزارة الخارجية البريطانية فحوى رسالة علي دينار ، رأى {قرى} في رسالته إلى السفير البريطاني في باريس نارنج الزارع والعشرين من يناير ١٩١٢م ، أن من الضروري إعدده شريط مسأله الحدود مع الحكومة الفرنسية خاصة وأن وفاء مصفى دور أن ترد الحارحة الفرنسية على مذكورة السفير البريطاني المطولة (١٤) .

وبالفعل لقد دفع مانشريه محلة الصباح الفرنسية من ناحية ، وإشارة {بيرتاي} السفير البريطاني في باريس لمسأله الحدود كما وجهه حرجيته من ناحية أخرى ،

(١٢) سيف وزارة الخارجية البريطانية (نرس) FO 407/176, Bertie to Foreign Office 16/1/1912

(١٣) ب. جودو انغريبة {محرر} RSC A Intelligence 72/13 At Dinar 15/1/1912

وملاحظ أن علي دينار سمعت كلمته {تحطيط} و {تجسس} وهي انكس بصيحه شعير عن مقصود فعلا ، عند أن التوافق والمسلمات المتبعة من بسيطه انغريبية وفرنسية جرب على 'سجده' كلمة {نرس} بعبارة مرادفة لكلمة {تحطيط} وهو استخدام جانب الصواب وعدم الدقة كما يبدو .

(١٤) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (نرس) FO 407/176, Grey to Bertie 24/1/1912.

الحكومة الفرنسية نحو التحرك^(١٥) قد ركر {بوينكير} وزير الخارجية الفرنسي في رده على مذكرة السفير البريطاني بتاريخ السادس من مارس ١٩١٢م على حقوق فرنسا في دار مسالنت ودار تاما التي لا يمكن لها التنازل عنها إلا بعويض عادل وكاف ومن الرد بأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية اليه بالمضي في بحث الموضوع قبل ان تصع الحكومة البريطانية دارفور تحت سيطرتها . ولم يعمل الرد السوي بتجمل على ديار وعدنه المستمر الأمر الذي يفضي ، في رأي الحكومة الفرنسية ، وضع دارفور تحت السيطرة المباشرة للسلطات البريطانية^(١٦) .

بالرغم من ان {قرى} وزير الخارجية البريطانية لم يتفق مع المطلب الفرنسي بوضع ادارة دار تاما تحت السيطرة المباشرة لحكومة السودان . إلا انه كان علي فاعسه بعدم ترك موضوع الحدود مسكوتا عنه . فقرأ ذلك في رسالته ، بتاريخ الرابع عشر من أبريل ١٩١٤م إلى {كتشمر} K. tchner المدوب السامي والقصر العام البريطاني الحنيد في القاهرة^(١٧) فقد أكد قرى في مستهل الرسالة ، على وجهة نظر حكومة السودان الثانية بعدم امكانية {تعيين} الحدود بين وداي ودارفور قبل اسحاب القوات الفرنسية من الدارين اللتين قامت باحتلالهما وأصف قرى : {إن حكومة صاحب الجلالة لم تتوقع أن تسلم الحكومة الفرنسية بذلك الطرح . وعلى ضوء تفادي بوينكير وزير الخارجية الفرنسية كل ما أوردها ستفاً من حجج وبراهين في مذكراتنا فإنني لا أرى مخرجاً من الطريق المسدود الراهن غير أن نعقد مؤتمراً في لندن أو في باريس لمناقشة المسألة ولكي يطرح كل طرف أمام الآخر ما لديه من أدلة وبراهين . لقد نوهت الحكومة الفرنسية في أكثر من مناسبة لما لديها من أدلة وبراهين ، ولكن ليس في كل ما أبرزته حتى الآن ما يضعف القضية التي طرحتها لها حكومة صاحب الجلالة وبالتالي ما لم يكن لدى الفرنسيين أدلة ذات وزن أخرى في جعبتهم ، فإن البيته التي يمكن ان تطرح في هذا المؤتمر لن تكون إلا في غير صالح الذرائع الفرنسية}^(١٨)

F O 407176 Bertie to Portet 27/1 1912

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (سر)

(١٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لتن).

F O 407176 Portet to Bertie 6/3/1912. Endosuer in Bertie to Grey. 9/3/1912

F O 407178. Grey to Kitchner, 14/4/1912

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لتن)

(١٨) نفس المرجع السابق

تأسيساً على مواقفه المسبوبة التامية البريطانية في العسائره على طرح وزاره
الخارجيه البريطانية ، رفع السفير البريطاني في باريس اقترح حكومه عقد مؤتمر الى
الحكومه الفرنسيه وقد وافقت السلطات الفرنسيه لكنها افترحت بدورها عقد المؤتمر
في باريس في نوفمبر او ديسمبر ١٩١٢م وبرت ديبك التاريخ بصور و قد حصص
المسؤولين الفرنسيين نموئين لمناقشه الموضوع الى فرنسا ، وهما حاكم عام فريقيا
الاستوائية الفرنسيه ، وانفاد العسكري لمركز نشد (٢٠) ولما كان ليس توسع وحت حاكم
عام السنون وسلاطين مقيمين عدد اسبوعين معارده موافقهما في استرجيح السبر
فترحيب الحكومه الفرنسيه ، بعد افترحت الخارجيه البريطانيه بدورها عقد المؤتمر في
الخرطوم و العده كذا لم ورا في رساله {قري} الى {بيروناي} تاريخ السادس من
اغسطس ١٩١٢ (٢١) من ان السلطات الفرنسيه رفضت الخرطوم (٢٢) وحت الي في
العده كمكاز بشين حتى تمكن من كمله مشاوراتها في ديسمبر ١٩١٢م (٢٣)

بينما كانت تلك المراسلات الدبلوماسية الطويلة المتبادلة تتم بين السلطات
البريطانيه والفرنسيه ، رفع السفير الفرنسي في لندن ، بتاريخ الخامس من اكتوبر
١٩١٢م ، مذكره الى الخارجيه البريطانيه (٢٤) . وطف تلك المذكره من عدم الاستمرار
الذي يعني منه الاداره الفرنسيه ، مد أن اصبح سلطان وداي انساني وكذلك سلطان
مسالك عاجيين ، هو سلوك وتوجهات علي ديدر فف اسس وصعه في الاقم
البريطاني حيث لا يمكن للقوات الفرنسيه الهجوم عليه وكررت المذكره ادعاء فرنسا
أن علي ديدر اسمر في ش غارته على مواقع باعه التي في وساءل السفير
الفرنسي في عابه مكره حول ما اذا كان في محط الحكومه البريطانيه التطر بحدسه
في إكبابه جعل سلطتها مباشره وأكثر فعالية (٢٥) ؟.

FO/407/179 Bertie to Grey, 29/7/1912

(٢٠) . شيف وزاره لخارجيه البريطانيه (لن)

FO/407/179 Grey to Bertie, 6/8/1912

(٢١) . رسف وزاره لخارجيه البريطانيه (لن)

FO/407/179 Bertie to Grey, 30/9/1912

(٢٢) . ريف وزاره لخارجيه الفرنسيه (لن)

FO/407/179 Bertie to Grey, 6/10/1912

(٢٣) . رسف وزاره لخارجيه البريطانيه (لن)

FO/407/179 Memorandum By Cambon, 5/10/1912

(٢٤) . رسف وزاره لخارجيه البريطانيه (لن)

(٢٥) . من المصدر السابق .

لقد حصل {قرى} على موافقه كتشتر وكذلك موافقة وسجت حاكم عام السودان ،
 برفع النزاع للتحكيم بتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩١٣م^(٢٩) ومن ثم قدم {قرى}
 بتاريخ الخامس والعشرين من فبراير ١٩١٣م ، بتوجيه المغير البريطاني في باريس
 {بيرتاي} لإبلاغ الحكومة الفرنسية انه : «بالنظر إلى صعوبة ترتيب مؤتمر، ورغبة في
 وضع نهاية للأوضاع الراهنة غير المرضية ، فإن حكومة صاحب الجلالة تدعوها
 للاتفاق معها لرفع مسألة ملكية دار تاما ودار مساليت إلى التحكيم في أقرب وقت
 ممكن»^(٣٠).

بهذه الطريقة مكنت الحكومة البريطانية من محاصرة الحكومة الفرنسية بعبء
 التوصل إلى حسم مسألة الحدود التي شغلت السلطات البريطانية في كس ولس والقاهرة
 والخرطوم طوال الثلاث عشرة سنة الماضية^(٣١) . ومما لا شك فيه ان ما انتهت إليه
 الدبلوماسية البريطانية يستجيب في مجمله لما ظل يلح عليه السلطان علي دينار منذ بداية
 القرن العشرين .

F O /407/180, Kitchener to Grey, 25/1/1913.

F O /407/180, Bertie to Grey, 2/4/1913

F O /407/180, Bertie to Grey, 2/4/1913

(٢٩) راسيف وزير الخارجية البريطانية (لس)

(٣٠) راسيف وزير الخارجية البريطانية (لس)

(٣١) ارشيف وزير الخارجية البريطانية (لس).

الباب السابع

اتفاق الحكومتين لرفع النزاع للتحكيم ثم تأجيله

- ١- السلطات البريطانية تفضل ان يكون {التاريخ الحرج} لفض النزاع عدة سنوات وليس عاماً واحداً .
- ٢- خريطة السودان لسنة ١٩٠٤م رسمت دار مساليت ودار نام داخل تخوم دارفور .
- ٣- حكومة السودان تعد وثائق وبيئات مثيرة لإثبات قضية السودان .
- ٤- سلاطين يؤكد أن {النيرجا} هي الحدود وكانت خط دفاع على عهد إدارة النور عنقرة.
- ٥- مقتل علي دينار وحكومة السودان تحتل دارفور ، وسعيين استاك حاكما عاما وماكمايكل يحل محل سلاطين .
- ٦- سحب النزاع من التحكيم واستاك حاكما عاما وماكمايكل يقترح لجنة مشتركة لفض النزاع مع الحكومة الفرنسية .

انتهينا في الفصل السادس إلى ان الحكومة البريطانية صافى سرعا بعدد ذر كع
اسلطات الفرنسية نشر حسم موضوع الحدود بين دارفور ووداي ، فقرر دعو
الحكومة الفرنسية لحسم الامر عن طريق التحكيم الدولي . لقد وافقت الحكومة الفرنسية
سريع السبع عشر من أبريل ١٩١٣م على الامراح البريطاني ، لكن الموافقة الفرنسية
جاءت متأخرة بثلاثة تحفظات هي : -

١. أن يقتصر التحكيم على سؤال محدد هو ما إذا كانت دار مساليت ودار تاما تابعتين إلى مملكة وداي أم تابعتين لمديرية دارفور طبقا للوضع الذي كان سائدا في ١٨٨٢م ؟

٢. أن يكون قرار التحكيم خاضع لتصديق البرلمان الفرنسي ! .

٣. أن يتم {التعيين} بواسطة لجنة إنجليزية فرنسية مع استعداد على دينار^(١)

يبدو أن الحكومة الفرنسية فضلت تعيد الأمر على السلطات البريطانية فالأمر لاصولية هي أن يكون القرار الذي تصدره هيئة التحكيم ملزم للطرفين وبالتالي فإن مسأله إحصاع قرار التحكيم للتصديق من قبل البرلمان الفرنسي بقرع التحكيم مما من أهداف منه من جانب حزب في المطالبة باستعداد على دينار من التحكيم بدو أمرا عربيا . ذلك أن المسلم به أن أطراف التحكيم هما الحكومتان البريطانية والفرنسية ، وبالتالي فينبغي على دسار من طرفي بحر من المسلم به أيضا أنه من غير الجائر أن يحل طرف في تحديد نوعية مساعدي الطرف الآخر .

لقد حرصت وزارة الخارجية البريطانية ، كما كان متوقعا ، الموافقة الفرنسية لمشورات مكعبه مع كشر في القاهرة وونجت في الخرطوم^(٢) . وقد تبين أن حكومه السودان يكون جسم مسأله ما ، كات دار مساليت ودار تاما تسعفن إلى دارفور وإلى مملكه وداي ، صفا للوضع الذي كان سائدا قبل ١٨٨٢م بعدد سنوات واستبعد ما بين ١٨١٦م و ١٨١٢م ، وليس طبقا للوضع الذي كان سائدا في ١٨١٢م فقط كما ورد في الموافقة الفرنسية على اقتراح التحكيم^(٣) .

لقد كان القصد من التعديل الذي طرحه حكومة السودان ، والذي انطوى على سحب نفوذ من ١٨١٦م إلى ١٨١٢م ، بدلا من العام ١٨٨٢م فقط ، هو ااحة المجال لتي بعيد أكبر قدر من البينات التي تدعم وتؤيد وجهة نظرها في السراع المطروح . أما

(١) رئيس وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F O/407/180, Pichou to Bertie. 17/4/ 913 Enclosure on Bertie to Grey, 18/4/1913

On 28/4/1913, Kitchener 44/1913

(٢) رئيس وزارة الخارجية البريطانية (سرا)

F O/407/180. Kitchener to Grey, 5/5/1913.

(٣) رئيس وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

الأقاليم الشاسعة ، يشكل أمراً بالغ الخطورة بالنسبة للسودان . وبالتالي فإنه من الواجب ، إذا اقتضى الأمر ، وضع إدارة دارفور على نحو أكبر من السيطرة الحالية^(٨).

على أثر هذه المشاورات بين وزارة الخارجية البريطانية من جانب والمفوض السامي البريطاني في القاهرة وحكومة السودان من جانب آخر ، أعد السفير البريطاني في باريس مذكرة إلى الخارجية الفرنسية تطوب على تفصيل الحكومة البريطانية بأن يكون {التاريخ الحرج} The critical date^(٩) فترة عدة سنوات من ١٨٨٦م إلى ١٨٩٢م شملة ، بدلاً من سنة واحدة فقط هي ١٨٨٢م كما تريد الحكومة الفرنسية^(١٠) وطلبت المذكرة أن يكون قرار التحكيم ملزماً للطرفين دون حاجة إلى تصديق مجلس العموم البريطاني أو البرلمان الفرنسي . وانتهت المذكرة بأن حكومة السودان ستمثل في هيئة التحكيم بموظفين بريطانيين ، كما أن الحكومة ستؤلى مسؤولية النظام في دارفور عند تعيين الحدود^(٩) .

في تلك الأثناء كانت حكومة السودان قد أعدت ما تسمى لها من سبق وجبات لآزمه لإثبات نية دار ساما ودار مسائيف إلى مديريه دارفور قبل وافي ١٨٩٢م ومن بين الوثائق التي أوردتها كيتشر في مذكرته ، بتاريخ الخامس عشر من يونيو ١٩١٣م ، إلى الخارجية البريطانية^(١١) ما يلي :-

١ خطاب حاكم عام السودان إلى سلطان دارفور بتاريخ الأول من مايو ١٩٠١م

٢ خطاب من المفتش العام للسودان إلى سلطان دارفور بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٠٣م .

(٧) نفس المصدر السابق

(٨) العهد مسئول تحديد {التاريخ الحرج} والخصيصة المتألمه في قنور اسباب التي بحسب على مسؤولي ج. م. راع حودي

Goldie, L.F. (The Critical Date), Law Quarterly (1963), pp.125-84.

F O/407/180, Bertie to Pichou, 18/6/1913.

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F O/407/180, Kitchener to Gery, Encluse, 15/6/1913

٣. مقتطف من كتاب (تاريخ السودان) لـ نعيم شقير المنشور عام ١٩٠٤م
٤. مذكرة من وزارة الحربية ، بتاريخ العاشر من نوفمبر ١٨٩٨م .
٥. إقرار من اللواء السير رودولف سلاطين بتاريخ العشرين من يونيو ١٩١٣م .
٦. إقرار من النور بك عنقرة حاكم مركز كيكايية . وهو المركز الذي كان يشمل من ١٨٧٨م إلى ١٨٨١م دار مساليت ودار تاما .
٧. إقرار من الحاج فضل الله بابا ليج العركي محصل الضرائب .
٨. إقرار من الجاويش فرج سعيد من الفرقة الثالثة التي كانت بقيادة سليمان بك .
٩. إقرار من الملازم أول ايفندي القاسم .
١٠. إقرار من عبدالسلام أغا محمد .
١١. إقرار من شريف محمود طلعت .
١٢. رسالة تم الحصول عليها من مراسلات مهدوية بعد سقوط امدرمان (١١)

لقد كان إقرار اللواء السير رودولف سلاطين ، الذي تم تقديمه كحرف من البعثات التي أرسلها كتيسر إلى وزارة الخارجية ، تدعيماً لقضية السودان في التحكيم المرمع انعقاد ، عبارة عن وصف وبيان للحدود . سبق أن أعده سلاطين للمسودد السامي البريطاني في القاهرة في الخامس من أغسطس ١٩١٠م . وطبقاً لذلك الإقرار : إن الحدود بين دارفور ووداي معلّمة بوضوح بما يسمى التيرجا ، وهو الاسم الذي أطلق على الحاجز المكون في الأساس من سلسلة جبال متوازية ملئت المسافات التي بينها بجدران حجرية يبلغ ارتفاعها مترين . وهي مغطاة بالحشائش الشوكية . إن الخط واضح وجلي ويعترف به الناس على الجانبين ، لقد استعملت تلك الجدران خلال إدارة

النور عنقرة ما بين ١٨٧٩م و ١٨٨٢م كخطوط دفاع ضد الغزاه وقطاع الطرق ويتطابق هذا الخط مع الحدود الغربية المرسومة في خريطة السودان العامة مقياس واحد سنتمتر مقابل ٤.٠٠٠.٠٠٠ . وهي تبدأ في الجنوب عند تقاطع مجرى مياه وادي كاجا و وادي اسونفا . تم تستمر إلى الشمال مكونة جزءاً من الحدود الغربية لدار مساليت وملتزمة غربي وادي اسونفا وحتى زغاوة كوبي وهي النقطة الشمالية الغربية لإقليم دارفور . هذا البيان حول الحدود بين دارفور ووداي هو كما أذكر صحيح جداً أما دار تما ودار مساليت فقد كنت أقوم بإدارتها بالفعل عندما كنت مدير عموم دارفور لقد كانت الحدود بين السودان الإنجليزي المصري ومناطق النفوذ الفرنسي ، فهي مارس ١٨٩٩م ، قائمة على أساس الحيازات السابقة للحكومة المصرية في السودان وبالتالي فإنه ليس للحكومة الفرنسية حق مهما كان نوعه في دار تاما ودار مساليت^(١٢).

ذكر كسندر في مسجل مذكرته إلى ورائه الخارجية ، اني ارفع معها ما اعد من بيّنات وادلة مثيرة بشأن حدود دارفور مع وداي ، وقيل أن يعلق على تلك البيّنات أنه قد تم برأيه كل المراسلات الرسمية السابقة للمعاهدة الإنجليزية الفرنسية ١٨٩٩ والنادي من كل ذلك انه لم يوجد ثمة شك حتى ولو كن صعباً في ذهن أي من الحكوميين في ذلك الوقت ، ان الدارين ، مساليت وتما ، كانا جزءاً من دارفور وان عدم التكد الذي كان لابد يعلق بوصف دار سيلا وعلى سبيل المثال اسمح انور - كرومر في تعارفه رقم (٥٤) تاريخ الثامن عشر من فبراير ١٨٩٩م ، الى انور - انر حن مالبسوري ، إلى حريصه فرسيه بفسر ، مراحعه في ١٨٩٥م ، يصحح من مرجعها رقم (٢٧) أن البندر انلات تقع في دارفور ويبدو اصلاً من مسودة المعاهدة التي ركبها السفير الفرنسي صورته شخصيه في ورائه الخارجية الفرنسية ، في التاسع من مارس ١٨٩٩م أنه لم يكن لدى الحكومة الفرنسية شيء في ذلك الوقت لتسميه بوصف الدارين ، ان مسالمة الملكية عليهما قد أثبتت فقط مؤخراً ولم تُقر من قبل^(١٣).

(١٢) ر . بوثاني للقومية (مفبرات): R S C.A. Intelligence, 2/4-17, Note By Slatin, 5/8 1910.

(١٣) نفس المصدر المذكور في الرقم (١٠) .

وأضاف كسندر في مذكرته إلى الحارجه البريطانيه {إن ثمة نقطة أخرى لا يجوز تجاوزها . وهي أنه لم توجد أي شكوك في ذهن سلطات حكومة السودان حول هذا الموضوع . فلقد تم نشر خريطة للسودان الإنجليزي المصري في ١٩٠٤م ، تم فيها تعليم الدارين في داخل تخوم تلك المديرية ولم تتر أي مسألة بالنسبة لتلك الخريطة في زمن نشرها ولم نسمع أي تساؤل بشأنها فيما بعد إلا بعد أن احتلت القوات الفرنسية وداي} . وحين كسندر مذكرته بالتعليق على طبعه لكتاب التي أعده لتأييد قصيه حكومة السودان في استحکام المرمع بقوله : {أود أن ألفت النظر أنه في حالة البلاد الفطرية ، حيث لا تحفظ سجلات دائمة أو حيث ، كما هو الحال في دارفور ، قد تم تدمير أوضاع ما كان موجودا من سجلات خلال فوضى التمرد المهدي . فإن من الصعبه بمكان الحصول على الوثائق الأصلية . وبالتالي فإن البيئة المناخية والاكتر تصديقا تتكون من بيانات رسمية من مسئولين رسميين يكون لديهم ، أو كانت لديهم ، معرفة شخصية لصيقة مع الوقائع التي يشهدون عليها أو بها ..} (١٤) .

١٤ بتاريخ السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٣م . ردت وزارة الخارجية الفرنسية على مكره السكر البريطاني المورحة في السبع عشر من يونيو ١٩١٣م وقد ركر الرد افرسي على مسأله التاريخ الحرج ففرقت الحكومة الفرنسية {التاريخ الحرج} الذي امرحه الحكومة البريطانيه . وأصر الرد افرسي على تتيب {التاريخ الحرج} في سنة ١٨٠٢م بحجه أنها السريح الوحيد الذي ذكره اعمان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي افرسي وبالرغم من أن الرد لم يتر مسألة إرأمية قرار الحكيم ، إلا أنه اسر بأن الحكومة لن تدر نفسها بانفق اللجوء إلى الحكيم (map on re) دون موافقة البرلمان (١٥)

في غضون ذلك واصل المندوب البريطاني في اندهره وحكومة السودان بحهما الدؤوب للحصول على المزيد من التيب لدعم موقف السلطات البريطانيه في الحكيم اتمريكت . بعد ذلك في رسالة لاحقه من كسندر ، المندوب البريطاني في القاهرة ، بتاريخ العاشر من اكتوبر ١٩١٣م ، إلى ورايه الحارجه في سن (١٦) فقد تم المصصول على مله إصافيه هي عبارة عن مقتطفات من مذكرات المكشوف {مانوكي} M. Lucco التي

(١٤) نفس المصدر السابق .

FO/407/180, Pichou to Berthé 26/8/1913

(١٥) رسيف ورايه الحارجه البريطانيه (س)

FO/407/180, Kitchener to Grey, 10/10/ 1913

(١٦) رسيف ورايه الحارجه البريطانيه (ش)

كنها عن رحلته عبر أفريقيا والمنشورة في مجلة {المكتشفون} (The Explorators)، المجلد الخامس، ميلاد {١٨٨١} يقول المكتشف {ماتوكي} {في السودان مررنا في كردفان ومن هناك دارفور. لقد أبدى سلطان دار تاما تفهما عظيما لما يمكن أن يحدث لنا في وداي، حيث يحكم ملك يكره البيض وسحب مفرط في التعصب. إن سلطان دار تاما سيبدأ مفاوضات مباشرة مع سلطان وداي} (١٧). وقد ورد في تلك المذكرات أيضا خطاب من أكاسا Akassa التي تقع عند مصب نهر النيجر بتاريخ الأول من يوليو ١٨٨١م وموقع باسم {ماتيكي الفانو مازيا} وقد جاء فيه: {وداي التي مازالت مغلقة أمام بحوث الجغرافيين، هي أقوى إمبراطورية في أفريقيا الوسطى، وتمتد ممتلكاتها شمالا حتى الصحراء الليبية عند خط بنغازي، وتشمل في الجنوب ممالك باغرمي ودار رونقا التساسعين، وتحد من ناحية الغرب في أحد جوانبها بالبرنو، والبقية من الحدود اختفت وسط قبائل البرنو. أما في الشرق فإنها تحد بدارفور ودار تاما وهي مملكة صغيرة تابعة إلى مصر} (١٨).

من الواضح أن المقطعات سألته الذكر تدعم وتزيد في حملها قصة السلطان البريطانية بالنسبة لتعنية دار تاما من وجهين. الأول، أن دار تاما طيفا للمفتشف الأول كانت سلطة مختلفة عن مملكة وداي، وأما المقطع الثاني فهو أكد بجلاء أن وداي تحد من ناحية الغرب بدارفور و {دار تاما وهي مملكة صغيرة تابعة إلى مصر}. ويمكن القول إن هذه المقطعات مقبره مع اليباب التي سبق أن اعدتها كتشر وحكومة السودان، تعكس بجلاء مدى حرص السلطات البريطانية في القاهرة والخرطوم على تأكيد تبعه دار مساليت ودار تاما إلى السودان في التحكيم المرتقب.

أما فيما يتعلق بالاتصالات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فقد مصت أربعة أشهر دون أن نرد الأولى على آخر مذكرو وصلها من الاخير بتاريخ السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٣م ولعل صمت السلطات البريطانية قد شغل السلطات الفرنسية. فقد بادرت وزارة الخارجية الفرنسية بتحريك الاتصالات الدبلوماسية، حيث نقلت إلى الخارجية البريطانية، بتاريخ الأول من أبريل ١٩١٤م، رواها بشأن تكوين هيئة التحكيم. واقترحت أن يسمى كل طرف محكما واحدا ويقوم المحكمان الاثنان

(١٧) نفس المصدر السابق.

(١٨) نفس المصدر السابق.

باحتيال محكم ثالث ، وإذا أحقق المحكمات في ذلك تطلب الحكومات من حكومة محايد اختيار المحكم الثالث^(١٩) . لقد اعترضت الخارجية البريطانية على ذلك الاقتراح بحجة أنه يترك القرار من حيز الواقع لمحكم واحد محايد ، واقترح بدلاً عن ذلك تكوين هيئة التحكيم من خمسة محكمين ، يمثل اثنان منهما الطرفين ويكون الثلاثة اساقوف محايدين^(٢٠) . ولم يشأ الفرنسيون الانصياع بدوافعهم أن يفود كل طرف بتسمية محكمين ، على أن يكون أحدهما من مواطنيه ، ومن ثم يقوم المحكمون الأربعة باختيار محكم خامس^(٢١) . وبالرغم من أن الخارجية البريطانية قبلت الاقتراح الفرنسي الأخير إلا أنها أصافت أن يتم اختيار المحكم الخامس بتبادل المذكرات بين الحكومتين^(٢٢) . وأبنت وراثة الخارجية الفرنسية إلا أن تشترط بدورها أن يتم تعيين المحكم الرئيس بواسطة حكومة تالفة تقوم الحكومات الفرنسية والبريطانية باختيارها^(٢٣) . وأجرت تلك الحكومة البريطانية ذلك وأعربت بتاريخ الحادي عشر من يونيو ١٩١٤م ، عن استعدادها لإبرام اتفاقية للتحكيم^(٢٤) .

لقد نمب احداث هامه في غصون تبادل تلك المراسلات الدبلوماسية المطولة بين الخارجية البريطانية والفرنسية ، فقد ذهب {سلاطين} الخبير العلامة بحدود السودان الغربية وحل محله {ماكمايكل} المفوض بتاريخ العرب والقبائل في السودان^(٢٥) ومن جانب آخر قامت حكومة السودان باحتلال دارفور وقتل علي دينار في نوفمبر ١٩١٦م^(٢٦) . وتم تعيين (ونجت) حاكم عام السودان ، مفوضاً سامياً لبريطانيا في القاهرة . وجاء بدلاً عنه السير {لي ستاك} حاكماً عاماً للسودان . وكما كان متوقعاً فقد

١٩) O 407/180 Pichou to Grey, 14/1/14

(١٩) . شيف وراثة الخارجية البريطانية (لنر)

FO 407/180 Grey to Pichou 13/4/1914

(٢٠) . شيف وراثة الخارجية البريطانية (لنر):

FO 407/80 Pichou to Grey 24/4/1914

(٢١) . رشف وراثة الخارجية البريطانية (لنر)

FO 407/181 Grey to Pichou 7/5/1914

(٢٢) . رشف وراثة الخارجية البريطانية (لنر)

FO 407/181, Pichou to Grey, 29/5/1914.

(٢٣) . رشف وراثة الخارجية البريطانية (لنر):

FO 407/181 Grey to Pichou, 11/6/1914

(٢٤) . رشف وراثة الخارجية البريطانية (لنر)

(٢٥) عمل ماكمايكل ضابطاً سياسياً واستخباراتياً في الحملة التي شنت بسقوط دارفور واحتلال حكومة السودان لها .

(٢٥) عمل ماكمايكل ضابطاً سياسياً واستخباراتياً في الحملة التي شنت بسقوط دارفور واحتلال حكومة السودان لها .

(٢٦) دف قتل السلطان علي دينار في مكان يقع حوالي ٢٠ ميلاً شمالي رنجي وعلى بعد ١١ ميلاً من

حدود أفريقيا الاستوائية الفرنسية - راجع

Sandès The Royal Envoys in Egypt and the Sudan, chatham, 1937, p 336.

نفت تلك الفزة من التطورات طلائها على أسلوب العمل مع حدود السودان العربية
 وحيد فقد حصصت التطورات اللاحقة بشأن حدود دارفور إلى حد كبير لأسلوب
 وعقلية {ماكمايكل} . ولعل أنع سليل على ذلك أن حكومة السودان ساربت سلاح وراره
 الخارجية البريطانية بأنها تفصل سحب النزاع مع فرنسا من الحكم وعلى أن يكون
 لسلل تكوين لجنة أخيرة فرنسية مشتركة (لغير) الحدود كما اقترحت حكومة
 السودان ضم {دار تاما} إلى فرنسا على أن يتم بالمقابل ضم {دار مساليت} و {دار قمر}
 إلى السودان ^(٢٨) . ولاحظ أن وراره الخارجية البريطانية ودور الدحول في قضيت أقرب
 نحب الموضوع برمته بحجه أن تم معالجته في إطار الحدود الإقليمية الشاملة التي
 ستتم بعد نهاية الحرب ^(٢٩) .

مع استمرار الحرب العالمية الأولى سحر موضوع سوية الحدود العربية لسودان
 مع إفريقيا الأسوانية الفرنسية مرحلة من السكون في تلك الأثناء أعد ماكمايكل الذي
 أصبح مدبرا لمديرية دارفور بالإسنة . تكريرا مطولا عن دار مساليت ، وقد ورد فيه
 أنسبه لحدود العربية لدار مساليت . لقد كانت حدود دار مساليت حتى قبل سبع سنوات
 تمتد تجاه الشرق من إيفين التي بالقرب من نوفورنتج وسميت في الخريطة موقورتى تم
 تمتد إلى تيفيري وسميت في الخريطة نيفوري ثم إلى وولى وسميت في الخريطة ويلى
 حتى تصل على حدود تاما بالقرب من اندا وكان الفرنسيون قد ضمسوا كل المنطقة
 الواقعة بين هذا الخط وبين وادي أسونقا و وادي كاجا - كوم - أسونقا في وادي .
 وقد تم ذلك بالرغم من أن السكان مساليت وبصرف النظر عن إعلان مارس الإنجليز
 الفرنسي ١٨٩٩م . ومنذ ذلك التاريخ استمروا في إدارته وجمع الضرائب . وقاموا في
 ١٩١٧م بإنشاء نقطة في تلك المنطقة في أدري . وعندما كنا نسمع أن الفرنسيين
 أقاموا نقاطا في دار مساليت أو أخذوا جزيرة من دار مساليت فإن الإشارة كانت لتلك
 المنطقة ^(٣٠) . ويضيف التقرير وبالتالي فإن الحدود الغربية لدار مساليت إذا حذفنا
 المنطقة التي ذكرناها ، تكون هي وادي كاجا ابتداء من إيفين وإلى الجنوب منها إلى أن
 نصل على ملتقى كاجا وأسونقا وتمتد من هناك في اتجاه الشمال على امتداد وادي

(٢٨) رشيف وراره الخارجية البريطانية (نرس) FO 407/82. Crust to Foreign Office, 17/3/1916

(٢٩) رشيف وراره الخارجية البريطانية (نرس) FO 407/82. Foreign Office to Crust, 24/9/16.

(٣٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (نرس):

FO 407/182. Enclosure (in) Crust to Foreign Office, 17/3/1916

اسوفنا إلى أن تصل إلى حدود تاما . وفي إيجاز تحد دار مساليت من ناحية العرب
يوديان أسوتقا وكاجا ، ويحد من الشرق بوادي باري . ولم يمارس سلطان دار
مساليت أية سلطة إلى الغرب من أسوتقا كم كاج كما أنه لم يمارس سلطة شرقي
باري . إن أيا من هذه الوديان يمكن أن تكون حدودا مثاليه حيث إنها وديان عريضة
وموضحة توضيحا جيدا بسهول رملية غير صالحة للزراعة . إن أيا من الطرفين
يستطيع أن يحفر آباره فيها بدون مضايقات من الطرف الآخر^{١٢} .

وهكذا بدأ ماكماكل في وضع بصماته الأولية على ما قد ستكون عليه الحدود بين
دارفور ووداي الفرنسية في مرحلة تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى .

(٢٠) نفس المرجع السابق.

الباب الثامن

معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية والبدء في تخطيط الحدود

- ١- الاتفاق على اعتبار معاهدة ١٩١٩م ملحقا لإعلان مارس ١٨٩٩م .
- ٢- تأكيد المعاهدة لحقوق السعي والحقوق المكتسبة للفئات على جانبي خط الحدود.
- ٣- المعاهدة تؤكد طبيعة ابار النظرون و طور البيداي وبئر البيدي للسودان
- ٤- الفرنسيون يحتلون جزءا من إقليم التعايشة ويرفعون العلم الفرنسي في ام دافوق
- ٥- استاك يرى ضرورة إبرام ملحق جديد لمعاهدة ١٩١٩م .
- ٦- تكوين لجنة بريطانية فرنسية لتخطيط الحدود على الطبيعة .

بعد أن أصبح استاك حاكما عاما لسودان وقرر ماكمايكل ، الذي كان انمسوول السياسي وصياغة الاستخبارات في حملته احلال رافور ، الى قمة ادارة مديرية دارفور اتسعت وراة ابحارجه انريظابه بفكرة سحب الشراع من الحكيم . والتوقع أن الحرب العائمة الأولى هي التي لعب الدور الأساسي في تجميد الحكيم بل وفي صرع التطر عه تماما من جانب الطرفين انريطاي والفرنسي . وقرأ في الفصل السابق عن التحرير المطول الذي اعده ماكمايكل عن دار المسابيت وإشارته الى ان الفرنسيين كانوا قد صممو ، جزءا من اقليمهم إلى أفريقيا الاسوانية الفرنسية ، بالرغم من أن مكانه مساليت وأن ذلك تم بصرف النظر عن اعلان مارس ١٨٩٩م . وذكر ماكمايكل ان الفرنسيين صممو في ١٩١١م ساءة بعضه في تلك المنطقة في أدري . ومع نهاية الحرب العائمة الأولى اتجه المستعمرون نحو مفاوضات مطولة لسوية ، اقسام م محصت عن الحرب ، حيث عقد

سبسته من المؤتمرات و رسم العذب من المعاهدات والاتفاقيات ، والذي مثل فيه
ماكمايكل حكومة السودان . في إطار ما سمي بمؤتمر باريس للسلام ١٩١٩م .

في إطار ذلك المؤتمر أبرمت السلطات البريطانية والفرنسية معاهدة النّاس من
سبتمبر ١٩١٩م بنسب حيزيهما في شمالي و اواسط أفريقيا . وانعقد الدولتان على ان
تكون تلك المعاهدة {ملحقاً} Supplementary لإعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة بوسو
١٨٩١م . وبالتالي فقد اكتسبت معاهدة ١٩١٩م وسد النداء أهمية بالغة بالنسبة لحدود
السودان العربية مع جمهورسي افريقي الوسطي ، شدد من ناحية وحدود السودان الشمالية
العربية مع ليبيا من ناحية أخرى (١) .

بداية اكتب معاهدة النّاس من سبتمبر ١٩١٩م ، فيما يتصل بحدود السودان مع كـ
من افريقيا الوسطى وبلاد ، على نقطة اندائه التي يحد عنها إعلان مارس ١٨٩٩م
ومن ثم انعقد الدولتان على ان {يتابع خط الحدود} . من حيث المبدأ فاصل المياه بين
خط تقسم المياه في حوضي النيل والكنغو حتى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمال
{ وضا للمعاهدة يجب {رسم الحدود من تلك النقطة بحيث تفصل من حيث المبدأ مناطق
دار كوتي ودار سيلا ووداي ودار تاما من مناطق التعايشة والقبائل الاخرى الخاضعة
إلى دار فور ودار مساليت ودار قمر} . ونعبراً بذلك المبدأ {يجب أن تجري الحدود إلى
ملتقى وادي ألوم مع وادي كاجا . ومن ثم تتابع من هناك وادي كاجا حتى تقاطعه مع
وادي اسونغا ومن ثم يجب أن تتابع الحدود من هناك وادي أسونغا إلى نقطة تقع شمال
جبل كودير ، تقوم لجنة الحدود بتحديد لها وتجري الحدود من تلك النقطة نحو الشمال
بحيث تتابع الحدود بين تاما ومساليت ، ثم تتابع الحدود من هناك الحدود الشرقية لدار
تاما حتى تصل إلى أقصى نقطة التقاء شمالية بين دار تاما ودار قمر . وتجري الحدود
من هناك شمالاً حتى وادي هور . ويجب ترسيم الحدود في كل هذا الجزء من الخط على
نحو يفصل من حيث المبدأ دار تاما والإقليم الذي يقطنه فرع من قبيلة الزغاوة كوبي
الخاصة بالفعل للسلطة الفرنسية ، من منطقة قبائل الزغاوة الأخرى}

واشترطت المعاهدة وحوب توفر السقي للقبائل التي على جاسي الحدود كما يرك
للجنة الحدود المرمع قيامها تحديد مواقع المياه ، على أن تكون ابار (اوربا) عند النجيد

على انجاب الفرنسي من الحدود أما عن وصف خط الحدود بعد ان يصل إلى (وادي هور) فف وصف المعاهدة على أن (تتابع الحدود ذلك الوادي ، من حيث المبدأ في اتجاه الشرق حتى تصل إلى الحد الشرقي لمنطقة النفوذ الفرنسي ، وبالحديد خط طول ٢٤ شرقي غرينتش ، وبحيث تفصل من حيث المبدأ أراضي قبائل البديات والقرعان إلى الشمال من أراضي الزغاوة الذين إلى الجنوب) ^(٢).

واكدت الفقرة {٥ ٦} من المعاهدة انه . قد بات مفهوما ان وصف الحدود بأنها تتابع (وادي) فإن ذلك يعني عدم الإضرار بحقوق مسعى السكان على جانبي الوادي كما أكدت الفقرة أن أيضا أنه عند ما يتم وصف الحدود بأنها تجري من نقطة إلى أخرى بحيث تفصل من حيث المبدأ منطقة من منطقة قبيلة أخرى فإن ذلك يعني وحسب مراعاة الحقوق القائمة على حالي لحدود نهر (الأمكن) واللاف حقا أن بريطانيا اعترفت ، بموجب المعاهدة ، وبعرض تمكين السلطات الفرنسية من ممارسة سيطرة واعلى على قبائل البديات والقرعان ، بأنه ربما يكون من الضروري بالنسبة إلى فرنسا ان تمد نفوذها شرق إلى ما بعد خط طول ٢٤ برجه شرق وإلى الشمال من (وادي هور) بالرغم من ان المعاهدة اشترطت عدم مزيد انسيطره الفرنسية الى ما وراء حدود المنطقة المدهولة بالقبائل المذكورين كما انه لا يحوز للسيطرة الفرنسية المعدي على الحقوق القائمة الكمله الحاصه بالحكومة البريطانية على بنر (النظرون) وبنر (طور البديات) وبنر (البديات) والتي تقع جميعها على الحاد السوداني من الحدود - وحارح المصطوي التي تمكها قبائل البديات والقرعان ، وبالرغم من أن النحد النهائي لهذا الامتداد من الحدود قد ترك للجه الحدود ، إلا أن المعاهدة اشترطت (وجوب ألا تتجاوز الحدود في كل الأحوال خط طول ٢٤ درجة و ٣٠ دقيقة شرقي غرينتش) ^(٣)

لقد ذكرنا سلفاً أن معاهدة ١٩١٩م نصت على أنها ملحق للإعلان المبرم في لندن في الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م ، لمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م التي نصت الحدود بين الحيارات الاستعمارية البريطانية والفرنسية ومناطق النفوذ التي تقع عربي وشرقي نهر البحر ونصيف هذا أن معاهدة ١٩١٩م قد نصت في سدها الأخير

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) نفس المصدر السابق.

على أنه من المفهوم أنه لا يوجد في هذه المعاهدة ما يخل بتفسير إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م ، والذي طبقه أن كلمات المادة (٣) التي تفسر ... ومن ثم يجب أن تجري الحدود إلى الجنوب شرق حتى تلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش قد تم قبولها بحيث تعني ، يجب أن تجري في اتجاه جنوب شرق حتى تلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش عند تقاطع تلك الدرجة من خط الطول مع خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً^(٥) .

لا شك أن بحر {سلطين} تحير حدود السودان العربية - {ماكمايكل} في سهل الوصول إلى سبونه سريعة لصراع الطول على تلك الحدود - بكر مروه ماكمايكل جعل السودان يفقد مساحته واسعة من الأراضي - فذا وافق ماكمايكل على سبل شمال - حلفاء الفرنسيين ليس فقط بدار بما ولكن أيضا بـ {حجار توكي} بالتردد من أهم من الرعاود - ذلك بالإضافة إلى حلفاء الفرنسيين بالذبات والفرعان - لقد اعبر ماكمايكل من تلك السبونه مفعلة وأنه {حصل على كل ما كانت يمكن التغلب عليه} . يضاف إلى ذلك أن لمعة هذه اقترحت للتعيين الجغرافي مما يعني أن الفرق (٤-٥) من المعاهدة قد أُلغى على عائق لجنة الحدود ، المزمع قيامها بمهام ثقيلة خاصة من الحدود إلى الجنوب من خط عرض ١٢ درجة شمالا لم يتم ترسيمها حرائطيا كما أن قبول خط عرض بعباره حدود إلى الشمال من وادي مور {خط عرض ١٥ درجة و ٤٠ دقيقة} قد عبر إجراء مؤلفا اقتصاه الانقار للمعلومة الجغرافية ، مما يعني أن على لجنة الحدود المزمع قيامها أن تحدد على وجه الدقة حدود المساطق التي يغطيها قبل السبب والقرعان.

لقد لحص {استاك} حاكم عام السودان في رسالة منه ، ساريج الرابع من ديسمبر ١٩١٩م ، إلى {النبوي} Allenby المندوب السامي البريطاني في القاهرة التوقيع بقوله {أرى أننا بحاجة إلى اتفاق آخر ملحق بعد أن تستكمل لجنة الحدود مهمتها ، ويهدف الاتفاق الجديد إلى أمرين. الأول أن يعرف على وجه الدقة كل الخط الحدودي وبصفة خاصة في المنطقة التي تقع إلى الجنوب من خط عرض ٩ درجة شمال ، والأمر الثاني

(٥) سمر من أهمية هذا البصر في القسم الثاني من هذا الكتاب الحاضر بحود السودان مع يجب

(٦) انظر : Wingate Papers, No.46, MacMichael to Wingate, 29/5/1919

استبدال خط طول ٢٤ درجة الواقع إلى الشمال من وادي هور بحدود جديدة يسمح بموجبها إلى الحكومة الفرنسية كل المنطقة التي يقطعها الفرعان والبيدات ، وذلك بدلا عن السماح لها بتمديد منطقة نفوذها كإجراء مؤقت كلما اقتضت الضرورة إلى ما وراء حدودها الشرقية الفطرية كما ورد في معاهدة ١٩١٩ (٧) .

لم نغف ملاحظات إسالك ، حكم عدم أسودن ، عند ذلك النقص ، من الناحية العسكرية أخرى ، بدو بها من إعداد ماكميكن ، اسرب بوصوح إلى أن الحد و الفرنسية على مصاد صوتها صناع إلى مسح وتعيين . وقد ركزت العسكرية على وجه الخصوص على قطاعين من امتداد الحدود العربية بحثان إلى مسح وتسوية وتخطيط بصفة عاجلة . الأول وهو الأهم ، هو القطاع الحدودي الذي بدأ من أقصى يمينه اتصال سماليه من دراما ودار فمر خط طول ١٤ درجة و ٤٠ دقيقة بالقرب إلى وادي هور وعلى مسافة ٢٤ درجة . وقد برز حكم عدم أسودن أهمية هذا القطاع من غير متردد وأن من التصعوبة يمكن سطر المسطرة الإدارية على القاطنين في تلك المنطقة سواء بالنسبة لحكومة السودان أو للسلطات الفرنسية .

وتأسيساً على ذلك اقترحت حكومة السودان تكوين لجنة مشتركة خاصة بصفة عاجلة تقوم بـ {بتعيين} و {تخطيط} ذلك القطاع ، بحيث يكون تقريرها نافذا مباشرة بعد قبوله من قبل الحاكم العام والسلطات الفرنسية المحلية . وعلى أن يسر ذلك القرار كملحق لمعاهدة ١٩١٩م . وكحال آخر اقترحت حكومة السودان قبول تقرير اللجنة المذكورة بصفة مؤقتة إلى حين إكمال التحعين الوارد في معاهدة ١٩١٩م أما القطاع الساسي الذي بحاجة ماسة إلى {مسح وتسوية} لأنه لم يسمح إطلاقاً من قبل ، فهو الحدود التي تتابع خط عرض ١٢ درجة شمالاً وحيث إن المنطقة المعنية غير معروفة تقريباً للسلطات المحلية لعدم رسميتها حرائطياً من قبل ، فقد اقترحت حكومة السودان أيضاً تكوين لجنة مسح مشتركة لمسح تلك المنطقة بصفة عاجلة إلى أن تكتم التسوية النهائية {بتعيين} الحدود (٨) .

(٧) رسييف وزارة الخارجية البريطانية (ننر)

F O /407/185. Governor-General to Allenby 4/12/1919.

F O /407/185 Enclosure No. (2)

(٨) لرسييف وزارة الخارجية البريطانية (ننر)؛

لقد حكم عدم السودان مذكروته إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة
بالمسؤول عن إيا كل من الممكن أنه ان بدأ اتصالات لاسيطة مع المسؤولين الإداري
الفرنسي في مركز شاد عن طريق اشقي تعرض قل تلك امقترحات إليه كمع سماع
ابعد عما . كان ماسا ابلاغ المسؤول الفرنسي بصدية حكومة السودان بوضع فوات
كفه بالإضافة إلى عيبين بريطاني بهم في دار مسائل ودر فم تكون مسؤولا عن
النظام و عن بوجه السلاطين المحلوس في لأمور الإدارية^(٩) في هذه الاتباء ، وفقر
نفر مقترحات حاكم عام السودان إلى الخارجية البريطانية ، قامت فوات دراسة مسجلات
حرء من (قسم اتدي بفضة قبله السبعة ، كما قاموا برفع العهد الفرنسي في (ام دافوق)
وكما جاء في رسالته (اللتبي) المندوب السامي البريطاني في القاهرة سارح ساسع
والعشرين من ديسمبر ١٩١٩م ، إلى (كيرزون) وزير الخارجية ابريطية ، ان
الفرعير بفرصون ن (اد -افوق) يقع جنوب حص عرض ١٢ درجة شمالا وعري خط
تقسيم المياه من حوصي لنل وسري . كما انهم يحاسبون بانه لا يوجد خط لتقسيم المياه
من النيل و لكعو شمالي حده مذبذبه بحر العرش^(١٠) و عرف (اللتبي) بانه من
المسجل بالنسة لحكومة السودان أن يحرم في تلك المرحلة ، ما اذا كات المضافة السبي
قدم الفرنسيون باحتلاتها سبوق إلى فرنسا ام إلى السودان ما لم يتم بعبر الحدود
بوصوح واسبب على ذلك اقترح (اللتبي) على وزيره الخارجية ابريطية (وحوو الا
قوم فرنسا باحتلال اي منطقة لم تكن تحت احتلاتها عدم بدأت المفاوضات الي أفضت
إلى معاهدة ١٩١٩م وذلك حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للحدود^(١١) .

بالرغم من مرور شهرين لم يرد وزارة الخارجية ابريطية على رسالته (اللتبي)
وتعل ذلك السب جدد حكومة السودان ملاحظتها لموضوع الحدود العربية مع السلاط
ايريطية في لنل . فقد اقترح (اللتبي) المندوب السامي البريطاني في القاهرة بايعار
من حكومة السودان على وزيره الخارجية ابريطية ، في النمس والعشرين من فبراير
١٩٢٠م ، وحوو ابلاغ فرنسا برغبة حكومة السودان ، القيام باحتلال دار مسائل ودر
فم بصفة عاجلة خاصة ، وأن تبك الدارين لا يملان صعوبات مثل الممذ كل الناسبه

(٩) نفس المصدر السابق

(١٠) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F O/407/186. Allenby to Curzon. 22/2/1920.

(١١) نفس المصدر السابق .

جول (١٢). وقد وجد افراح حكومة السودان فولاً لدى السلطات البريطانية في لندن فقد
قبلت إلى السلطات الفرنسية رغبة حكومة السودان باحتلال الأقليم الذي صرح جزاء من
سودان ، بموجب معاهدة الحدود بين دارفور ووداي ، أي دائرة مساليت ودائر قمر (١٣)

يبدو ان السلطات الفرنسية وبن كات قد وافقت على المقترح البريطاني ، فان تقوم
السلطات الفرنسية والبريطانية المحلية بتعيين الحدود ، إلا انها أعربت عن رغبةها بوقف
أي عميات تفصي الى احتلال اقليم جديد ، حتى يتم التصفيف على معاهدة ١٩١٩م . من
قبل البرلمان الفرنسي (١٤) . لكن إلحاح اسدوب السامي البريطاني في انظاره مسعدة
الموضوع . فرض على الخارجية البريطانية إبلاغ السلطات الفرنسية بتاريخ الثامن من
مارس ١٩٢٠م . أهمية قيام حكومة السودان بالمضي وما باحتلال الأقليم الذي تم صممه
بهايا للسودان (١٥) وفي محاولة لإقناع السلطات الفرنسية بذلك التوجه ، أعرب وزير
الخارجية البريطانية ، بأنها لن تثير بالمعنى أي اعتراض من جانبها ، اذ قامت فرنسا
باحتلال الأقليم الواقع على الجانب الآخر من الحدود التي أرسنها معاهدة ١٩١٩م
إضافة إلى ذلك اشارت الخارجية البريطانية بأنها لا تمنع بأن يكون ذلك الإجراء مؤقتاً
حتى يتم تعيين الحدود على حو وفق بموجب معاهدة ١٩١٩ (١٦)

بالرغم من أن فرنسا وافقت منذ مارس ١٩٢٠م ، بأن يتم تعيين الحدود بواسطة
سلطات المحلية ، إلا أن المشروع في ذلك لم يبدأ حتى مارس ١٩٢١م . عندما صنف
البرلمان الفرنسي على معاهدة ١٩١٩م . وعلى أثر علمه بالتصديق سارع (كيرزون) ٤
وزير الخارجية البريطانية ، بإرسال مذكرة إلى رئيسه الفرنسي ، بتاريخ الأول من
أبريل ١٩٢١م ، شرح فيها روائه حول الإجراءات التي يجب اتدعها في القيام (بالتعيين
الفعلي للحدود) (١٧) لقد نوه (كيرزون) في مذكرته إلى أن الحدود العربية طوية جداً ،
الأمر الذي يصعب على لجنة واحدة القيام بالمهمة كلها . وناسباً على ذلك فقد افترح

FO/407/ 86. Allenby to Curzon, 22/2/1920

FO/407/ 86. Curzon to Cambon, 4/3/1920

FO/407/186. Curzon to Allenby, 6/3/1920

FO/407/ 86. Curzon to Cambon, 8/3/1920

FO/407/186, Curzon to Ashmead, 14/1921

(١٢) رئيسف وزيره الخارجية البريطانية (لندن)

(١٣) رئيسف وزيره الخارجية البريطانية (لندن)

(١٤) رئيسف وزيره الخارجية البريطانية (لندن)

(١٥) رئيسف وزيره الخارجية البريطانية (لندن)

(١٦) نفس المصدر السابق

(١٧) ارشيف وزيره الخارجية البريطانية (لندن):

تقسيم المنطقة المراد تعيينها إلى أربعة قطاعات ، وأن يوكل كل قطاع إلى لجنة خاصة به ، والقطاعات الأربعة هي : -

- ١ . الإقليم الذي يقع إلى الجنوب من خط عرض ١٢ درجة شمالا .
- ٢ . الإقليم الذي يقع بين خط عرض ١٢ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا بالتقريب إلى أقصى نقطة اتصال شمالية بين دار تاما ودار قمر .
- ٣ . الإقليم الذي يقع إلى الشمال من خط عرض ١٤ درجة و ٤٠ دقيقة شمالا إلى تقاطع وادي هور مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش .
- ٤ . الإقليم الذي يقع شمال وادي هور .

ركز {كيرزون} في مذكرته للسلطات الفرنسية على أن القطاعين الأول والثاني يحتاجان لأسباب إدارية ، إلى تسوية فورية . ولذلك اقترح البدء في عمليتي {التعيين والتخطيط} De limitation and Demarcation لها في مساء عامي ١٩٢١-١٩٢٢ وعلى أن يتم تسجيل {تعيين وتخطيط} القطاعين الثاني والرابع . وكما نرى من اقتراح {كيرزون} على رصيفه الفرنسي ، منح السلطة للممثلين الفرنسيين في أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، تفويض بالتدابير الضرورية للتعاون مع حكومة السودان في شأن أعمال المساحة وتسوية و {تخطيط الحدود} (١٨) .

بعد جدل حول عدد الموظفين الذي اقترحه المذكره البريطانية تم الاتفاق على أن يوكل إلى لجنة مركزية مشتركة بالإصطفاء إلى لجنتين فرعيتين مهمة {تعيين} كل الحدود وفد من حكومة السودان في اللجنة المركزية المسير {بيرسون} Persson مسير مصلحة المساحة ومثل حكومة فرنسا الكولونيل {جروسارد} Grosard وتبعد لما تم الاتفاق عليه

(١٨) مسير مسير نسبي . ولاحظ أن لاجراء الذي اقترحه وزير الخارجية الفرنسية في رصيفه الفرنسي ، كما قد حدد عدد تسوية في فبراير ١٩٢١ كما ملاحظ من نص الفرد لأرسي سي وردت فيها كلمة {تخطيط} انظر

FO 407/188. Governor General of the Sudan to the High Commissioner 24/2/1921.

فقد اجتمعت اللجنة المركزية المشتركة في مدينته الناصر في نوفمبر ١٩٢١ م ، وبدأت
اللجان الفرعية أعمالها في بداية فبراير ١٩٢٢ م ^(١٩) .

بالرغم مما اقترن بمعاهدته ١٩١٩ م من إسكانيات تتعلق بتفسيرها مفروءه مع إعلان
١٨٩٩ م ، ومن جوانب قصور وإيهام ساد وصف الحدود في بعض قطاعاتها إلا أنها
حسمت بوضوح نوعية الفائل والديار والادير والجنال سواء كان بالنسبة للسودان أو
بالنسبة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، كما اشترطت صراحة وجوب توافر المتسفي من
الوديان للقائل على جديها ، وكذلك وجوب مراعاة الحقوق المكسبه على جاني الحدود
بغير الإمكان في حالة وصف الحدود بأنها تجري من قطرة إلى أخرى بحيث يفصل من
حيث السدا منطقته قبيله من منطقة قبيلة أخرى بضاف الى كل ذلك مسأله هامه وهي ان
المعاهده صفت على تكوين لجنة لفوم (بتحديد) الحدود بده و {مسح} الحدود باده تاييه
{وترسيمها خرائطيا} باده ثاله . وكما يرى ان المفصود من كل ذلك هو {تخطيط}
الحدود. ولعل مما يؤكد ذلك على نحو حاسم أن كيرون وزير الخارجية البريطانية ،
قد أكد في رسالته، ساربح الثامن من مارس ١٩٢٠ م ، الى وزير الخارجية الفرنسية ،
والتي أسردا لها سلفا ، أكد أن القطاعين الأول والثالث {A and C} يحتاجان الى
تسوية بصفة عاجلة ، وبطلاقا من ذلك اقترح كيرون البدء في {تعيين وتخطيط} تلك
القطاعات في شتاء ١٩٢١-١٩٢٢ م . والثابت أن السلطات الفرنسيه لم ترفض عبارة
{تعيين وتخطيط} الحدود ، بل وافقت على ذلك وبدأت اللجان أعمالها على الطبعه في
بدايه فبراير ١٩٢٢ م على ذلك مما يؤكد أن بية الطرفين متجهه نحو تخطيط الحدود .

(١٩) انظر

P. K. Bou nouts (On the Western Frontier of the Sudan) Geographical Journal, Vol. 3 (1924) p. 465

الباب التاسع

إشكاليات تفسير معاهدات الحدود على الطبيعة

- ١- هل وسعت معاهدة ١٩١٩م إعلان مارس ١٨٩٩م أم وضحته أم عدلته ؟
- ٢- تمسك حكومة السودان بأراضي التعايشة .
- ٣- مشكلة تحديد موقع آبار الطينة ونبوء كلبس
- ٤- وفاة مدير مصلحة المساحة السودانية أثناء مسح الحدود في أم دافوق .

وصلنا في الباب الثامن إلى أن السلطات البريطانية والفرنسية سكتا لجنة مركزية لترجمة الحدود بين السودان وما كان يعرف بأفريقيا الاسوانية الفرنسية على الطمعة وقد اجتمعت تلك اللجنة بالفعل في مدينة القاهرة في العاشر من نوفمبر ١٩٢١م، وأن اللجنة الفرعيتين شرعتا في مهامها مع بدايه فبراير ١٩٢٢م .

لقد اقررت مهمة {تخطيط} الحدود ومن البدء بعض الصعوبات ، فقد واجهت اللجنة المركزية ، المكونة من {بيرسون} مدير مصلحة المساحة اسودانية و{كولوييل} {جروسارد} ممثل الحكومة الفرنسية ، مشكلتان تتعلقان بتفسير بنصوص معاهدة ١٩١٩م على الطبيعة ، أي ترجمة الحدود على الأرض .

كانت المشكلة الأولى تتعلق بالفقرة الثانية من معاهدة ١٩١٩م المنحقة بمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م و إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م لقد لاحظ {بيرسون} نحو في مذكرة أرسلها إلى حاكم عدم السودان . تاريخ الخامس عشر من أبريل ١٩٢٢م ، أن النص الإنجليزي لمعاهدة ١٩١٩م يشير إلى أن المقادير انشبه

والتأني من إعلان البحري والعسكري من مارس ١٩٩٩م قد تم توسيعها {A nplified سيما
بموجب النص الفرنسي لذلك المعاهدة إلى أن المادتين المعدلتين قد تم {تعديلهما}
Modified (٣) .

إن أهمية هذا الاختلاف بين الصينين الإنجليزي والفرنسي ، تعود إلى أن
{جروسارد} ممثل فرنسا في اللجنة المركزية قد جادل من المادة الثانية من إعلان مارس
١٨٩٩م قد تم تعديلها وبالتالي فإن ذلك يعني أن الفقرة الأخيرة من تلك المادة لم تعد
ملزمة ، ولكنها تصبح الفكرة بعد للأدهن من الفقرة الثمينة هي أنني نقرر {ولا ينبغي
ترسيم الخط بأي حال إلى الغرب بحيث يتجاوز خط طول ٢١ درجة شرقي غرينتش أو
ترسيمه إلى الشرق بحيث يتجاوز خط طول ٢٢ درجة شرقي غرينتش} وبالتالي فإن
تحتوى التفسير الفرنسي هو أن خطي طول ٢١ درجة و ٢٢ درجة لم يعدوا عاملاً
باعتبارهم بمثابة النطاق الذي يجب أن يجري خط الحدود ، الواقع في القطاع الذي يقع
من خطي عرض ١١ درجة شمالاً و ١٥ درجة شمالاً ، في إطارهما ، بحيث لا
يعداهما ومن ناحيته أخرى حاس {بيرسون} ممثل حكومة السودان في اللجنة المركزية ،
بأن حدود النطاق المنصوص عليه ، أي التي ما بين خط طول ٢١ و ٢٣ درجة ، ملزمة
من حيث المبدأ للطرفين وأن إعلان مارس ١٨٩٩م سواء كان قد تم توسيعه أو تم تعديله
يظل ساري المفعول طالما أنه لم يتم تعديله صراحة أو حتى بالاستدلال الضروري بما
هو ليس معاهدة جديدة بل مجرد ملحق . وذهب بيرسون إلى أن الجملة الأخيرة من
المادة (٢) في إعلان مارس ١٨٩٩م تم يعم إلحواها سواء كان ذلك صراحة أو حتى
بمقتضى الاستدلال اللازم (٣) .

أما المشكلة الثانية التي واجهت اللجنة المركزية ، وهي بصدد ترجمته معاهدة
١٩١٩م على الطبيعة ، فهي وثيقة الصلة بالمشكلة الأولى . وقد نصت الفقرة رقم (٣) من
معاهدة ١٩١٩م الملحقه بإعلان مارس ١٨٩٩م ، على أن يبدأ خط الحدود من النقطة
التي تتلوي عندها الحدود بين الكونغو النيجيري وإفريقيا الإستوائية الفرنسية مع خط تقسيم
المياه الذي بين حوضي النيل وحوض نهر الكونغو ، وسوف يتناع الخط من حيث المبدأ

(١) دار الوثائق القومية (مخابرات)

R S C.A. Intelligence, 1/1-9, Pearson to the Governor General, 15/2/1922

(٢) نفس المصدر السابق

واصل المباء المذكور حتى يصل إلى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمالاً، ومن ثلث النقطة يتم ترسيم الخط بحيث يفصل من حيث المبدأ أراضي العائشة والقائل الأخرى الحاصلة إلى دارفور عن الأراضي التابعة لدار مساليت ودار قمر).

ويتبدى من هذا النص أن الطرفين المتعاقدين، في ١٩٩٩م وكذلك في ١٩١٩م قد ارتكبا خطيئتين بمان عن جهة بالحفاظ الطبيعية بينهما عليه. وفي المقام الأول لقد سئد اتفاقهما على فرضيه أن خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكوعو يمتد شمالاً حتى يصل إلى خط عرض ١١-درجة شمالاً، غير أن استكشاف لاحقة أسبب أن الخط المذكور لا يذهب إلى أبعد من خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالاً. أما الخط الثاني فهو أن الأطراف المتعاقدة، افترضت أيضاً أن العائشة يقطون إلى الشمال من خط عرض ١١-درجة شمالاً بينما أغلبية القبيلة تعيش في الواقع إلى الجنوب من النقطة المذكورة وهكذا فإن النتيجة المترتبة عن تلك الافتراضات هي عدم وجود قاعدة محددة يمكن أن يهتدي بها اللحة عند قامها بتسوية الحدود بين خطي عرض ١٠ درجة و ١١ درجة شمالاً^(٢)

في سياق البحث عن معالجة للإسكال الذي واجهه المركزيه، جال الجانب الفرنسي بوجوب أن تتابع الحدود، انتهاء من نهاية خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكوعو وحتى خط عرض ١١ درجة شمالاً، خط تقسيم المباء بين نهري النيل وشاري. ومن ثم تكون القاعدة التي يستهدي بها بعد ذلك الحد، هي الحدود القبلية

إن المعزى انعملي للمجادلة الفرنسية هو أن جراً كبيراً من دارفور، وهو القطاع الذي يقع مباشرة إلى الشمال من خط عرض ١٠ درجات شمالاً سيذهب إلى الفرنسيين. ذلك أن كل الويبار التي في تلك المنطقة تجري نحو الجنوب الغربي بحيث تصب في نهر شاري وليس في حوض النيل كما هو موضح في الخرائط القديمة. أما بيرسون، ممثل السودان في اللجنة فقد ركز في رده على أن القصد النهائي للأطراف المتعاقدة هو أن تنسب اللجنة بمجرد انتهاء خط تقسيم المباء بين نهري النيل والكوعو القاعدة القبلية وأشار بيرسون إلى حقيقة هامة وهي أن أراضي قبيلة العائشة المحددة في معاهدة ١٩١٩م، أعسارها حاصلة إلى دارفور، تمتد من حيث الواقع إلى الجنوب من خط عرض ١١ درجة إلى مسافة مقربة. عرر بيرسون بده لل طرح الفرنسي بعدم وجود أي

(٢) نص المصير السابق.

ذكر لخط تقسيم المياه بين نهري النيل وشاري سواء في إعلان ١٨٩٩م أو معاهدة ١٩١٩م^(٤).

بعد استشارة مع مستشاريه أصبح [استاذك] Si. H. حاكم عام السودان يرسلون عسر ابلاسنكي كما ورد في مذكرته إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، ساريج ألي من مارس ١٩٢٢م ، بن الرأي القانوني يؤيد رايه بأن النطاق المذكور في المادة (٢) من إعلان ١٨٩٩م ، اي ان خطي ٢١ و ٢٣ درجة شرقي غرينتش ، ما زال مفعولهما ساريا بين خطي العرض ١١ و ١٥ درجة شمالا ، وان وجهه النظر القانونية رفض أيضا الزعم الفرنسي بشأن خط تقسيم مياه نهر شاري ، وعليه يجب على بيرسون ألا يقبل امساده القعود الفرنسي إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة ولكن إيا راي أنه لا يوجد صرر في برك لغريسيين بمقدور على أسس عليه ، وان ذلك مناسب للسلطات السودانية المحلية ، فن عليه رفع الأمر في شي من الحثيث ، وسوء [استاذك] إلى [بيرسون] بالتروي حتى يصل إليه [كوليتشستر] ، حولواحي الحكومة الذي عذر الحرطوم في الخامس والعشرين من فبراير لتلصصم إيلي جانبه تحسبا لاحتمال أن تحلى [بيرسون] عن مناطق عة بالمعاز تقع إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش^(٥).

ويلاحظ ان حاكم عام السودان لنمس في رسالته التي وجهها إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، الحصول على قرار سأل ما اذا كان رؤيته بان الحدود الواردة في الجملة الاخيرة من المادة الثانية من إعلان ١٨٩٩م ما زالت سارية المفعول وان ما ذهب اليه في هذا السال صحيح . كما سأل الحاكم العام فيما اذا كان ممكنا ان يسمح للغريسيين ان يأتوا إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة إذ ظهر ان تلك الفرصة مفعولها دون انتهاء حظير للحقوق القليلة . وسأل أيضا ما اذا كانت حكومة صاحب الجلالة سوف تعرض اذا ما قدم بذلك بالرغم من القعود المسة في المادة الثانية من إعلان ١٨٩٩م^(٦).

(٤) من المصدر السابق

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO 3 17748, Governor of the Sudan to High Commissioner for Egypt and the Sudan 12.3.1922

(٦) من المصدر السابق .

لقد رفع المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وجهات نظر السلطات السودانية والفرنسية المتباينة حول تفسير معاهدة ١٩١٩م على الأرض ، بتاريخ العشرين من مارس ١٩٢٢م ، إلى السلطات البريطانية في لندن ^(٧) . وكما يبدو من رد وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السادس من أبريل ١٩٢٢م إلى (النبي) المندوب السامي في القاهرة عدم . غشها في إثارة خلاف أو جدل مع الحكومة الفرنسية . فقد وجهت حكومة السودان بعدم الاعتراض على مزيد الصود إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة شرقي غرستش . كان ذلك متفقا مع الأوضاع المحلية . (إن واجب المفوضين بشأن الحدود هو تقفي الخط المعرف في المعاهدة كلما كان ذلك ممكنا أما إذا ثبت أن من المستحيل تقفي هذا الخط طبقا للتعريف الوارد في المعاهدة ودون أن يقع الخط إلى الغرب من خط طول ٢١ درجة أو إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة ، وذلك في القطاع الواقع بين خطي عرض ١١ درجة و ١٥ درجة شمالا فإنه ينبغي اعتبار إعلان ١٨٩٩م ، قد تم تعديله إلى ذلك المدى . بينما إذا وقع الخط الذي تم تقفيه في داخل نطاق القيود المذكورة أعلاه ، فحين الإعلان قد تم توسيعه فقط بموجب معاهدة ١٩١٩م) ^(٨) .

لم تكن تلك هي الصعوبة الوحيدة التي واجهت لجنة الحدود ، فقد برزت مشكلة بشأن {أبار الطينة} التي وصفت بموجب معاهدة ١٩١٩م في جانب السودان من الحدود . بد أن الفرنسيين ، تأسيسا على حقيقة أنهم قد سبق أن عروا منطقة الأبار في ١٩١٢م واستمروا في إدارتها ، ادعوا تبعية الأبار لهم . وتممك جانب حكومة السودان بتعبئة الأبار للسودان تأسيسا على حجتيه . الأولى أن {أبار الطينة} كانت تحصص لرعايا سودانيين في الستين السانفيين لإبرام معاهدة ١٩١٩م ، والثانية أن تلك الأبار تشكل مصدر المياه الثابت لقلية {زغاوة كوبي} التابعة للسودان ^(٩) . ولم تعف مفاوضات معاهدة ١٩١٩م عند ذلك . فقد سير أنها وصفت مجموعة تتكون من ٣٨ قرية ، تقع بالقرب من

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F O/٣٧١/٧٧٤٨, High Commissioner to Curzon. 20/3/1922

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/٣٧١/٧٧٤٨, Foreign Office to Allenby, 6/4/1922

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/٣٧١/٨٩٧٧, Extracts from Sudan Annual Report , 1922

خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة ، وهي مأهولة بعناصر من قبيلة الداجو ومداره من قري
الفرنسيين ، في دخل جانب السودان من الحدود . وجبات الأمر بالسكسة على قري
في (دار سنيلار) وقري أخرى بالقرب من (كودي) فقد سم وصعها بموجب معاهدة
١٩١٩م إلى جانب السودان من الحدود بالترغم من أنها كانت تحت الإدارة الفرنسية ، من
جانب آخر في المنطقة المعروفة بـ (نتوء كليس) قد سم وصفها بموجب معاهدة
١٩١٩م ، في الجانب الفرنسي من الحدود ، بالترغم من أن بعض قراها تنسب إليها حسب
إدارة حكومة السودان^(١١)

على أثر إكمال لحال الحدود الفرنسية المرحلة الأولى لمسح الحدود على أنضحه
في يوليو ١٩٢٢م ، عهد المندوبين الرئيسيين ، بيرسون وجروسارد ، سلسله اجتماعات في
الاسبوع الأخير من أغسطس ١٩٢٢م ، دور الوصول لاتفاق ، وقد حاول (بيرسون) وفي
دهمه تعليمات الخارجية البريطانية ، فتح الطريق المسدود في رسالته إلى (جروسارد)
بتاريخ الثامن من سبتمبر ١٩٢٢م^(١٢) . فقد أكد على أهمية استمرار التفاهات بين
الطرفين دون حاجة إلى اللجوء إلى تحكيم ، ووجه في ذلك السياق بأن حكومة السودان
سمكت برأسي التعايشه بسبب راطة هذه القبلة الطويلة مع حكومة السودان ، وبصلافاً
من روينه بين ذلك النوع من الحدود لا يمكن تسويته إلا بأجراء دائل في الأراضي ، فقد
افترح بيرسون بأن تأخذ السلطات الفرنسية المجموعة الكبيرة من قري الداجو ، وكذلك
انقري التي تقع داخل جانب السودان ، بموجب اتفاقية خط معاهدة ١٩١٩م . وهي الواقعة
في (دار سنيلار) وإلى الشمال من جبل كوي . وبانتمائها لجانب السودان (نتوء كليس)
وإقليم النعايشة ، لكن (جروسارد) المصوب الفرنسي ، لم يكن بأي حال مفاوضاً مراد ،
فقد أكد في رده بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر ١٩٢٢م بأن صلاحياته تقتصر على تطبيق
نص المعاهدة على الطبيعة بعد فحصها وليس إقدام نفسه في ماكتسه نسبه ، وكمب قبل
في رده إن مقترحات (بيرسون) تخرج عن نطاق صلاحياته^(١٣)

(١٠) رسييف وزارة الخارجية البريطانية (ستر) F.O. 37/8276 Extract from S.F.R. November 1922

(١١) ديس بونديق القومية (مخابرات) R.S.C.A Intelligence 119 Pearson to Grossard 12/8/22

(١٢) نفس المصدر السابق

R.S.C.A. Intelligence 171-9, Grossard to Pearson, 12/9/22

(١٣) ديس بونديق القومية

بإثر غم مما أطوى عليه الرد الفرنسي من نسيء واضح ، استمر بيرسون في — جهودته مع الجانب الفرنسي حتى آخر أيام حياته ، فقد عرّض في آخر رسالة منه بتاريخ الثلاثين من نوفمبر ١٩٢٢ م ، أي قبل شهر واحد من وفاته في أد دافوق في ديسمبر ١٩٢٢ م (١٤) . امكانية تقديم تارل حُر بهدف التوصل للاحق مع السلطات الفرنسية نسبت إلى سبب من استعداده بتعديل (نرسيم) خط الحدود مسافة ٤٠ كيلو متر نحو الشرق ما يعني التصور أنه يعين تمسكه بالأساسي الحاصل بإقليم التعيشة ، أمم بالنسبة له ما عرف (تنوء كليس) فقد تمسك بيرسون برويته المسافة بعدم تقديم أي تارل ، واقترح بحاله تلك النمذجة إلى الحكوميين لتقرير بشأنها (١٥) في أن سجل — ان وفيه (بيرسون) مدير مصححة المساحة وممثل السودان في اللجنة المشتركة (لخطيط) الحدود في أد دافوق . في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٢٢ م ، قد حل دون تحقيق اتفاق مسبق للاحق مع (جروسارد) في يناير ١٩٢٣ م بهدف إعداد الترتوكول النهائي لتوصياتها بشأن حدود السودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية (١٦) .

خلف (بويسى) Buioux الذي كان رئيس لجنت حكومة السودان في اللجنة الفرنسية المسئولة عن تحطيط الحرة الجنوبي من الحدود ، الراحل مدير المساحة السودانية المتسمر (بيرسون) في اللجنة المركزية ، وقدم (بويسى) بدوره محاضرات لكسر الجمود الذي كان سدا بين الطرفين ولكن دون جدوى . والمفصل تكفي انظر في اللجنة المركزية المشتركة بإجراء مبره كور قدم وصف الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في التصاميم المممة ما بين خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ درجة شمالا و (نزيل) ٨٠ / ١٠ الواقعه على بعد أميال قليلة حوي خط عرض ١١ درجة شمالا ، وقد تم التوقيع على ذلك في

(١٤) دار الوثائق القومية؛ R.S.C.A. Intelligence. 1/19, Pearson to Grossard, 30/10/1922.

(١٥) نفس المصدر السابق .

(١٦) دار الوثائق القومية (مخابرات)؛ R.S.C.A. Intelligence. 1/19 Pearson to Symes, 13/10/1922

قد قد عيّن (بيرسون) مدير مصححة المساحة السودانية في ١٩٠٥ م وعمل رئيس لجنة التي مسحت قطاع السودان في جنوب السودان عام ١٩١٠ م وعمل خلال الحرب العالمية الأولى في وظائف مختلفة سر بيدي تحكم انجك في بفا وتدير ، وعمل في الحرب العالمية الأولى بوظائف غير تخصصية بمساعدة السودان ، وعمل في أكتوبر ١٩٢١ م ممثل لبريطاني في لجنة مشتركة تخصص الحدود بين السودان وودي . وكانت تلك اللجنة تتوسط — ١٦ سنة من خدمته في السودان ، وقد توفي في (١٧ دافوق) وهو في المراحل النهائية لخطيط الحدود العربية

موقع سمي {بولاية عبد الله} وذلك في العاشر من مارس ١٩٢٣م^(١٧) لكر الطرفين مشلا في الوصول إلى اتفاق بشأن الخلاف المتعلق بمطقه {إبار الطينة} وقد سجل كل جانب موقفه في هذا الخصوص . وتفرض الطرفان عدم وجود صعوبة بشأن الحدود . عند نهائيا الحدودية في من خط عرض ٥ درجة وخط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالا تقريبا ، ويرر افتراضهم على أساس أن الحدود محكومة في تلك القطاع بقاعدة خط قسيم الماء بين حوضي النيل والكوسو ، أما بالنسبة للمسألة الأكثر انزاعا لمجدل ، وهي إقليم العبيشة فقد اتفق الطرفان لسم نسبها على مستوى الدولتين ، بريطانيا وفرنسا في أوروبا^(١٨) .

لقد لحص {اسسائك} حاكم عدم السودان المحصنة النهائية لمأتم إجره على اضبيعة، في رساله إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة . بريح الثامن والعشرين من أبريل ١٩٢٣م قوله : {بالرغم من أن كل منطقة الحدود قد تم مسحها وترسيمها خرائطيا ، وبالرغم من كل ماقدمناه من تنازلات من جانب يمكن أن تكون قد تجاوزت نصوص معاهدة ١٩١٩م إلا أن موقف المفاوض الفرنسي كان غير معقول ، بحيث أدى لاستحالة الوصول لاتفاق بالنسبة لقطاعات معينة من الحدود . لقد كان الكولونيل بيرسون أملا في اجتماعه الأخير مع لكولونيل جروسارد في تحقيق تسوية حتى الساعة الأخيرة ، لكن وفاته حالت دون تلك الإمكانية ويبدو لي بكل أسف قد تبقى للحكومتين البريطانية والفرنسية تسوية نقاط الخلاف في لندن أو باريس انطلاقا من المادة الكثيرة التي ستكون متوفرة أمامها^(١٩) .

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/407/199, Extract from Sudan Annual Report. 28/4/1923

(١٨) نفس المصدر السابق .

F O/407/196 Stack 11A, entry, 28/4/1923

(١٩) . سيف و ر ر ه بحارجه البريطانية (لندن)

الباب العاشر

مفاوضات لندن وإبرام بروتوكول يناير ١٩٢٤ الإنجليزي الفرنسي بشأن تخطيط الحدود الغربية

- ١- فشل خطة وزارة الخارجية البريطانية بالمراوغة في مؤتمر لندن .
- ٢- السودان يكسب حدودا معقولة للتعايشة ويحسر بقاطا أخرى لصالح الفرنسيين
- ٣- الصحافة المصرية تتشن هجوما على بروتوكول ١٩٢٤ م .
- ٤- مفتش زالنجي يوافق شفويا على تعديل في الحدود ويضع بركة نزيل على الجانب الفرنسي من الحدود .
- ٥- أم خشيعة تنير إشكالا بين التعايشة والكارا .
- ٦- بروتوكول ١٩٢٤ م يقرر حجية النص على الخريطة في حالة عدم المطابق .

١
لقد تمكبت هذه الحدود المستزكة - كما قرأنا من تقدم - من أن تسمح لكل منطقتيه الحدود وترسيمها حر انطا مع حديد الماضق والمسائل التي لم يتم الاتفاق عليها وعلى ابر المكائيد التي دارت بين حاكك عم السودان وأحمد وب التسمي ابرص في الفهره في ذلك الخصوص ، اتفقت الحكومات البريطانية والفرنسية على عقد اجتماع في لندن في نوفمبر ١٩٢٣ م لمناقشة المسائل التي لم يتم تسويتها ، وكل كل موقعها فقد مثل

() (رئيس وزراء الخارجية البريطانية (لندن)

F O 407/196. The Foreign Office to the French Ministry of Foreign Affairs, 12/5/1923

حكومة السودان {ماكمايكل} بالإضافة إلى {بويس} ممثل حكومة السودان في لجنة الحدود المشتركة .

لقد اتفق ماكمايكل مع الجانب الفرنسي على {ترسيم} الحدود في منطقة التعايشة إلى الشرق بمسافة تمتد إلى ٤٠ كيلو متر من الحط الذي رافعت عنه حكومة السودان اساء . وبأثر عم من أن ذلك الطرح قد حافظ على الحرية الأكبر من أراضي التعايشة ، إلا أنه قد تدارك عن مناطق كانت تقع تاريخياً لهم . وأقر الجانبان اتفاقاً مؤقتاً بشأن {أبار الطينة} استجاب في مجمله لوجهة النظر الفرنسية . وبأثر عم من تلك المرونة من الجانب البريطاني ، فقد طالب الجانب الفرنسي ، فرى الداجو كسرط مسبق ليقول لايفق الموقت انحصر بـ {أبار الطينة} قبولا نهائياً بالمقابل نمسك ماكمايكل بضرورة حصول السودان على {تنوء كليمن} إلا أن الجانب الفرنسي رفض ذلك بحجة أن صلاحياته لا تسمح به بقبول مثل ذلك التنازل . عند ذلك الحد تأجل الاجتماع ، واستدعت الحكومة الفرنسية ممثلها {جرومسارد} إلى باريس للمرد من المشورات ^(١)

عندما عقد الاجتماع مرة ثانية في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٢٣م في لندن أكد الجانب الفرنسي على موقفه السابق بإمكانه قبول تسوية بشأن الطينة في الشمال والتعايشة في الجنوب شريطة ضم فرى الداجو إليه . وبحال سبك أعرب الجانب الفرنسي عن عدم استعداده للمواقفه على أي تسوية أخرى على الحدود الجانب البريطاني ، انطلاقاً من تعنتات صانده من وزارة الخارجية محاولته المراوغة ونسي حط متشدد في المفاوضات ، اقترح انه من الأفضل الوقوف عند ذلك الحد وإعداد مرسوم كوكول لكل الحدود اسداء من حط عرض ٥ درجة شمالاً إلى حط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمال مودى ذلك أن بطوي الترونوكول على عدم اتفاق بالنسبة للقطاع الواقع ما بين خطي عرض ١٠ درجة و ١١ درجة في المنطقة الجنوبية من الحدود وكذلك على اتفاق بالنسبة لمنطقة الطينة في الشمال ^(٢).

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

F O 1407/196, Note from Mr Michael to the Governor - General Enclosure in No.226, dated.

6/12/ 1923.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O 1407/197, Foreign Office, Memorandum, By Mr Murray, 14/12/1923

لقد قدرت وزارة الخارجية البريطانية ، طبقا لحظتها ، ان صياغة البروتوكول كاملا سوف تستغرق عدة ايام يقوم خلالها المفاوض البريطاني المستر (بويس) بمسؤوله السكك من مدى إمكانية ان يقدم الجانب الفرنسي تدرجات بالنسبة للمناطق المتنازع عليها فإذا تمسك الجانب الفرنسي بموقفه السابق ، يكون على المفاوض البريطاني ، طبقا للحصه ان يعبر عن أسفه أن ترك الحائز شواك حدودية في حدود كن يمكن أن تكون مقبولة بالنسبة للفرنسيين . والأمر انساني ان يقوم الجانب البريطاني في ذات الوقت بتعداد الحكومة صاحبة الجلالة بالسرور عن مطالها الحصر (تتواءم كئيس) والموافقة على التسوية التي تريدها الحكومة الفرنسية بالنسبة لمنطقة استعايشة وقرى الدجو والطبيعه ، سربطة ان سجد التسوية الشكل الذي تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات التي سبقت رسالة جروستارد إلى باريس (٤).

يبدو ان خطه المرواغة كما اطلق عليها وزارة الخارجية تلك لتسميه لسم بحط باسحاح ، وبعل نظره مبنية لبروتوكول الحدود المزمع بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في العاشر من يناير ١٩٢٤م ، بشأن الحدود بين السودان و إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، يوضح بجلاء ان الحدود قد تمت تسويتها لصالح المطالب الفرنسيه . صحيح ان السودان كسب حدوداً معقولة للتعايشة ولكنه حسر بفاضا عدة لصالح الجانب الفرنسي وكما كان متوقفا فقد شب الصحاحه المصريه هجوما فويا صدر بروتوكول يناير ١٩٢٤م . ونهتفم الحكومة البريطانية بالنصر في اراض سودانية دور استشاره مصر (٥)

بالرغم من أهمية بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م القصوى باعتباره التوثيقه اني أرست تحطيط الحدود بين السودان ، و إفريقيا الوسطى من جانب والسودان وشداد من جانب اخر ، على الطبيعه ، أي وضع علامات حدود على الارض ، الا ان ذلك لم يكن نهاية المطاف في التطور الدبلوماسي والقانوني لحدود السودان العربي . فبعد وفيل ليس بالطويل من تصديق الدولتين على البروتوكول احب المشكلات الحدودية بطل درأسها بسبب عدم الدقة في بعض بنوده ، وكذلك بسبب عدم وضع علامات على الحد ذاته فقد اكفقت اللجنة بمسح الحدود ورسمها حرا طبقا مع وضع اكوام من الحجارة ، كما

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

حسب النسبة لوصف الحدود في القطع الجنوبي وجزء من القطع الأوسط فقد اتسعت
الجهة بوصف الحدود على أساس منابعها لحدود القسم المهاد عن حوض نهر النيل وحوض
نهر الكونغو .

وأما بالنسبة لعدم الدقة الواردة في بعض سود الزونوكول فيفسر الشيء أن القسم
الثاني منه قد نص ، من بين أمور أخرى ، في الفقرات {1-10} على أن - {خط الحدود
يجري في خط مستقيم في اتجاه شمالي غربي حتى يصل إلى مكان السقي الرئيسي
الواقع على الجانب الشرقي لمنخفض أم دافوق . ويجري الخط من هناك في اتجاه
الشمال الغربي إلى الطريق الذي يمر من أم دافوق إلى بحيرة تيزي عبر رهد دهن أو
دهين ورهد سهبايا ورهد سومو ورهد كو حوفا اوكوندوفا ورهد بورينج أوبوريت إلى
نقطة تقع على مسافة كيلومتر واحد إلى الشرق من الطرف الشرقي لبحيرة تيزي
وتجري الحدود من تلك النقطة في خط مستقيم إلى نقطة إرشاد على جبل كيلي . ومن
ثم تجري الحدود في خط مستقيم إلى بركة نزيلي . ويكون للقبائل أو الأفراد النابعين
للسودان الحق في السقي من الزهود الواقعة على امتداد الطريق السابق ذكره وحتى
بحيرة تيزي} كما سبر أبعد إلى أن الفقرة {١} من القسم الثالث من الزونوكول تنص
على {تجري الحدود لدى مغادرتها بركة نزيلي في خط مستقيم في اتجاه شمال شرق
إلى جبل صغير يقع على بعد ٦ كيلومترات إلى الشرق لعلامة إرشاد ثم مسحها بالثلاث
على جبل لاجا} .

إن القراءة المناسبة للنصوص المذكورة أعلاه يكتسب بوصوح ما يطوب عليه من
عدم دقة . فالزهود العديدة المذكورة لم تشمل {بركة نزيلي} حيث إنها لا تقع في الطريق
من {أم دافوق} و {نزلي} المسار بينهما في الفقرة {١} . ولم نوضح الفقرة {١} الوضوح
النسبة لحقوق القائل على حاشي الحدود في السقي وحسب السمك ، مع ملاحظة أنه قد تم
أصر صراحة في الفقرة {11} من القسم الثاني على حق القائل والأفراد النابعين للسودان
في الزهود الواقعة على امتداد الطريق وحتى بحيرة تيزي . لقد جرت محاولة لتسوية
الامر في اجتماع عقد في اسامع والعشرين من يناير ١٩٢٧م بين الكولونيل {جريج
نيو} مفسر مركز راسحي والكائن {ماسي} قائد منطقة - راسلا السعة إلى وادي - نف
و فوق الكولونيل {جريج} شعوب من الحدود يجري في خط مستقيم من {جبل كيلي} إلى حوض
قع على بعد ٦ كيلومتر شرق {جبل لاجا} الذي تمت تسميته خطا {جبل سلطان}

في الساحة الفرنسية من خريطة البروتوكول . وقد تركزت عن ذلك الخطأ أن أصبحت كل بركة ترابي في الجانب الفرنسي من الحدود . وبنتيجة لذلك نسم لاحقاً مع الرعايا السودانيين من صيد السمك في البركة المذكورة . وبالرغم من أن ذلك الخطأ لم يشكل صعوبات بالغة للرعايا السودانيين ، حيث كان متاحاً لهم صيد السمك في أعالي وادي (ما قولاً) ، إلا أنه ظل مصدراً لمشاجرات متوالية بين القبائل على جانبي الحدود . ولا شك أن موافقة الكولونيل (جريج) وإن كانت شفوية إلا أنها كشفت عن عدم الفهم الكامل بخصوص بروتوكول ١٩٢٤م . ذلك أن البروتوكول يصر في (نصوصه العامة) على أنه إذا ظهر أن الخريطة غير مطابقة على وجه الدقة مع كلمات البروتوكول فإنه ينبغي إعمال كلمات البروتوكول وليس الخريطة (٦) .

وفي سبيل تسوية مشكلة مع الرعايا السودانيين من النصف في بركة (تريلي) وسعى للوصول لحدود مفعلة لطرفين ، عقد ممثلين مركز رابحي جماعاً لاحقاً مع الجانب الفرنسي في ١٩٣١م تمحضر عن عدة اتفاقيات وتسويات على المستوى المحلي . لقد نصت الفقرة (٦) مع انقسم التالي من البروتوكول على أن يجري الحدود من جبل (كيلي) في حط مستقيم إلى بركة (كيلي) وقد عولج مسأله حقوق الصيد بالاتفاق على أن يجري الحدود في حط مستقيم من علامة الإرشاد التي تم مسحها بحساب المثلثات على جبل (وهي شجرة وحيدة) إلى (شجرة كول) على الشاطئ الشمالي للبركة ، أي أن الحدود تنقسم بالتقريب البركة إلى نصفين . وبصفتها الفقرة (١١) من القسم الثاني على حق القبائل والأفراد الناطقين للسودان في السقي من الرهود الواقعة على امتداد الطريق وحتى بحيرة تيزي . وقد اتفق على تعديل هذا النص بحيث يكون حق السقي مكفولاً لرعايا البلدين على جانبي الحدود . وكذلك حق صيد الأسماك على أن يكون محكوماً بخط الحدود الذي قسم البركة إلى نصفين بالتقريب . وقد تم ذلك الاتفاق والسويات بحدود المكوّن هارون خاطر وادم بوحوك وأثنين من موظفي المراكز المعنية والذين تم لهم شرح ما تم الاتفاق عليه على الطبيعة . كما تم أيضاً تبيين الموظفين لمسح إقامة قرى في نطاق دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من الحدود (٧) .

(٦) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد

District Commissioner of Zaria to Governor of Darfur Province, No. ZD/SCR/93 B I, 31/1/1931

(٧) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد

Governor of Darfur Province to Civil Secretary, No. SCR/39-11, 9/2/1931

لقد أثار العموص الذي اصوت عليه بعض فقرات بروكسور ١٩٢٤م صعوبات
 حرجية ما بين عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٩م فكما جاء في مسكرد اعدها المسير {نساتينجيل}
 في الصفحة ٧١ مفقش مركز البقرة ، ساريج السبع والعشرين من مارس ١٩٣١م ، ان
 وصف الحدود . طبق لتفويض {L D} من القسم الثاني من ابرونوكور نجسري عبر
 مكان السقي الرئيسي على الجانب الشرقي من محفص ام دافوق ، وذهب من تلك
 نقطة في اتجاه شمالي غربي لمسافة كيلومتر واحد الى الشرق واثواري لضريق الذي
 يمر من ام دافوق إلى بحيرة نيزى عبر رهد دهن هذه الحدود التي تطابق مع الحدود
 المرسومة في الخريطة ثم كر هي اليها التي وصحب وشرحها انقائه الفرنسيون
 الامم لكون السكان في تلك المنطقة ولعل ذلك يعود الى ان الحدود وصفب بأسها بحري
 عبر مكان السقي الرئيسي على الجانب الشرقي من محفص ام دافوق بون حدث واصبح
 عم اذا كان المقصود انصب الشرقي صرقة ام وسطه . الامر اندي سيب في حالو
 الحدث من امشكك شبال انبي نعم على اسقي من تلك المحفص ، عديم قامت
 السلطات الفرنسية من متعب من الرعي بانفرت من محفص ام دافوق ، بحجة ان المنطقة
 المحيطة بالمحفص قد تم ححرها كمطقة صيد سفوية وبالتالي فقد تم تحديثها ، من قبل
 السلطات الفرنسية . بوضع علامات على الارض ، كر بعض على بعد كيلومتر واحد
 جوب غرب {ام خشينة} اضلافا من الادعاء ان {ام خشينة} تقع على الحدود المشتركة.
 وقد ساهم كل ذلك في تأريخ الأوضاع الحدودية في تلك المنطقة ^(١)

وكما حدث في عام ١٩٣١م في {نزيلي} فقد عرف حتما في السبع من فبراير
 ١٩٣٩م بير مفش مركز جنوب بارفور واصر قبلة النعشة من جانب وقلب مركز
 برو وسلاط قبلة الكرا من جانب اخر . لقد تم الجايل برباره مبداه لتحديد موقع
 {ام خشينة} وقد سب للجشير انها تقع على خط مسعود إلى الشمال من {مكان السقي
 الرئيسي} في اد - افوق وعلى مسافة حوالي سعة كيلومترات منها وبالتالي فقد أكد ان
 تقع - احل الاراضي السودانية وعلى بعد ثمانية او سعة كيلومترات من الحدود - ثمانية في
 الخريطة واثرونوكور . وبلاحظ ان م خشينة التي تم ححرها على الطبيعة تم بكر مبيه
 في خريطة السودان مفش (١) لـ {٢٥٠,٠٠٠} طعه ١٩٣٢م وكذلك في خريطة افريقيا

(٨) الداخلية ، الحدود بين السودان وسـ

Note on Um Dafog Boundary by E H Nightingale, District Commissioner, Baggara dated 27/3, 1937

الإسوائية الفرنسية المحلية مقياس (١) لـ {٥٠٠,٠٠} ، بالرغم من اعتراف الحزب
الفرنسي بـ (أم خمسينة) بالإضافة إلى جزء من حدود خطيرة الصيد يقع داخل السودان ،
الآن أنه لم يوافق على ما ثبت على الطبيعة بحجة أنه لا يمكن الصلاحيه بالقرار يمثل ذلك
الوضع في اتفاق موثق (٩).

في تلك الأثناء كانت بريطانيا وفرنسا تكل العالم قد اشتعل بالحرب العالمية
الساكنة . ودخل موضوع حدود السودان العربية مع فريق الإسوائية الفرنسية مرحلة من
مراحل السكوت الطويل . إذ لم يجر الموضوع مرة أخرى إلى السطح طوال العقد
الساكن . أي من ١٩٣٩م وحتى خروج المستعمر من إفريقيا ، مما يعني أن الدولتين
المعنيتين ، بريطانيا وفرنسا ، سلمتا بأن الحدود مكرسة على الطبيعة طبقاً للرسم
الخرائطي والمسح الطبوغرافي على الأرض الذي تم وصفه في بروتوكول العاشر من
يناير ١٩٢٤م .

(٩) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Report on Meeting of District Commissioners Southern Darfur with Chief of the Sub-division of
Berai, held at Um Dalog, 7/2/1939

الباب الحادي عشر

أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي

- ١- الحالات التي تنشأ عنها الخلافة الدولية .
- ٢- عدم تأثير الخلافة الدولية على الحدود المقررة بمعاهدة .
- ٣- قاعدة بقدر ما تحوز الدولة عند استقلالها يجوز لها أن تحوز
- ٤- السودان من الدول السباقة في قبول الحدود الموروثة .
- ٥- ماذا يعني مبدأ التحررية الوحدوية بالنسبة للحدود ؟ .
- ٦- نشأة وأفريقيا الوسطى ورثتا حدوداً إدارية بينهما .
- ٧- اعتراف نشأة وأفريقيا الوسطى ضمن وصراحة ببروتوكول ١٩٢٤م

باندلاع الحرب اعلمته انثابه في اواخر ائف الثالث من القرن العشرين واسيس
مظمة الامم اممده بمقصي مسافها في ١٩٤٥م ، اشعل العالم الانار القانونيه
والساسه لحرب من ناحيه وللميثاق من ناحيه اخرى . وبسالي لم نسكر الحدود بين
السودان وفرنسا الاستوائية الفرنسية ساسا مذكورا بالنسبه لبريطانيا وفرنسا على حد
سواء فهذه الحدود نصفه حاصه معاربه بمحمل الحدود في القارة الافريقيه تعبر من
الحدود القبله التي حطب بالتعبير وبقدر من {التخطيط} على عهد الاستعمار في افريق
فقد تم تعيينها منذ اعلان مارس ١٩٩٩م مرور بمعاهده ١٩١٩ التي جعلها الطرف
المعادل . بريطانيا وفرنسا ، ملحقا لإعلان مارس ١٨٩٩م . كما تم ترسيمها حرائط
وحصتها على الارض ، بموجب بروتوكول العسكر من سير ١٩٢٤ الإنجليزي

غربي ، ولكن مع إعلان استقلال السودان في الأول من يناير ١٩٥٦ دخلت حدود
سودان المشتركة مع أفريقيا الإستوائية الفرنسية مرحلة جديدة من مراحل تاريخ تطورها
القانوني . فقد ان كبت الحدود بفصل بين مستعمرات ، أصبحت ومنذ يناير ١٩٥٦ ،
حدود فاصلة بين دولته مستقلة من ناحية ، وقسمت مراثي تاريخ حسب ملامح الاستعمار
الفرنسي من ناحية أخرى

وهكذا أصبح السؤال ان باعتباره الدولة التي سارت بحقوق استقلالها مقررة
عشرات الدول الأفريقية الأخرى اسم خيارين بالعي الحساسة بالنسبة للأوضاع القومية
لحدوده استوئية المشتركة مع بعض دول الخيار الأول ان يلتزم مبدأ انشورث انشورثي أو
الاستحلاف الدولي State Succession^(١) ومبدأ الاستحلاف الدولي من عدمه من لصروف
التي يعكس الطرق التي يتم بها الحصول أو الاستيلاء على السيادة لدولة . مثال ذلك إذا
حرر لكبر الإقليمي القائم من الاستعمار ، أو إذا تحرر جزء من تلك الكبر الإقليمي أو
أثبت دولته قائمه سلفا ، أو إذا انفصلت دولة عن أخرى أو صمدت دولة إلى أخرى
هكذا^(٢) . لقد برز ك هذه الأوضاع من نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومع شروع
أكثر من مائة دولة جديدة ، كان لأفريقي فيها نصيب وافر . صحيح أنه وبأسيت على مبدأ
تخلقه الدولة بدأ الدولة المكونة حديثا ، والتي لا يمكن ان يقال بأنها تنصم استعمار
سياسيا بالنسبة لأية دولة سابقة ، سدا حياتها وهي مراد من أنه التزامات معاهديه . إلا أنه
بوجد بالنسبة لها المبدأ العام استثناء هام هو المعاهدات الحاصلة بالالتزامات {العينية} Real
أو التي تسمى أحيانا {بالموضعية} local . ويقصد بذلك المعاهدات التي ينظم الحيز
الإقليمية وكذلك الالتزامات المشئة لنظم إقليمية مثل النظم النهرية . ولخلاصة هي ان
حالة الدول لا تؤثر في حد ذاتها على {الحدود المقررة بمعاهدة} ، أو الالتزامات
والحقوق المقررة بمعاهدة والمنطقة بنظام حدود^(٣) .

أما الخيار الثاني فهو تنبي مبدأ {التحررية الوحدوية} وهو المعروف في إطار
التزامات الإقليمية والحدودية بمبدأ Irredentist . ومؤدى هذا الجبر هو عدم القبول بالامر

(١) انظر: D P OConnell, The Law of State Succession, London, 1956.

(٢) انظر: McNair Law of Treaties, 1961, p.601

(٣) المادة (١١) من اتفاقية فيينا ١٩٧٨م في شأن حلافة الدول على المعاهدات .

التوقيع Status Quo عند إعلان الاستقلال أو في تاريخ معين آخر وبطوري هذا الحذر على المطالبة بتعديل الحدود الموروثة لإعادة إثبات أرض واستردادها التي داخل خطه الدولة التي تطالب بالتعديل .

لقد اختار السودان الجبار الأول وهو الالتزام بهذا الخلافه الدوله وسعير حذر فررت الدوله الجديده الاعتراف رسميا بالحدود التي رسمها الاستعمار . بصرف النظر عما إذا كانت هي الحدود الأصل على امتداد حدوده مع ثمة دول أفريقية ولتعالج طولها حوالي { ٤٨٧٠ } ميلا . وذلك القرار الحكيم حتى السوا ان عن أي مطالب او ادعاءات مستقبلية بحجة ان الاستعمار اقتطع منه ارضا ، بحججه فاعده عصريه او لغويه او سببه او شبهه . وبأيجز اكتفى السودان ، الدوله المستعمره الحده ، بقاعه (بفرد ما تحوز يجوز له بالتالي أن يحوز) وهي القاعه المعروفة في القانون — ١١١ (١) . وبذلك السودان من أوائل الدول الأفريقيه التي أرسب فاعده العول (بالوضع الراهن) Status Quo في تاريخ إعلان استقلاله (٢).

من جانب آخر أبعث عن مستعمره أفريقيا الاسوانه الفرنسيه دولان مستعمرات جديدان في سنة ١٩٦٠م ، هم تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى . وما كان لنيكسون غير التسليم الكامل بالحدود الموروثة من الاستعمار الفرنسي والقول بالنأي بمساعدة ألي — Un Possetus . ويعود هذه القاعده في أصلها إلى سبي دول أمريكا اللاتينية للحدود

(٢) بظر

Boggs S. W. International Boundaries: A study of Boundary Functions and Problems. New York pp 79-80

وكذلك :

H. H. N. Claims of Territory in International Law and Relations. Oxford 1945 pp 154-16

وكان أول من بدأ است ، انطلاقا من فاعده الاملاعه والحدوث ، كما من لحود هي آل . الجديده في أمريكا اللاتينه . (١) قبل باشعير . (٢) اريه التي وصعها اسوله الام التي كانت ديمسه في تاريخ النزاع حركه لاستقلال . وكان التاريخ الخرج في حالة اسون لأمركية الجنوبيه هو بضعه عامه ١٨١٠م وفي حالة أمريكا الوسطى ١٨٢١م .

(٣) كان السودان في مقدمه اسون التي ساهمت في ستصير سظمة الوحده الافريقيه قرارها . بسن الحدود في القاهرة عام ١٩٦٤م . والذي أعلن فيه رؤساء الدول والحكومات الأفريقيه بصريحه . ويعينه . احترام الحدود القائمة عند تحقيق دولهم لاستقلالها الوطني .

الإدارية لمحافظات الإسياسه التي انتعشت منها الدول الحديثة. وتلك الحالة تطبق تماماً على جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى اللتين أبقت عن مستعمرة فرنسيه واحده والحدود بين تشاد وأفريقيا الوسطى على سبيل المثال ترجع في حدودها لحدود بين مبريس ناعن إلى مستعمرة فرنسية واحده هي افريقيا الإستوائيه الفرنسية لقد استقلت الدول في صيا الحدود التي رسمها لهم ملك اندوله الام وهي فرنسا . وبالتالي فإن قول جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى بحدودهما المشتركة يعني بالضرورة قبولهما للحدود التي ارمتها فرنسا مع برصيا ضمن حدودهما المشتركة مع السودان وغيره وقد أكد كل ذلك في ان الوثائق سكت عند اعلان استقلالهما في ١٩٦٠م ، عن إبراء اي تراجع حول البرونكول والمعاهدات التي بحكم حدودهم مع السودان . وكما سترى لاحقاً فقد اعترف الدولان المذكوران قبولهما بالحدود الموروثة صراحة وصماً ، وباتحاد عرقنا برونكول العاشر من يناير ١٩٦٤ باعتباره التوقيع التي بحكم الحدود بينهما والسودان . ولعل انفع دليل على ذلك أن عمله تحفظ الحدود بين السودان و تشاد قد تم على اساس برونكول العاشر من ايار ١٩٦٤م والذي على اساسه وبمقتضاها تمت عملية عاده تحفظ الحدود بين السودان وتشاد بوضع علاماتها على الضيعة بحدق الدولتين كما أن جمهورية افريقيا الوسطى قد اقرت قبولها بدات البرونكول كما سيعرأ ذلك لاحقاً.

الباب الثاني عشر

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وتشاد : ١٩٦٠ - يونيو ١٩٨٩م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

- ١- أول نزاع حدودي بين البلدين بشأن منطقتي انباتا وأنديوكا ١٩٦١م .
- ٢- هدوء الأوضاع الحدودية على عهد حكم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م - أكتوبر ١٩٦٤م
- ٣- ندهور الأوضاع الحدودية على عهد حكم ثورة أكتوبر بسبب سياساتها الخارجية.
- ٤- بروز الحدود كمسألة أمنية على عهد الديمقراطية الثالثة في السودان وعهد تمبل باي في تشاد .
- ٥- الرئيس نميري يطرح نفسه صانعاً للسلام ويجمع هيري وفيلكس في الخرطوم ١٩٧٨م.
- ٦- السودان يلعب دوراً نشطاً لتحقيق الوحدة الوطنية في تشاد على سبيل المستويات .
- ٧- حكومة الديمقراطية الثالثة تعجز عن التصدي للتدخلات الأجنبية عبر الحدود الغربية للسودان .
- ٨- الدولتان تحترمان الحدود الموروثة من الاستعمار .

بالرغم من أن كل الدول الأفريقية تقريباً قد سلمت بفول الحدود الدولية التي رسمها الدول الاستعمارية بينها على الورق وحططت بعضها على الطبيعة ، إلا أن ذلك لا يعني أن الحدود - الموروثة من الاستعمار قد قسمت مجموعات عرقية أو إثنية على

جاسي الحدود في أغلب أنحاء القرية الإفريقية، وبسببها على ذلك فقد نشأت بالضرورة حسابات جديدة مختلفة لأب المجموعه العرقية أو الاثنية ولم تكن الحدود بين السودان وشمال السودان من ذلك . فقبيلة الرغوده ، على سبيل المثال ، تنقسمه على جاسي الحدود من السودان وشمال السودان وقد تركت عن ذلك آثاراً واضحة من أعمار أممه معقدة بالنسبة لسودان على حد سواء ، منذ السواك الأولى لحقوق الاستقلال وهي الرمز المعاصر

برز أول براح على الحدود بين السودان وشمال السودان ، بعد الاستقلال ، مع بداية عام ١٩٦١م ، بشأن السريط الحدودي في مطعه {أنياتا} بين قبيلة الداجو التابعة لمركز فور صبه السوداني من ناحية وقبيلة المسالك التابعة لمركز الحصة السوداني من ناحية أخرى كان امر معقداً تفسير القسم الرابع من بروتوكول العشر من يناير ١٩٦٢م ، نصف لوصف البروتوكول للحدود في هذا القسم (تجري الحدود من الموقع السابق ، اي من قمة جبل الباص ، في اتجاه الشمال الغربي في خط مستقيم إلى القمة الشرقية لجبل ناري والموضح في الخريطة بارتفاع ٣٥٣ . ومن ثم تجري في اتجاه الشمال الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقع على بعد خمسة كيلومترات بالضبط نحو الشمال من تليث نقطة الإسعار التي على جبل ناري أو أنياني ومن هذه النقطة تجري الحدود مستقيمة إلى نقطة الإسعار المذكورة . ومن هناك تجري الحدود في خط مستقيم في اتجاه الجنوب الغربي إلى نقطة تقع في منتصف الطريق بين قرية باردي التابعة للمساليت وقرية أم دقل التابعة للداجو ومن تلك النقطة تجري الحدود في اتجاه الجنوب الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقع بالضبط على بعد كيلومترين ونصف شمال تليث نقطة الإسعار التي على جبل هونجار أو (هارجار) . وتستمر الحدود على امتداد ذات الخط المستقيم حتى تقاطع وادي كاجا على بعد كيلومترين إلى الشمال من قرية أندارا ، التي تقع في الإقليم الفرنسي { ٣ } .

(١) توجد عدة قبائل أخرى مشتركة بين السودان وشمال السودان مثل البدو والردية والسلامة وبنو بلي وبنو الداجو .

(٢) لقد عانت بسبب من هذه الآثار منذ السنوات الأولى لاستقلالها وحتى نهاية القرن العشرين ، ومن جانب آخر بدأ السودان يعاني من هذه الآثار الأمنية السالبة وبخاصة في منذ ٢٠٠٣م

(٣) انظر :

Mina, S. J. A. Meeting a Course of the Border Dispute between Gez Borka of Chad and Gez District of the Sudan, Feb 27 1961

لقد سارع الطرفان لمعالجة ذلك النزاع على مستوى الأمانة المحيية في
الحية وفور بية في وفي ذلك السابق أصبح أن حربة اسودس المنطقة رقم ٥٣
{SUD ٩٦ U} المؤرخة ١٩٦٤م ومصححة في أكتوبر ١٩٦٠م ، لا يوضح معلومات
محددة حتى تاريخ النزاع {١٩٦١} بالنسبة للطرق والحدود والتوديل من جانب حر
كانت الحربة الفرنسية {مونجورورو رقم ١٧ 4٦ 7} والمؤرخة ١٩٥٩م ، يوضح
معلومات حتى تاريخ النزاع بالنسبة لتلك المنطقة من الحدود وتأسيس على ذلك بمسك
المسود الفرنسي بأن منطقة {اتيات} امتداع عليها هي ارض سانية ورفض المسود
السوداني قول الادعاء التشادي وبالتالي فشلا في التوصل لقرار سار ثبت الحدود
وهذا أثر الاجتماع بجرين الموضوع وإحاطة لسلطات الشين العنا بديف فريق من
المساحين يقوم بوضع الحدود على الطبيعة في تلك المنطقة

سأذكر
في

وحاول ذات الاجتماع بحث نزاع آخر بالقرب من ذات المنطقة كن متعلق بموقع
قربه ادبيكا على بعد عشرة كيلومترات إلى الجنوب شرق من رازا ، وكس النزاع
منصب حول تحديد ما إذا كانت في الأرض السودانية او الشادية . لقد انتهى الاجتماع
بالاتفاق على اصدار الوصع الزاهي حتى يتم تثبيت الحدود بعد احراء مسح المنطقة
ويلاحظ أن تشاد قللت ذلك على أساس أن يتم تثبيت موضع الحدود في غضون ثلاثة
أشهر (١).

وحرصاً من الدولتين على الحفاظ على علاقات طيبة بادرت وزارة الخارجية
السودانية برفع مذكرة بتاريخ الرابع من أكتوبر ١٩٦١م ، إلى سفارة تشاد في الخرطوم
لمعالجة الموضوع على المستوى الدبلوماسي . لقد أكدت المذكرة على استعداد السودان
لتسوية أي خلافات بين البلدين بطريقه ودية ، وأعرب عن استعدادها لإرسال مساح
سوداني ليشترك في إعادة تخطيط الحدود مع مساح من تشاد . ويلاحظ في هذا السياق
أمر الأول أن مذكرة ايجاه السودانية استعملت كلمة {إعادة تخطيط} Re-
demarcation . والأمر الثاني أن المذكرة تحدثت عن طرف في فريق يكون من مساحين
وما تنه صياغة مذكرة الخارجية السودانية بهدف للتأكد صمماً بأن الحدود قد سبق أن

4

(١) غير المتصدر السابق

تم حطّطها في ١٩٢٤م وأن الذي كان مطنونا في ذلك الوقت هو إعادة التحطّط في
منطقة محدودة^(٥) . *ص ١١٨*

لقد قبلت الحكومة التشادية الاقتراح السوداني ، وتم على أثر ذلك إرسال مساحين
كثيرين واحد من كل دولة ، حسب قامة بحث الأمر على الطبعه على ضوء مرسوم
١٩٢٤م ، وقاما برفع تقريرهما ذلك الخصوص لحكومتهما (ويشهد منتصف فبراير
١٩٦٢م . اجتماعا للجنة الحدود المشتركة في مدينة الجنينة السودانية . اعتمدت
اللجنة فيه تقرير المساحين والوصف الحدودي الذي ورد فيه) ويلاحظ ان تقرير المساح
كشف عن ان أغلب أشجار الفاكهة ابخاصه بالمسالت هي في واقع الامر على الجانب
السادي من الحدود . كما بالنسبة لسراخ على موضع قرية {أنديبوكا} فقد حجب المساح
في إعادة تحطّط الحط الفصل بين قرية {باردي} التابعة إلى المسالت وقريته {أم دقل}
التي تتبع إلى الداجو . وفي تقرير الاجتماع جاء سبعة أعمدة من الحرسانية لتوصيخ الحدود -
بأربعة منها في منطقة {أنيانا} ، وأربعة في الحد الفاصل بين قرية {شكوني} التابعة
للمسالت و {أنديبوكا} التابعة إلى الداجو على أن تحمل حرف الـ {D} من اساحيه
المواجهه للسودان وحرف الـ {T} من الناحية المواجهه لـ تشاد . من جانب آخر فصلى
لاجتماع بالسماح للمزارعين السودانيين الذين لهم {جنائن} فاكهة او حصروا داخل
منطقتهم {أنيانا} انشادة بالاستمرار في زراعة تلك اخصار بشرط عدم التوسع فيها
و لا ليرام دفع الضرائب المقررة إلى حكومه تشاد . كما تم الاتفاق بأن تسمح لورثة
اصحاب تلك الجنائن بالاستمرار بنفس الشروط المذكورة وبالمقابل يسمح للمزارعين
الشبابيين الذين لديهم مزارع داخل منطقتهم {أنديبوكا} اسودانية بالاستمرار في الزراعة
بنفس الشروط التي تطبق على المزارعين السودانيين^(٦) .

مما سبق يلاحظ ان الحكومتين تعاملتا مع ذلك الخلاف باعتباراه أمرا محلياً
معرولاً نشأ أساساً حسب عدم وضوح بخطّط الحدود أو لانتشار معالم التحطّط ولذلك

(٥) الداخلية ، ملفات الحدود بين السودان وتشاد :

Boundary Agreement between the Boundary Strips of Annua and Andehoka. 18/2/1962

(٦) الداخلية ، ملفات الحدود بين السودان وتشاد -

Boundary Agreement between the Sudan and Chad concerning the Boundary Strips of Annua and
Andehoka. 18/2/1962

اقتصرت الموضوع على إجراء عملية مسح محدودة وتجديد إعادة ضبط الحدود في
المطبخ المذكورين . من جانب آخر فإن ما توصلت إليه لجنة الحدود يتفق في مجمله
على مراعاة الحقوق المكتسبة للفئات على جانبي الحدود التي نصبت عليها معاهدة
١٩١٩م ، وكذلك برونوكو ١٩٢٤م ، كما قرأنا سلفاً ، وحرراً ما يد على مستوى
فريق المسح المسند وما انتهت إليه لجنة الحدود . تمسكه في اضماع مدة الجبهة
في ١٩٦٢م بهض -بلا على ا- من لجنتين لم يارح طلاق في مسائله أن الحدود
محكومة ببرونوكو العاشر من يناير ١٩٢٤م الإنجليزي الفرنسي

لهذا يمكن القول إن الارح سواب الأولى من سفل سداد ، والتي بض "ف مع
عهد حكومه انقلاب ١ نوفمبر ١٩٥٨م العسكرية التي سبب في أكتوبر ١٩٦٤م
انتمت في محسها معالجات هادة واحترام موضوع اتفاقية الحدود . من سفل الوثائق
لكن الاوضاع الحدودية لسودان سر على ما عبرت بامام على عهد حكومه بوزة أكتوبر
١٩٦٤م في السودان وبصفه خاصه الاوضاع على حدود السودان مع كل من ليبيا
وشاد . فقد سبب تلك الحكومة ما أسمته بدعم الحرك التحررية -ون مر عاه لمصالح
اسودس الجبوية . وفيما سفل الجراء سداد فقد عصب الحكومة الطرف إن ثم كن قد
ساعدت في نهيه الظروف لتجها التصادمة المختلفة لتسروع في السوح عام ١٩٦٥م
وعلى اثر ذلك قام الحرك الماوية لنظام الحكم ائام في سداد سعمال تحريبه في
ساحل سداد انطلاق من الأراضي السودانية المنحمة للحدود العسكرية من سداد . ولا سبب
إن تقسيم الحدود لمحموعات داب جهور عرقيه مسركه على جانبي الخط الحدودي ،
مثل الرعاوة وغيرها ، قد ساهم مساهمة فاعلة في تسهيل تلك الاختلافات عبر الحدود .

(٧) راجع .

مؤلفاً ، حدود السودان الشرقية مع ليبيا وريتريا ، الطبعة الأولى ، النوحة ، ٢٠٠٠م الصفحات
من ١٢٦-١٤٠ .

(٨) انظر :

د سبيل الجبهة الوطنية لتحرير سداد (الفروبيد) في مذهبه سالا في عرب السودان في ٢٢ يونيو
١٩٦٦م . وليك بوحيد سكال يسمى د . جبهة تحرير سداد مع لائحه . الرضى سبب . ود سبب
براهيم ايتشا ومناصروه من القرعان دوراً رئيسياً في تكوين تلك الجبهة . راجع :

V Thierpau and Adloff, Conflict in Chad. California, 1981 p.51 and p 85

المسيرة وقد انعكس كل ذلك على علاقات السودان الخارجية مما أدى إلى تدهور كبير في علاقاته مع تشاد .

إن ما حدث بين السودان وتشاد من تدهور مرعب في علاقاتهما ، في منتصف سبب الفرق المصري ، يؤكد أن عدد من الاعتبارات الحدودية قد سبب عن خصومات سياسية بين الحكومات ، وإن مثل الخصومة قد تعو - في أصولها لأسباب لا علاقة لها بالصراع القانوني للحدود بين الدوليين المعنيين . وثالث عدم نفاذ العلاقات عبر الحدود في السهول ، وبشرع الحكومات في النظر إلى بعض طرق عبادة ، هذا الاعتبارات ما في ذلك اعتبارات مسائل الوضع القانوني للحدود في المرور من حبل إلى حبل (٩)

ولعل من حسن حظ السودان أن حكومه كثير لم يعمّر طويلاً ، فقد حرت انتخابات عامة أتمت بحكومة منجبة وكان من أولي اهتمامات تلك الحكومة بترميم وإصلاح أوضاع علاقات السودان مع الدول المجاورة . وقد تمحور ذلك الاهتمام بالنسبة للحدود السودانية ، عن انعقاد أول لجنة وزارية مشتركة مع تشاد في يونيو ١٩٦٥م في نواكشوط عاصمة تشاد ، وفيما يخص بالحدود فقد أوصت تلك اللجنة بأن يتحدد الحكومتان التدابير اللازمة لضمان صون النظام والأمن ، كما تم الاتفاق على تكوين لجنة خاصة بالحدود المشتركة (١٠) وقد عقدت تلك اللجنة الخاصة بالحدود أول اجتماع لها في ديسمبر من ديسمبر ١٩٦٥م ، أي بعد شهور قليلة من اجتماع اللجنة الوزارية في مدينة الحبيبة السودانية . وقد انتهت اللجنة إلى الاتفاق على تشديد الرقابة على الحدود ، واتخاذ إجراءات مشددة ضد التهريب عبر الحدود ، بالإضافة إلى تقرير الاجتماع مربيين في العام ، وعلى أن يكون الاجتماع القادم في أنشي الشاذلية . وكما هو واضح من مفسرات

(٩) انظر :

Fouval S. (The Sources of Status Quo and Irredentist Policies) in African Boundary problems, W I, Uppsala, 1969, edited by C Widsstrand, at p. 122

(١٠) انظر :

W Zaiter, The Foreign and Media Policies of African Boundary problems in African problems 25

ذلك الاجتماع أن ما من الطرفين ثم شر به مسأله بشأن الوضع السياسي للحدود. من
أبصر الأمر نحو الفصل الأميه مما يعني صمم رسيك ترووكول ١٩٦٤م^(١)

في ذلك الأثناء ساهم تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير نسابا {الفروليبات} في مدنيه
بالا اسودنيه في ١٩٦٦م و ما ساهم يقوم به من احداث عبر الحدود الى داخل
الاراضي النسابيه ، كل ذلك ساهم في ظهور العلاقات بين النسيين مما اسفر عن
مواجهه بين الحكومتين إلى م يكن حرا بين الدولتين فقد اسهم الرئيس التشادي {تمبل
باي} استنصت السودانه بوقف السلاح والسريه العسكري لأعضاء {حكومة المنفى}
{Governing Council} النسابيه لغايه بالحرطوم ، و التي عدها كم صرح {تمبل باي.
حولت عدا إلى جمهورية اسلاميه تحت سيطره الحرة النسابيه المسلمه في نسابا وضمت
تحت راي الحكومة السودانية نسابا العاصم انخرجه وفي عدم حصول ذلك ، وهدد بضم
كل السودانيين المقيمين في نسابا ، وإغلاق الحدود بين بلده والسودان^(٢).

لقد ذكر السودان تلك الاتهامات وعزا ما حدث من احداث عبر الحدود الى
صعود الحدود اسودانية النسابيه الناحية حوالي {٨٤٥} ميلا ، بالإضافة الى التدخل الفعلي
على امدد الحدود بين النسيين ، وبالرغم من ذلك فقد صعدت عدا في ظهور العدا
بعضه فها على قربه {ام ديسه} السودانية في تلك الأثناء معب الرئيس {هاماني
ديوري} رئيس جمهورية النجر دوراً هاماً ومعبراً في هذه الأحوال بين السودان ونسابا.
وبصفته وسيطاً أصدر بياناً في السادس عشر من أكتوبر ١٩٦٦م أكد فيه أهمية حسن

(١) صرحت سوف هـ الكذب في ذلك الاجتماع بصفه مساعد سكرتير لجنة حدود اسودنيه نسابيه
وكذب شك هي محرمه العنفيه الاولى في ا حول في هذا السجل من لجنة الحدود اسودنيه
السودانية) فترجع فكرة إسباها للأستاذ / أحمد خير ، عندما كان وزيراً للخارجية في ١٩٥٨م على
عهد حكومة الفريق امحمد عيود فقد شارك مع وزير الداخلية اساق الامير لاني المفقول لامين الحاج
مسانه وجو- حبه مع عدم الرجوع لها ، النسبه لمشاكل الحدود ، و سبب وزير الداخلية فكرد حسب
اكثر محسن الوزير ، فرارا بكونسيا في ١٩٦٢م وتكونت في الانس برحاسه وكس وزيره لاني حليفه
وعصوية القائد العام أو من ينوب عنه ووكلاء انخارجية والحكومات المحلية والناي العام ومدير عام
النوئيس ومدير عام مصلحة المساحة وعلى ان يكون سكرتيرها من وزيره وف عمن سولف هـ
الكذب سكرتيرها به ثم أصبح في رعن لاحق رئيس لها في عام ١٩٨٠م بصفه وكيل وزيره الشؤون
الداخلية .

V.Thompson, Conflict in Chad, Calicut , 1981,p.117

(٢) راجع:

سجوار كما نص سانه على توسيع لجنة الحدود المشتركة من السبر من حيث تكوينها
واحتصاصاتها لتشمل كل الموضوعات المتعلقة بالحدود (١٣) .

وتنفذا لذلك البار عفت لجنة الحدود المشتركة اجتماعيا ثانيا في ديسمبر
١٩٦٦م في فو بلامي . وكما كان متوقعا فقد كرر الحباب الثاني كرس الاجتماع
للاوضاع الامية على الحدود المشتركة . وعرا عدم الاسقرار على الحدود التي وحو
المرس والمجريس في رافور ، انذر بحدوث فيها لحد وانلحا من رويد من أهل
رافور . وهكذا رسحب نصيب الحدود في العلاقات السودانية الشاذية باعتبارها مسألة
أمنية محسنة ، وليست نزاعاً على الوضع القانوني للحدود (١٤) .

وبالرغم من الوساطات التي طر يقوم بها الرئيس همامي دورج ، فقد طسب
الحدود من السودان وتعد في حدذ وعدم استقرار راسس . ومع ذلة حكم مايو على
الر انقلاب عسكري في ١٩٦٩م ، احدث العلاقات في حمص تسي . فقد سحج امر من
[جعفر تميري] في عاد ١٩٦٠م من افاع الرئيس [تميل بي] نأ السودان من ساء
الجهة الوطنية لحرر تش [الفروليات] وأنه اوقف في دعم كات بقسمه الحكومة
السابقة للممرس الساس . واتجهت الحكومة من دلا من لمواجهة جدو اسرار جوانب
الساون الاقصادي و سجازي . ويعود الفصل في تحسن العلاقات مره اخرى للرئيس
همام سيوري رئيس البحر ادي لعب دور لافا في ذلك السبق (١٥)

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للحدود فقد نشأ في اوائل ستينيات القرن الماضي
النيس أوشك ان يضور لراع في مضطه الحدود المعروفة بد {نفوء كنيس} فقد أبلغ
مفس الحكومة المحلية لدار مساليت ، في الثاني عشر من مارس ١٩٧١م ، محافظ
درفور من سلطات مديريه [يلتن] اباعة إلى تشاد ، سدت معسكرا على مقربة من قريه
{كنيس} السوانة . وبالتالي فقد طلب المفس تكليف فريق من المساحين لوصيح الحدود
على انطبعه لتأكد من وضع المعسكر اسود بم دم في ١٩٦٠ . ولعل من المفارقة أن سلت
الطب كتعب عن عدم وجود قريه سودانية باسم {كنيس} في {الخرائط السودانية}

(١٣) نص المصدر السابق .

(١٤) شارك المؤلف في هذا الاجتماع بصفته سكرتيراً للجنة الحدود الدولية السودانية

Hampson op.cit., p.108.

(١٥) انظر:

بعده أنيس سال ١٩١٢م بشأن السلام في جنوب السودان ^(١١) فقد ساهم السودان بحدثة في مختلف الأطر والمسويات في المحاولات الرامية لتسوية الحرب الأهلية في البلاد وفي سبل ذلك استترك السودان ، على مستوى التسبب الأول برئاسة الجمهور به ، في مؤتمرات الوحدة الوطنية التي عقدت في سنها وضرائب وسعدي سائر عم من ردي العلاقات السودانية الليبية في تلك الفترة .

من جانب آخر منح أنيس تميري في برنس إحصاء بين {حسين حبري} وقد قوت حين السائل المعروفة — {فان} والرسس الشاري {فيلكس مانوم} في الخرطوم في ١٩١١م وحضور مرافق من السودان أورد إحصاء السائل {حبري وفيلكس} في منتصف ١٩١١م ما سمي بـ مدي إمداد لاسامي الذي بدأه في أغسطس ١٩٧٨م . وعندما أخذت بؤادر التفت تظهر مرة أخرى فيما عرف بالحكومة الانتدابية الموحدة ، من السودان محاولات لرأب الصدع . وذلك لأن الحرب الأهلية مره أخرى في ساد ، وحه السودان جهود دعم سلسلة المؤتمرات التي نظمها رئيس بحرب {أوباسانجي} من لفاده التمددين المنحدرين ^(١٢) . كما أن السودان حده في إمداد فاده ، ورساء بول منظمة الوحدة لأفريقه في يوليو ١٩٧٩م في سمره في برعاه المؤتمر لرفع شأن الوحدة لتتبع في لاغوس في بحرب . وهو المؤتمر الذي تمحصر عه ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية .

بالرغم من الأحداث الملاحقه في تشاد فقد حرص السودان على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الحكومات المتناحرة . فقد رار {جوكوني وداي} رئيس حكومة الاتحاد الوطني الإفريقي السودان في يناير ١٩١٢م وأكد البس المشترك الصابر عقيب ذلك لرماد نصمم السودان الكامل مع الحكومة الليبية ودعمه لشعب تشاد في بصممه على تحقيق الوحدة الوطنية وحقق مجتمع بسوء السلام والاستقرار دعم وتأكدا لم نصر عليه مؤتمر القمة الإفريقي في بيزوني ١٩٨١م ^(١٣) . كما أكد السودان عسده مساعدته لأنه قوت دعم ضد الحكومة الليبية في تشاد وبخاصة ما عرف بـ {قوات الشمال}

Thompson, op.cit. p.117

(١٧) انظر:

(١٨) نفس المصدر السابق .

(١٩) نفس المصدر السابق

(٢٠) نفس المصدر السابق .

وهما أن تشير إلى أن البنا المشترك نص على أمرين هامين يعلنان بالحدود . الأمر الأول أن البنا أكد على التزام الدولتين بخلق ظروف أفضل للتعايش المشترك وتبنيه لمنهية من أجل قيام تعاون بينهما على أسس الاحترام المتبادل لمبادئه ووجده وسلامه أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بكل منهما . واما الأمر الثاني فهو التأكيد الدولتين على تشكيل لجنة مشتركة على المستوى الوزاري باضطلاعها بحل كل المسائل ذات الصلة المشتركة ، ويكون لها الصلاحيات لتكوين لجان فرعية فيه حسب الحاجة .
وبحسب لذلك {قررت الدولتان تشكيل لجنة فرعية لمسائل الحدود والأمن باعتبارهما مسألتين ذاتي أهمية بالغة } (٢١).

لقد تزامن حكم نظام مايو ١٩٦٩م وحتى سقوطه في أبريل ١٩٨٥م ، مع فتره حافلة بالتحولات الاهلية في ليبيا . وكما فرأنا فإن السودان لم يكن بمعزل عما كان يجري على ارضه او بالقرب من حدوده العربية . فقد ساهم بأشكال وصور سى في كل الذي كان يجري داخل بلاد من صراعات . كما أنه لعب دورا بارزا في المساعي الحميدة العديدة التي بذلت لتسوية الحرب الاهلية الليبية . سواء كان ذلك في داخل السودان أو في ليبيا أو بحريا و في مؤتمرات القمة الافريقية . والثابت أنه مع كل الذي كان يدور وبحري بالقرب و عبر الحدود المشتركة ، فإن ذلك لم يثر أي نزاع على المركز القانوني للحدود الدولية . فقد ظلت الحدود راسخة على ما هي عليه أصلا ، محكومة بسرنوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م .

أما فترة ما عرف بفترة الديمقراطية الثالثة فصيرة العمر {سريـل ٨٥-توبو ١٩٨٩م} فقد شهدت اجتماعا واحدا للجنة الوزارية المشتركة في أكتوبر ١٩٨٦م في الخرطوم . وفيما يتصل بالحدود يبدو أن الجانبين فصدا التسليم بما هو مسلم به سلف . فقد كتبت اللجنة كما جاء في البنا المشترك بالتوصية بأن يضع الجانبان في الاعتبار العلاقات الوطيدة بين البلدين ويجددان التزامهما بالمواثيق الدولية والمعاهدات الخاصة بالحدود . وقد اتفقا على تكوين لجنة فرعية فنية مشتركة للمحافظة على معالم الحدود في المدى القريب} . ومن المهم ملاحظة أن الجانبين جدد ، بموجب تلك التوصية اعترافهما بأن الحدود المشتركة قد تم بحظيها من قبل وأن المطلوب والمرغوب هو

المحافظة على معالمة الحدود على الطبيعة . ولا شك ان تلك المضائق بالمحافظة عن
العلامات الحدودية نظوي صمما على إمكانية اعاده تجديد ما اندثر منها بمرور الزمن او
بفعل فاعل .

وإذا كان ما تمت التوصية به في اجتماع اللجنة الوردية المنعقدة بعمر حطوه
إيجابيه ، إلا ان ذلك لا يعني ان فترة حكم الديمقراطية الثالثة قد شهدت من ناحيه أخرى
جواب سائلة بالنسبة للأوضاع على الحدود العربية للسودان . فلقد لجع عند الاستقرار
السياسي في داخل تشاد ، في أواخر عهد المائينيات من القرن الماضي مبلغ بعيدا
وامتدب اندر الحرب الأهلية والاندحلات اللبنة في تلك الحرب إلى رحل الاراضي
السودانية (٢٢) وقد انعكس كل ذلك في بواجد قوايت معارضة للنظام الحاكم في تشاد مثل
تلك التي كانت بقيادة {أديس دوبي} في إقليم دارفور . وقد استغل النظام الذي كان حاكما
في اجميت ترسسه حسين حبري في تلك الوقت ، استغل تلك الأوضاع لتدبير بحول
قوات من طمعه إلى منطقة {قايما} السودانية في ١٩٨١م بحجة ملاحقة القوات المعارضة.
كم انعكس أيضا في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين النسيبيين في مناطق مختلفة من إقليم
دارفور . وقد ساهم كل ذلك في اشجار تجارة السلاح واسهريب والهب المسلح فضلا عن
الظروف الطبيعية التي اجتاحت كل المنطقة من جفاف ونصححر . وتؤخذ على حكومه
السودان على عهد الديمقراطية الناشئة انها كانت عاجزة عن مواجهة كل تلك المعضلات
التي شكلت عذب سائرا بلأمن الوطني بل وللمباداة الدولة على اراضيها .

(٢٢) انظر .

دارفور بعلاقات شسمة مع لاطمعه الدكية في اجميت . رضع بين دتي علاقته مع عيب في
١٩٨١م . ومن بعد تيب عتداً من القادة القشاديين المعارضين لنحكم في اجميت . ولا سدا
الفرع الحدودي لتشي الششادي قد ساهم في تصعيد الصراع بيني ليبيا وفي سكتة استسلف
السودانية على مرور . اعد تيبى باشكارة المحنفة عن الاراضي السودانية خلال تلك المرحلة

الباب الثالث عشر

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال

بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى

١٩٦٠ - ٢٠٠٣ م

ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

- ١- أفريقيا الوسطى تثير مسألة أم دافوق بعد عامين من استقلالها
- ٢- دراسة سودانية لبناء سد بالقرب من منخفض أم دافوق .
- ٣- الهاجس الدائم لأفريقيا الوسطى هو الرعي الجائر والصيد غير المشروع عبر الحدود .
- ٤- اتفاق الطرفين على إعادة وضع علامات تخطيط الحدود دون تفعليها .
- ٥- الدولتان تحترمان الحدود الموروثة من الاستعمار .


ذكرنا سلفاً أن جمهورية أفريقيا الوسطى كانت حراً من مستعمره الفرنسيه هي أفريقيا الاستوائية الفرنسيه حتى ١٩٦٠ . وعندما دخلت مرحله الاستقلال الوطني في ١٩٦٠ م ، مثل نواؤها شاد ، سلمت قبول الحدود التي رسمها الدول الاستعمارية على الورق وحفظها على الطبيعة . مؤدى ذلك الاعتراف ببروتوكول العاشر من يناير ١٩٦٢م باعتباره الوثيقة الحكمة للحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان .

لقد برزت ، على أثر استقلال جمهورية أفريقيا الوسطى بوقت ليس بالطويل منكته {أم دافوق} المرسمة على السطح مرة أخرى . فقد أرسلت ورازه حرجبه افريقيا

الوسطى ، ناريج المانع عشر من أكتوبر ١٩٦٢م ، مسكرة للسودان ، توهب فيها بوجو -
عصر امسكلات التي تواجده السكان على جانبي الحدود بين النبلن وخاصة في مطقه م
دافوق ، واقترح المذكورة عقد اجتماع في {بانقي} عاصمة جمهوريه أفريقيا الوسطى
لحسم هذه المشكله المحددة ، وكذلك المشروع في وضع تحديد دقيق للحدود الفاصله بين
النبلن وتم شكل مذكره حكومة أفريقيا الوسطى معاداه بالنسبة للمسلطات السودانية
وكما قرأنا سلفا في الباب الثامن ، أن لجنة الحدود المشتركة {الجنة بيرسون - خروسارد}
البريطانية الفرنسية التي كلف بمسح ونحطيط الحدود ورسمها خرائطاً في ١٩٢٢م ، قد
كتشف حصص بالنسبة لتعيين الحدود الواردة في اعلان ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م . وفي
القطاع الجنوبي للحدود بين السودان وأفريقيا الاسوانة الفرنسية ، أي الحدود الحالية بين
السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى الحالية الخط الأول هو أن الإعلان والمعاهدة
افرصا أن خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو يمتد شمالاً حتى يصل إلى خط
عرض ١١ درجة شمالاً والصحيح أن خط تقسيم المياه المذكور لا يذهب أبداً من خط
عرض ٩ درجة و ٢٥ دقيقة شمالاً ، والخط الثاني من معاهدة ١٩١٩م افترض أن
المنعاشه يعمون إلى الشمال من خط عرض ١١ درجة والصحيح أن أغنيبه هذه القبيلة
يعيش إلى الجنوب من الخط المذكور وأن هناك مشكلة تدافوق المرسمة

وكما قرأنا في الباب العاشر فقد اكتمل بروتوكول ١٩٢٤م . بوصف الحدود . في
القطاع الجنوبي على أساس متبعته لخط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو ورسمه
على ضوء ذلك الوصف الجغرافي غير الدقيق خرائطاً لذلك كانت آثاره الموضوع
بالنسبة بمحفظ أم دافوق والدعوة لتوضيح الحدود على وجه الدقة بين النبلن في ذلك
القطاع الجنوبي أمراً مفهوماً في حد ذاته . لكن الشيء غير المناسب بالنسبة لمسلطات
السودان هو إثارته في ذلك الوقت فقد كانت حكومة السودان مسعولة في حالة
المتغيرات بمسائل أكثر أهمية من مشكله {أم دافوق} حيث كانت الحرب الأهلية في
جنوب السودان قد عمت مبلغاً بعيداً . وكما أن الحال بالنسبة لحدود السودان الشرقية ،
ثم نشأت الحكومة فوج حبيبه حدودية من الناحية العربية بصفتها إلى ذلك أن معظم حدود

() تدعى من عدم سلطات السودان بالشمال لانيوبي داخل أراضي السودان في واحة عصب
لحمسبب من أنظر المصطفى لأن الحكومة قد سحقت مع شيوخا شين بعد و سبحة
لانشغالها بتجهيز الأوضاع الأمنية في جنوب السودان في أوائل الستينيات .



السودان المشتركة مع أفريقيا الوسطى متاحة لمديرية بحر العزال . وبالتالي لم تكن أمم
السودان غير الاعتراف عن قبول دعوة وزارة خارجية أفريقيا الوسطى لفتح ملف الحدود
المشتركة معها في ذلك الوقت . وبدا يمكن القول إن الحدود بين البلدين شديدة هشة
نسبياً في السنوات الأولى لاستقلال البلدين .

لكن السياسة الخارجية التي تبنتها حكومة أكتوبر ١٩٦٤م أعطت طابعاً على
علاقات السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً . وسبق السوية بالجهد الذي بذلته
حكومة الديمقراطية الثانية لإصلاح وترميم علاقات السودان مع دول الجوار . في ذلك
الإطار انعقد أول اجتماع للجنة الوزارية المشتركة بين السودان وأفريقيا الوسطى في يناير
١٩٦٧م ، في بانفي عاصمة أفريقيا الوسطى . وطبقاً للبيان المشترك فقد ناقشت اللجنة
عدة مسائل مع التركيز بصفة أساسية على مسألة اللاجئين السودانيين في أفريقيا الوسطى
واللاف أن تلك الاجتماع لم يتطرق لأية مسألة تتعلق بالوضع القانوني على الحدود (٢)
وانعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة في فبراير ١٩٨٢م في الخرطوم على
عهد حكم مايو ، وركز البيان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع على تعزيز الأمن على
الحدود والتعاون لإنهاء {النشاطات الهدامة} مثل الصيد غير المشروع والتهرب وحملات
الأسلحة غير المرخصة . . . وقد وقع الحاسن انعاقبه لمحاربة الصيد غير المشروع
والمحافظة على الحياة البرية إيماناً منهما بأهمية تلك الثروات القومية وضرورة التصدي
للاخطار التي تهددها . ومرة أخرى لم يتطرق اللجان للمركز القانوني للحدود مما يعني
بالضرورة تسليم الجانبين بالوضع الراهن الناشئ عن بروتوكول يناير ١٩٢٤م (٣)
ويمكن القول بأن العلاقات بين السودان وأفريقيا الوسطى ، على عهد حكومته مايو
١٩٦٩م ، شهدت استقراراً وتعاوناً وتفاهماً كبيراً . وقد انعكس كل ذلك إيجاباً على
الوضع القانوني للحدود ، كما انعكس إيجاباً على كيفية نسوية ما قد يسأ من خلاف يتعلق
بالوضع القانوني للحدود . ثبتت بذلك من أطرافة التي عالج بها وزير خارجيته أفريقيا
الوسطى مع سفير السودان في بانفي موضوعاً هاماً مثل محفص المبد في {ام دافوق}.

(٢) لم تانسب اللجنة بالاصافة إلى موضوع اللاجئين السودانيين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ومسائل

جري كسج طرق وفتح خط جوي بين البلدين وإنشاء اتصال لاسلكي بينهما

(٣) البيان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وجمهورية أفريقيا

الوسطى في يناير ١٩٨٢م .

فقد برزت المشكلة للسطح مرة أخرى عندما استدعى الوزير الافرووسطي سفير السودان في يونيو ١٩٦٤م ، وأبلغه ان عاج حكومته من قيام السطبات السودانية في دارفور بعمليات حفر في محاري المياه وفيما اسماه الوزير {ببحيرة الوادي} الأمر الذي أدى لحجب تدفق المياه في {منخفض أم دافوق} الذي يستعمله السكان على جاني الحدود . ونساءل الوزير الافرووسطي عما اذا كان لدى السفير علم بما يجري في منطقة ام دافوق. وقد نفى السفير السوداني أي علم له بذلك ، وشرح للوزير مضمون كلمة {وادي} في المفهوم السوداني باعتبارها تعريفاً جغرافياً عاماً لمنطقة واسعة ليس اسماً لمنطقته وكما اكد السفير في مذكره إلى وزارة الخارجية ان الاجماع كان ودنياً^(٤) .

بالرغم من أن الموضوع الذي اتاه وزير خارجيته أفريقيا الوسطى لم يشكل مشكلة بين البلدين إلا ان سفيرة السودان في نافي ووزارة الخارجية أضفا اهتماماً بالموضوع مع الجهات المختصة داخل السودان . وقد بين بالفعل وجود دراسة قامت بها إدارة المياه الريفيه بحب دارفور بهدف لإنشاء حران بالقرب من منخفض {أم دافوق} الذي يقع داخل الاراضي السودانية . وطفاً لتلك الدراسة فإن وادي {أم دافوق} يوفر حوالي {٨٠} مليون متر مكعب في موسم الأمطار . ويهدف الحران او السد المقترح إلى نشر المياه بحيث تمتلئ المستنقعات الكبيرة والمخلفات على مساحة شاسعة وبالتالي يتسنى توفير المياه لقبال انفارة مما يعيقها عن عبور الحدود والدحول في أراضي أفريقيا الوسطى بحثاً عن الماء والكأ . علماً بأن تلك القبائل تدفع صرائب عالية لسلطات افريقا الوسطى كما ان الرعاة السودانيين كثيراً ما تعرضوا لمعاملة قاسية وصلت إلى حوالت القتل ويرمي المشروع ايضاً لتأمين الثروة القومية من الامراض والأوبئة الحيوانية . خلاصة القول أن المشروع يستهدف توفير المياه في موسم الصيف كدأيه لتوطين العرب الرحل وهو يأتي في مجمله في إطار مشروع أكثر للتنمية الريفيه تسعى الحكومة في ذلك الوقت لإنشائه^(٥) .

(٤) ملفات وزارة الخارجية (الإدارية /لأفريقية /ملف رقم : وخ/ أفريقي/٣/٣/١٢) (الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى).

(٥) نفس المصدر السابق .

وقبيل سقوط حكومة مايو ستهور ثلاثة في أبريل ١٩٨٥م ، عقد اللجنة الورى به
المسركة اجتماعها الثالث في يناير ١٩٨٥م في بانجى وطفا للبيان المشترك ومحصرو
الاحصاء ناقشت اللجنة عدة موضوعات من بينها الأمور المتعلقة أمن الحدود . وقد طرح
الجانب السودانى موضوع وضع علامات ثابتة على الحدود ، إلا أن الجانب الأفرووسطى
أكد عدم وجود خلاف على الحدود ، وبالتالي لم ير مررا لإثارة ذلك الموضوع ، وانتهى
الأمر عند ذلك الحد . ولعل من اللافت أن الجانب الأفرووسطى لم يصرق لموضوع قيام
السجلات السوانية في دارفور بعمليات حفر في مجرى المياه الذى سبق أن اتراه وربرر
خارجية أفريقيا الوسطى مع السفير السودانى في يونيو ١٩٨٤م (٦) .

وعلى عهد ما عرف في السودان بالديمقراطية الثالثة قصره العمر
{ ١٩٨٦ - ١٩٨٩م } عقدت اللجنة الورى به المشتركة اجتماعها الرابع في فبراير ١٩٨٦م
في الخرطوم . وطفا للبيان المشترك ومحصرو الاجتماعات ناقشت اللجنة العديد من
الموضوعات ذات الاهتمام المشترك . ويلاحظ أن الجانب السوانى اقترح تكوين لجنة
حسود مسركة تكون مهمتها الاتفاق على {وصف الحدود} بين البلدين على ضوء
اتفاقيات والاتفاقيات السابقة . وكان رد الجانب الأفرووسطى كما سبق منه ان الإطار
القانونى الحاص بوصف الحدود لم يكن مثار خلاف من البلدين (٧) وانتهى الامر
عند ذلك الحد . غير أنما تأخذ على الجانب السوانى طرح ذلك الاقتراح تلك الصعوبة .
ذلك أن الحدود بين البلدين معيبة وموصوفة وليست بحجة إلى وصف . وبالتالي فإن
المطلوب هو وضع معالم ثانية على امتداد وصف الحدود القائم أصلا على الجغرافية
الطبيعية . أي اعاده تحديد نقاط اشعار ثابته ووضع علامات على امتداد خط تقسيم المياه
بين حوضى النيل و نكوبو حتى الملتقى الثلاثى للحدود بين السودان وجمهورية
الوسطى

بلاحظ أنه بعد انقطاع طويل عقدت اللجنة الورى به المسركة اور اجتماع لها في
عهد ما عرف بـ {حكم الإنقاذ} في السادس والعشرين من مارس ١٩٩١م في الخرطوم

(٦) خبر المسرك تصدر عن اجتماعات اللجنة الورى به المشتركة بين السودان وجمهورية أفريقيا

الوسطى الصادر في الثالث من يناير ١٩٨٥م في بانجى .

(٧) انظر المسرك تصدر عن اجتماع اللجنة الورى به المسركة بين السودان وأفريقيا الوسطى
الصادر في الرابع من فبراير ١٩٨٦م في الخرطوم

لقد رفضت اللجنة ، طبقاً لمحضر الاجتماع ، العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الأمر على الحدود والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي والاجتماعي . وقد ركز الجانب الأفرووسطي على أعمال النهب والسرقة على أراضيها وعلى موضوع الصيد غير المشروع والرعي الجائر . أما الجانب السوداني فقد كان مهتماً بموضوع توصيح الحدود المشتركة بين البلدين وعلى ضوء ذلك اتفق الجانبان على تنظيم دخول وحروج مواطني البلدين ، بمقتضى أوراق شؤنة ، وعلى تكوین لجنة فيه مشتركة لمكافحة الصيد غير المشروع على أن تجتمع اللجنة في الصيف الأول من مايو ١٩٩١م في (بيرواي) في جمهورية أفريقيا الوسطى . والنرم الجانب الأفرووسطي برسالة مشروع لاتفاق بشأن معالجة مشكلة الرعي الجائر الذي تقوم به قبائل سودانية داخل أراضي أقرب الوسطى . كما تم الاتفاق على أهمية توضيح الحدود على الأرض وفقاً لبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م وعلى تكوين لجنة مختصة بتوضيح علامات ومعالم الحدود (٨).

في تلك الأثناء عقدت اللجنة الفقه المشتركة الخاصة بأمر الحدود التي اتفق عليها في اجتماع ١٩٨٦م اجتماعاً في يناير ١٩٩٢م في بانغي . وبمعرض مواجعة مسألة التهريب والصيد غير المشروع وهي الشكوى الأفرووسطية التاسعة ، اقترح الجانب السوداني قيام أطراف مشتركة على امتداد الحدود التي بين البلدين مع تزويدها بما تحتاج إليه الاطراف من أجهزة واليات لكن الجانب الأفرووسطي لم يوافق على ذلك الاقتراح

وشهد عام ١٩٩٤م انعقاد الاجتماع الثاني للجنة التوجيه التوجيه المشتركة على عهد الإنقاذ في (بيرواي) في جمهورية أفريقيا الوسطى . وقد امن الجانبان على ضرورة إعادة وضع معالم الحدود وفقاً لبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م . وفي سبيل تحقيق ذلك عقدت لجنة خبراء الأمر والحدود التي اتفق عليها في اجتماع ١٩٩١م ، اجتماعاً في يوليو ١٩٩٥م في نيالا في السودان . وقد تمحور الاجتماع عن تكوين قسوم مراقبة مشتركة متحركة على طول الحدود لمحاربة ظاهرة الصيد غير المشروع الذي يشكل هاجماً دائماً لحكومة أفريقيا الوسطى . بيد أنه ليس في الوثائق ما يشير إلى تنفيذ تكوين

(٨) البيان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة في التاسع والعشرين من مارس ١٩٩١م في الخرطوم.

ثالث الفوه . وبلا حظ من الجانب السوداني ثار بالمقابل مساله التعاون في مجال مكافحة
التفريب وحصة الصمغ العربي إلى داخل الاراضي الافرووسطية . ثم تأسست للحدود
فقد اوصت اللجنة إعطاء الأسف فيه في {الترسيم} بنجره شمالي ادي بندا من مطقه [بارا]
مزورا منقص اذ دافوق وحى الملتقى الثلاثي مع تشدد . واثر عدم من ان اللجنة فررب
الاجتماع مره ثامه في أغسطس ١٩٩٥م في بانفي ، وعلى ان تبدأ عمليه إعادة التخطيط
في ديسمبر ١٩٩٥م ، إلا أن كل ذلك لم يحدث حسب اعداد الجانب الافرووسطي (٩)

لقد شهدت بانفي في لأول من فبراير ١٩٩٦م اجتماع فمه ثلاثيا صم رؤساء
السودان و افريقيا الوسطى ونسار . واثر عدم من الضاع السياسي الواضح لذلك اللقاء ، إلا ان
المسائل المعقده بالأوضاع على الحدود المشتركة بين دولهم لم تكن عابره . ونعمل انفع
دليل على ذلك أن وزير الداخلية السوداني بادر على ان اجتماع نفسه بدعوة الوزراء
المسؤولين عن الأمن والحدود في افريقيا الوسطى للاجتماع في السودان في السالك من
مارس ١٩٩٦م اي عد وقت قصير جدا من لقاء الرؤساء الثلاثة في بانفي . وطبقا
لمحضر اللجنة الخاصة بمسائل الأمن والحدود بين جمهورية السودان وجمهورية افريقيا
الوسطى . المتفق على اجتماع الوزراء ، فقد تم الاتفاق على اعتماد اتفاق بيالا وعربر
اللجنة الفنية السودانية الافرووسطية بشأن مسائل الحدود بالإضافة الى توجيهات اجتماع
افمه الثلاثية وثائق اساسية . وتأسيسا على ذلك تم الاتفاق على مكافحة التفريب والسهم
المنسج ونظم حركه لأفراد والممتلكات والشاحنات بالإضافة إلى إعادة وضع العلامات
الحدودية . بيد أنه ليس هناك ما يثبت ان ما تم الاتفاق عليه قد وضع موضع التنفيذ
اخر اجتماع عقد في الخرطوم للجنة الوزارية المشتركة في ١٩٩٦م . ولعل ذلك يعود
لعدم الاستقرار السياسي والأمني في داخل جمهورية افريقيا الوسطى . وبسبب ان حراك قد
أصاب العلاقات السودانية والافرووسطية مؤخر . فقد رار الرئيس الافرووسطي
الخرطوم في منتصف ديسمبر ٢٠٠٣م ومن المتوقع ان يلقي هذا الحراك السياسي على
مسوى القمة طلاله على موضوع إعادة تحديد معالم ووضع علامات الحدود المحكوم
في حربها الاكثر بوصف جغرافي هو خط تقسيم المياه من حوضي النيل والكونغو

(٩) محضر اجتماع اجبره السودان والافرووسطيين في مجامع الأمن ومرسيد حدود . بـ لا . ٢٧
٢٩ يونيو ١٩٩٥

الباب الرابع عشر

تخطيط الحدود الدولية في القانون والتطبيق

- ١- التفرقة والتمييز بين تعيين الحدود وتخطيط الحدود .
- ٢- واجبات المخططين وسلطات وأساليب لجان التخطيط .
- ٣- عملية التخطيط تكشف عناصر الضعف في اتفاقيات تعيين الحدود .
- ٤- عدم حماس الدول الأفريقية للولوج في عملية تخطيط الحدود بسبب ما ينطوي عليه من نفقات وتعقيدات .
- ٥- الفرق بين تخطيط الحدود وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود وعملية تكييف الحدود.

لما كانت حدود السودان العرصة وبصفة خاصة حدوده مع شبا . هي الحدود الوحيدة التي سبق أن حظت على الطبيعة ، على عهد الاستعمار حُرمت عادة وصنع علامات تحيطها ، بعد الاستقلال ، فإن من الضروري قبل النظر فيما تم بشأنها مؤخراً الوقوف أولاً عند مفهوم {تخطيط} للحدود في القانون .

() ألف ميسيب في اسنو - ذايرد ترجمة كلمة De section - (ترسيم) وهي مرحلة غير صحيحة فكلمة ترسيم خاطئة في اللغة (الترسيم كلمة Draw) وترسيم يكون عادة في الورق وبالنسبة للحدود يكون بالحدود ما لا ذكر لمعطيات الحدود من حدود السودان في حدود ميسيب لا يصح قول أن الحدود هو (تخطيط) بل تعريب به لأنه لا يحسب و

كان الوصع السائد في القرن التاسع عشر وحتى الثلث الأول من القرن العشرين هو عدم التفرقة أو التمييز بين مصطلح {تعيين} Delimitation والحدود ومصطلح {تخطيط} Demarcation الحدود . والعديد من المعاهدات التي أبرمت والمراسلات الدبلوماسية التي تبوئت في ذلك الزمان جرت على استعمال المصطلحين باعتبار أنهما مترادفان بهذين لاداءات المعنى .

على سبيل المثال . تعيدت بريطانيا وفرنسا ، بموجب المادة الرابعة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م بشأن مناطق نفوذهما في اسبوتان وأفريقيا الوسطى ، تكوين لجنة مشتركة لقيام بـ {تعيين الخط الحدودي في موضعه طبقا للموجهات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الإعلان} وعلى المفوضين رفع حصيلة عملهم للموافقة عليها من قبل الحكومتين {^(٢) } .

فإذا أدركنا أن {تعيين} الحدود المعينة قد تم سفا بموجبات المادتين الثانية والثالثة من الإعلان المشار إليه ، وأن المطلوب من اللجنة المشتركة هو {تعيين الخط الحدودي في موضعه} To be fix on the spot . فإن مؤدى ذلك مطبقا أنه لم يعد للجنة من مهمته أخرى تقوم بدورها غير ترجمة ما تم الاتفاق عليه من وصف للحدود بموجب المادتين الثانية والثالثة ، وفيد ما هو مصوص عليه بحفظه على الأرض . وتأسيسا على ذلك ذهبا في الباب الأول إلى أن استعمال كلمة {تعيين} في المادة الرابعة تطموي على أن المقصود منها هو {تخطيط} الحدود أو على الأقل {تحديد} على الصيغة

لقد كان أول من لفت أنظر للتفرقة بين دلالة كلمة {تعيين} من ناحية وكلمة {تخطيط} من ناحية أخرى ، هو الكولونيل هري ماكماهون Mac Mahon خلال محاضرة قدمها في المعهد الملكي البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر ^(٣) وجاء بعده اللورد {كيرزون} Curzon حد عشر سنوات {١٩٠٧} ليدكر المهتمين بأمور الحدود في محاضرة له بما يؤده الكولونيل ماكماهون . فقد أكد كيرزون أن الممثلين الدبلوماسيين والوثائق والمراسلات جرت على الخلط بين معنى الكلمتين باستعمالهما وكأنهما قابلتان للتبادل

(٢) انظر : Hertslet The Map of Africa By Treaty Third edition, Vol 3, London, p 785.

(٣) للاطلاع على اصل المحاضرة راجع : محاضرة وقائع المعهد الملكي البريطاني ، المجلد الرابع والعشرون ، لسنة ١٩٨٦م ، الصفحة ٢٢٤.

حرف يمكن وضع احداهم مكانه الاخرى . وكما قال {إن الأمر ليس كذلك} ان التعيين يدل ويشير إلى كل العمليات المبكرة لتحديد حدود والى ان يتم تجسيدها في معاهدة او اتفاقية . ولكن عندما ينصرف المفوضون المحليون للعمل ، فإن الموضوع ليس تعيين بل هو انهماك في تخطيط^(٤).

وبعد عشر سنوات لاحقة رأى {فاوسيت} ، ١٩٤٠ في ١٩١١ م {ان ثمة انفاضا عاما قد تبدى وهو ان التعيين هو عملية تعريف حدود فسي خريطة وادوات قانونية. أما التخطيط فهو عملية تعليم الحدود على الأرض}^(٥) .

وعندما لاحظ {السير} هري ماكماهون ان الخطا مراراً متباعدة في العديد من الاتفاقيات وظهر اسلاف الدبلوماسية بشر مبالغاً بعنوان {الحدود الدولية} في مجله الجمعية الأفريقية الملكية عام ١٩٣٥ م ، ورد فيه من بين أمور اخرى ، {لقد اخذت كلمة Delimitation لتشمل تحديد الحدود بواسطة معاهدة أو أي أداة قانونية مشابهة بالإضافة الى تعريفها كتابة أو سقاهة . وأخذت كلمة Demarcation لتشمل الوضع الفعلي لتخطيط الحدود على الأرض وتعريف ذلك بواسطة اعمدة أو أية وسائل محسوسة اخرى }^(٦)

نقد عرب قاموس الدون الإبحري {الحدود} Berneis بأنها {نقص الوهمي الذي يفسد قطع من الارض واحدة من الأخرى} . واكتفى قاموس وكسفورد بالسوخر بتعريفها بأنها {خط الحد الأقصى} وعرفها الموسوعة البريطانية بأنها {أي شيء محسوس يؤدي إلى توضيح الحد الأقصى أو لتوضيح النجوم} . وأما القصة {أوبيف هام} Oppenheim فقد قال: {إن حدود إقليم الدولة هي خط وهمي على سطح الارض يفصل بين اسم دولة وأولاه اخرى . }^(٧) لكن من المهم الاكر ان نعبر عن الخط وحده في النورق لا يحقق في كل الحالات عصري الاستقرار واستهانة Stability and Finalty

(٤) انظر : Curzon of Kedleston (lord), Frontier The Romance Lecture, Oxford, 1907,p.51

(٥) انظر : Fawcett.C.B, Frontier, A Study in Political Geography, Oxford, 1918,p.6.

(٦) انظر :

McMILLAN AND CO. LTD. BOSTON, THE FRONTIER OF THE WORLD, 1904, Vol. 84, p.4

(٧) انظر : Oppenheim, L. International Law, Vol. ٨th ed. London, 1955, p. 530

الذين يسعى أن يكون الهدف الاسمي من الحدود الدولية^(٨) . وبالتالي فقد اصحى من الضروري أن تبيّن موضع الحدود بتعريف أكثر على الأرض بحيث يكون مكملاً للتعريف المكتوب في الورق . وهذا المعنى يمكن أن يقال بأن خط الحدود قد بدأ {تخطيطه} Demarcated .

إن تخطيط الحدود . وطبق للموسوعة البريطانية تخطيط الحدود هو {عملية تطبيق تعريف الحدود الموثق على سطح الأرض} موزى هذا أن نطاق العمل الميداني كقاعده عامه ، مع بروز التعريف الوثائقي . وإذا كان تعين الحدود هو عمل دبلوماسي قانوني سياسي ، فإن تخطيط الحدود هو عمل ميداني صرف فهو سطوي على أقسام بعملية باب صانع في تنطّف فرغا من مهندسي المساحة والإداريين والمسؤولين المحليين بحيث يتكاملون لجنة حدود مشتركة من الأطراف المتعاقدة ، وإن كان من الجائز أن تتكون اللجنة من أعضاء محايدين يقوم الجيران بتعيينهم لإداء تلك المهمة^(٩) . ويضمن اتفاقية غير الحدود في أغلب الأحيان على تكوين لجنة لتخطيط الحدود بما في ذلك سلطاتها ومرجعياتها^(١٠) . وقد منح اللجنة في أحوال معينة سلطات تقديرية discretionary powers . يجبر لها أن تنحرف عن أحكام اتفاقية الحدود . إذ كان من شأن الظروف المحلية ومصلحة الطرفين أن تجعل من الاحراف عن التبعين أمراً مرغوباً ومطلوباً^(١١) . لكن اتفاقية انعامه ظل هي أن يلتزم المحظوظون بأحكام اتفاقية التحكيم إلا إذا منحوا سلطات تقديرية صراحة أو ضمناً .

(٨) راجع في هذا الخصوص قضية النزاع على حدود بين كينيا وتانزانيا التي فصلت فيها محكمة العدل الدولية في ١٩٦٦ وهي من السوابق القضائية الهامة في منازعات الحدود وقد اشتهرت بقضية المعبد أو قضية معبد بريا فايهر .

Case Concerning the Temple of Preah Vihear, Merits, International Court of Justice Reports 1962, p.6.

(٩) في حالة تخطيط الحدود بين الكويت والعمان وتخطيط الحدود بين ليبيا وتونس تولى الأمم المتحدة هذه المهمة بقرار صدر من مجلس الأمن ولا شك أن تحرير كثير من تلك الدول بسبب الحدود في ١٩٩٠م - ٢٠٠٠ على التوالي هي التي فرصت ذلك الإجراء الاستثنائي

(١٠) انظر: Jones S.B. Boundary-Making Columbia, 1945, p. 190.

(١١) لقد تضمنت اتفاقية ١٨٩٠م بين بريطانيا العظمى وألمانيا بشأن الحدود بين بحريرة سارا وتانجانيقا نصاً لتصحيح الحدود وطبق لتسويات المحنية انظر: Hersler, op.cit p.899.

وإذا كان على المخطط الامتثال بأحكام اتفاقية تعيين الحدود ، فإن عليه أن لا مراعاة مطرفة وملاءمة خط الحدود بقدر ما يكون ممكنا مع سكيل الارض ، كما حثهم عليهم تأني تحديد المواقع الصحيحة للأعمدة وعلامات الحدود الاصلية الاخرى وتكسب هذا الاسر أهمية خاصة إذ كانت مئة معالم أخرى في وضع مفاسطع أو غير للحدود ، وأما الواجب الثالث الذي ينبغي على المخططين القيام به عند كتمال عمل التحصيط فهو إعداد وصف عام تفصيلي لحدود الحدود ولصروف الطوعرية تكل علامات الحدود وخط الإسناد ، ويشمل ذلك وصف موعبتها واسكانها وابعادها والواقي ورسوم لجنة تخطيط الحدود بتصميم الوصف التفصيلي في محصر أو بروكول كما جرت العادة ^(١٢) ويكسب هذا المحصر أو البروكول أهمية دالة إذ من شبه طرح صورة دقيقة وواقعية للحدود المعنية . كما أن هذا الوصف يحول دون صراع المعلومات التي تكسب أهمية بالغة بالنسبة لأي مسح أو لحث بطها مهمته صيانة أو اصلاح أو إعادة تحديد العلامات الحدودية . وعني عن استدكير من تلك المعلومات لارمه ومسبب عده لأي عمل من أعمال المسح أو الجيوديسيا .

وتختلف طرق ووسائل تنفيذ تخطيط الحدود على ضوء طبيعة الأقليم الذي يتم فيه التخطيط والوسائل المتاحة للمخططين ، فقد يكون المطلوب منهم على سبيل المثال تثبيت الحدود الموصوفة في المعاهدة بطريقة التثليث Triangulation كلما كان ذلك ممكنا ، وإذا كانت هذه الطريقة غير عملية لأسباب تتعلق بطبيعة المطفة أو لاعتبارات تتعلق ببالرمن والنفقات ، فقد تتم إقامة الحدود على أساس مسطوق سيطرزة مثبته فلكيا على مسافات معقولة ، وفي كل الأحوال من المهم أن تتفق اللجنة المشتركة التكلفة بمهمة التخطيط بادئ ذي بدء على موضع نقطة الانطلاق في التخطيط ، ذلك أن غاية تخطيط الحدود يتم بالارتكاز عليها ، والمطلوب هو الموضع الإحداثي المشترك الدقيق في خط العرض وخط الطول لنقطة ما على سطح الأرض تكون مشتركة بالنسبة للبلدين المعنيين ، وإن

(١٢) سنة ١٩٢٤م وصف تخطيط الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في ١٩٢٤م قد ضمن في بروكول وهو بروكول العاشر من يناير ١٩٢٥م تقريري الفرنسي K فقد تم تصميم وصف عدة وضع علامات تخطيط الحدود بين السودان والسودان الذي أقر في ١٩٩٥م في تصديقه في (محصر) .

يكون المدلول الدقيق للإحداثي المشترك قد تم تحديده على نحو علمي من قبل الطرفين بحيث يكون الاتفاق المترتب مقتعاً^(١٣).

لا شك أن عملية تخطيط الحدود تطوي في كثير من الأحيان على مسائل حسنة وأساسه تطلب الحسم السريع ، وقد تقتضي في بعض الحالات إحيل التخطيط في بعض النواحي حتى يتم حسم الأمر بواسطة الطرفين المتعاقدين ، ذلك أنه في هذه العملية تظهر النزاعات عادة ، ويتم اكتشاف عناصر الضعف في معاهدات واتفاقيات تعيين الحدود .
حذاء كامل . فقد توجد معالم هامة في مواضع غير متوقعة ، كما قد يقرر على نحو غير موقع من قبل النقاط ذات الأهمية المحلية والتي لم يؤخذ في الاعتبار خلال التمييز وعلى سبيل المثال لقد عرفت اتفاقية ١٨٩٤م بين بريطانيا العظمى والملك ليوبولد ملك دولة الكونغو المستقلة ، الحدود بين الكونغو البلجيكي ورواسب السمائي بأها { منتصف مجرى نهر لوبولا إلى أن يصل إلى منبعه من بحيرة بانجولو }^(١٤) لقد وجدت لجنة الحدود المشتركة التي تم تعيينها في ١٩٢٦م لتخطيط خط الحدود على الطبيعة { أن نهر لوبولا لا ينساب من بحيرة بانجولو على الإطلاق بل هو مماثل لنهر زمبيزي الذي ينبع من منطقة مجاورة لنهر أبيركون ويأخذ اسم لوبولا بعد أن يعبر المستنقعات الجنوبي بحيرة بانجولو }^(١٥) . وبأسسها على ما اكتشفه لجنة تخطيط الحدود تم وصف ذلك القطاع في بروتوكول ملحق بمذكرات متبادلة في الرابع من أبريل والثالث من مايو ١٩٢٧م . وطيف للمادة الثانية من البروتوكول لقد تم الاتفاق بالنسبة لذلك القطاع على حقيقة أن نهر لوبولا لا ينبع من بحيرة بانجولو حيث إن اتجاهه قد تغير تغيراً حاداً بواسطة ذروة جبل ماباننا الجنوبي (البحيرة) . وعلى ضوء ذلك تم تصحيح خط الحدود بحيث يساع { منتصف نهر لوبولا حتى مصبه في بحيرة مويرو } .

إن مثل هذه المفارقات ليست قليلة في القارة الأفريقية ، فالحدود أو بالأحرى مناطق النعم التي قد تقسمها أو توريثها بين القوى العظمى بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥

Holdich, Postlethwaite Frontiers and Boundary Making,, London, 1916,p. 220.

(١٣) انظر

Hertslet, op.cit.,p.578

(١٤) انظر:

(١٥) انظر.

Beggs S W International Boundaries, A Study of Boundary Functions and Problems, New York 1940,p

١٨٨٥م ، قد رسمت في الورق على صوء جغرافيا افتراضية أو جغرافيا غير دقيقة فخرائط انني أعدتها قلة من المكتشفين الذين تسمى لهم رسالة داخل إفريقيا ، أعد بعضهم خرائط غير صحيحة أو غير دقيقة لعدم نوافر الألبان والمعدات الدقيقة والظروف الطبيعية عبر الموالية . ويضاف إلى ذلك ان البعض من المكتشفين لم يكن متأكدا حتى عن الذي زعم اكتشافه (١٦) ، فلم تدفع القوى الأوروبية لتحديد مناطق نفوذ لها في فترة كتب بالنسبة لها لا تعي أكثر من {القارة الداكنة} ! وهل هناك ابلغ من شهادته أحد دهافه الاستعمار الأوروبي للفترة الإفريقية ، وهو اللورد (ساليسبوري) Salisbury رئيس الوزراء ووزير خارجية بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر . لقد صرح بذلك اللورد عقب إبرام المعاهدة الإنجليزية الفرنسية في ١٨٩٠ التي وضعت الأساس للحدود السوية المعاصرة بين دول إفريقيا وداهومي والبنجر ونشاد ، وهو عقب أمام قصر الرئاسة بعوله {لقد كنا منسغلين في رسم خطوط على خرائط لأماكن لم تطأها قدم رجل أبيض البتة . كنا نهب جبالا وأنهارا وبحيرات لبعضنا الآخر . ولم يكن ثمة عائق صغير يمنعنا من ذلك لأننا لم تكن نعلم إطلاقا أين هي تلك الجبال والأنهار والبحيرات بالضبط} (١٧)

يتبدى مما سبق شرحه أن عملية تحطيط الحدود - عملية بالغة التعقيد - تكاليف ، وقد تكون سببا لإثارة عدم الاستقرار أثناء تفعيلها . وربما لتفادي كل هذا لم تترك الكثير من الدول في أفريقيا حماسا للدخول في عملية تحطيط حدودها ، وانجسبت نحو التركيز على ترسيخ مفهوم الاعتراف بالأمر الواقع S a n s Q u a واحترامه أي الاكتفاء من حدودها معية . بدأ هذا التوجه بقبول الحدود الموروثة من عهد الاستعمار . وكما قال رئيس وزراء ملائقي في مؤتمر القمة التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في ١٩٦٣م {لم يعد ممكنا بل وليس مرغوبا أن نعدل حدود أمم بحجية قاعدة عنصرية أو دينية أو لغوية . وللحقيقة أنه إذا اعتمدنا العنصر أو الدين أو اللغة قاعدة لوضع حدودنا فإن عددا من الدول الحاضرة ستتخفي من الخريطة} (١٨) وقد أدت تلك النظرة

(١٦) لقد صنع المكتشف (دي برون) في نظريته (استنك) المتعلقة بكشاف مصر سينا . مصر

Perham and Simons, African Discovery, 1954, p. 57

Mac Michael H. The Sudan. London 1954, p. 67.

(١٧) انظر:

(١٨) انظر:

Excerpt of the Summit Conference of Independent Africa States, May 1963 Vol. 1, Section 2

CIAS/GLEN/INT

أنواعه نحو القبول بالحدود التي استقلت الدول بأجل اضرب^(١٩) التي صدور قرار المنظمة المشهور ، شأن الحدود في الفقرة عام ١٩٦٤ م ، فقد قطع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية موجب ذلك القرار بهذا بيان عن - ولهم بأحرار الحدود القائمة عند تحقيق استقلالها الوطني .

والأصل أن يتولى الطرفين المعيار بالخطوط تحمل ثقل التخطيط حيث يتولى كل طرف ثقافته من يوفر لجانبه في اللجنة المشتركة عادة لمعدات والأليات و ثمة ان الضرورية واللائمة للقيم بالخدمات الطوع بقة والفكره والتي لا عى عنها لتعهد اللجنة لمهمتها أما بالنسبة لثقيمة الكنية للمصرفات مثل العمر والمواد ووسائل النقل والموس التي يفصليها بناء فقط الإرساء للحدود والعلامات ، فإن العبادة حرب على أن يقوم الطرفان بتقسامها ، مع العلم أن كل طرف يتحمل سادته مرائب واجور ووقفات السعيته لموظفيه وعماله وحراسه . في إيجاز يتحمل كل دولة ثقلها ونصف بكلفة العمل لعدم للتخطيط^(٢٠) .

ويمكن القول أنه حتى بالنسبة لبعض الدول التي حيث مارعات فيها سب عدم تحطيط الحدود المشتركة ، لم تحه مباشرة لجبار التلويح في عملية تحطيط تلك الحدود ، بل لحب التي سير حر لا يرفى إلى مربية تحطيط كل الحدود فقد اكتفت بالاتفاق على إرسال فريق مشترك من المساحين يقوم بتوصيخ الحدود على الضيعة طبق لإداة التعبير في المكس لمسارع عليه ، أي القيام بعملية تحصيل محدودة . وقد مارس هؤلاء هذا التدبير مع تندد بعد استقلال الدوليين عام ١٩٥٦ م ١٩٦١ م على التوالي فقد انقلب التدويل على نكسف فرقة مساحين من الحسرين لتقوم بإعادة توصيخ الحدود في مصفة {إنيانا} ومطفه {أديبوكا} على اثر نزاع بين القبائل على جاني خط الحدود

وبمه مثله أحره لاند من النظر إليها على ضوء ما تم موحسرا على الحدود المشتركة بين السودان وشمال وهي العزقة وانصهر بين مفهوم {تخطيط الحدود} Demarcation من ناحية ومفهوم {إعادة وضع علامات تخطيط

(١٩) وصف رئيس جمهورية مالي (حب غيبو) أحد الفرق كم هي وعلب ان سطحى عبر أي مطائب او ادعاءات ، إلى الوحدة الأفريقية تتطلب من كل دولة منا الاحترام الكامل للتراث الذي حصلنا عليه من النظام الاستعماري واعى بذلك المحافظة على الحدود القائمة الآن بين دولنا

Jones, op cit p. 24

(٢٠) انظر:

الحدود {Redemarcation} من ناحية أخرى فلا أول كما عرّفنا يعني ترجمته تعيين الحدود من النور في الأرض ، أما وضع علامات إعادة التخطيط فتقصد به تحديد الحائط السابق فكما هو معلود فإن وسيلة التخطيط هي تحديد نقاط إرساء أو وضع علامات محسوسة ساء أو سيّدا ، وهذا هو العائد بالطبع ، على الأرض لتوضح بين تعيّن سيّاده دولته وإين سيّادة الدولة الأخرى التي لها معها حدود مشتركة . وكما شرحنا فإن نعتب من اتفاقيات الحدود التي وصفتها القوى الاستعمارية قد جاهلت تماما الظروف والاعتبارات المحلية في أفريقيا ، فقد قسمت العدد من القبائل بين دولتين أو أكثر كما هو الحال بالنسبة لقبيلة الترغوة في كل من السودان وسنار وعلى سبيل المثال لا الحصر وذلك الأسلوب عزلت الحدود الاستعمارية العديد من القبائل من مناطق رعيها التقليدية لذلك ليس من غير المفاجأة أن تكون الحدود بالنسبة للعديد من القبائل مكتوبة في السماء {والثاني فإن تلك القبائل لا تعير أي اهتمام لمسائله في أي بلد} من البلاد هي موحدة في سياق بحثها عن الكلاً والماء والمرعى (٢١) . ونسب منه طريفه حصارية مدحه نسبه تلك القبائل الترغوة بما يشبهه {نقطة النظام} point of order غير تلك العلامات الحدودية ! .

لكن العلامات الحدودية قد تناكل سبب الأحوال الطبيعية أو نشر بمسور الرمز واحيرا وليس احرا فقد تلاسى أو تحقّق فعل الإنسان لكل ذلك يجب على الدوليين المعنيين بمثل تلك الحدود ، صيانة وإصلاح أو حتى إعادة بناء وتسييد علامات الحدود ابتداء من جديد في موضعها الصحيح ذلك أن وضع علامات الحدود أصلا على سطح الأرض ، سيكون فاقدا لأي جدوى أو معنى ، إذ لم يلزم الطرفان بحمايتها وصيانتها وإصلاحها بل وإعادة بنائها وتسييدها من جديد إذا افترضنا أهمية الداحل في الحدود المعنية ذلك . وقد ذهبت بعض الدول تاريخيا ، في سنن التأكيد على أهمية المحافظة

(٢١) فتنه الرائي بقسمه بموجب الحو- التي وصفتها الاستعمار في ثلاث دول هي السودان والسودان والمغرب الأوسط . كما أن وصف الحو- الذي وصفتها استعمار (حوين) للحدود الشرقية من السودان ونيوبيا ، في قطع ادرو ، قسم الاراضي التي تعتمد عليها قبيلة انوير والادوات إلى قسمين فاجر ، لأكثر من قبيلة انوير تعيش في السودان في مركزي اندصر والبيور وعلى حدود قطع ادرو ، إلا أن هناك عددا معرا من النوير عند عبور السودان إلى داخل الاراضي الانثوية طئب لسرعى ما الادوات فإن تصعيد تقرب بعشر داخل الحدود الانثوية بطر كانب ، حدود السودان الشرقية مع أنثوبيا وإريتريا ، الطبعة الأولى ، الدوحة ، ٢٠٠٠ ، صفحة ١٠٢ .

أما إذا اُنتدِرت العلامات الحدودية أو اختفت مرور الرمائل ، بسبب الأحوال
الطبيعية أو كان التخطيط السابق غير واضح في أحد قطعاته ، وكانت الدولان على
حاشي الحدود على مساعده جدوى وأهميه وصروح الحدود ، فبالا لاي احكام كات او
احرف فان حد ثابت فحدس ، فليس مامها غير الاعلى عني {إعادة وضع علامات
تخطيط} Redefinition of the boundary Marks . اي تخطيط الحدود من جديد في
موقعها القديم على وجه الدقة وهذا سر مهم يرووكون او محصر تخطيط المسور.
السابق ، بالنسبة للجهة الحدود المشتركة المكوبة للفرد بأعاده وضع علامات تخطيط
الحدود فكما عرف أن محصر تخطيط الحدود بصوي على الوصف التفصيلي بخط
الحدود بعد تعليمها على سطح الارض ، سيما وان الوصف يشمل على تفاصيل يمكن
عادتها في الموقع . ومن ثم فإن على الجهة الحدود اعادته وضع علامات تخطيط
الحدود ، كما عدده عامه ، الا ان الام بالوصف السابق للتخصص ، وليس لها ان تعدد فيه اه
غير ، ما لم يتفق الدولان المعينان صراحة أو ضمن على تخصيص جهة إعادته وضع
علامات التخطيط بذلك .

JONES (MUR.) p. 214

(۲۲) اضطر :

Unesco Natural History Series, Vol.266, pp.243.

(٢٢) انظر :

و انظر ايضا معاهدة القامس عشر من يناير ١٩٥٨م بين الاتحاد السوفيتي و افغانستان.

قد يكر أصلاً موجوده في التخطيط السابق . طائف أن ذلك لا يعترض مع إقراره
لتصحيحه لك صف السابق . ويكون هذه الفرصة مفهومه ، مقبولة إذا بين لحيه ان
مواضع علامات السعة على مسافات بعده من بعضها ، حيث يمكن اتفاق جسي
اللمية ، وضع علامات أو نقاط يرشاد بين تلك المسافات لفريق السعة بين علامة
و أخرى ولا شك ان مثل هذا التكتيف ، إنما سم تحقيقاً للمصلحة المشتركة وانعاشه
المرجوة من التخطيط ، ألا وهي توضيح أين تنتهي سيادة دولة ومن أين تبدأ سيادة دولة
أخرى تشترك معها في ذات الخط الحدودي .

وسواء كان الأمر عادة وضع علامات بخطوط الحدود (cartation) أو كن كيف
condensation فإن أهمية اتفاق الدولتين المعنيتين على تنفيذ أي منهما لا تحتاج لتوكيد
شبه ذلك انه بالإضافة الى تحقيق العبة المرحوه أصلاً من الحدود بين الدول ، فإن
العملين مضمونين على بعد قانوني بالغ لأهمية ، وهو أن الدولتين للمعنيين بالحدود
يعرفان بأن الحدود قد سبق تعيينها ونحيطها . مؤدى ذلك ان ايا من الدولتين لا يستطيع
ان يمارع في الوضع القانوني للحدود ، ان أن مازعته مردود عليها بموجب مبدأ
الاعتراض السابق من ناحيه ، وبمفصلي بظرة {الإغلاق} stopped من ناحية أخرى
و قد اكتسب نظرية الإغلاق أهميه بالغة في اتفاق الدولي بشكل عام وفي بر عات
الحدود بصفة خاصة (٢٤).

(٢٤) انظر:

M. J. Gibson - Studies in International Law International and Comparative Law Quarterly ١٩٥٨ P

الباب الخامس عشر

اتفاق السودان وتشاد على الشروع في وضع علامات تخطيط الحدود

- ١- ادعاء السلطات التشادية بأن منطقة قايا أرض تشادية .
- ٢- تبسيط اللجنة الوزارية المشتركة وتفعيل اللجنة الفنية للحدود
- ٣- الطرفان يؤكدان على المعاهدات الموروثة ويتجهان نحو وضع العلامات

مثل ما انتهى حكم ما اصطلح عليه في السودان بحكم الديمقراطية شبه انقلاب عسكري في مايو ١٩٦٩م ، انتهى حكم ما اصطلح عليه بحكم الديمقراطية الناقصة .
عسكري آخر في يوليو ١٩٦٩م ، اشهر {بحكم الإنقاذ} وقد شهدت علاقات الحكم الجديد مع دول الجوار تدهورا في الحمر سواك الأولى من عمره ، كما انه وحد صيدا من اعداء من الاء الأخرى . لكن النظام لم يلب ان ينجح في تحسين علاقات السودان وبخاصة مع دول الجوار .

أما فيما يخص علاقات السودان الحدودية فقد قسبت ثلاثة ملفات الأول هو ملف اسراع الحدودي مع مصر بشأن ملكة حلايب وفي هذا السياق عقد اجتماعات مسرعة عديدة على المستويين الوزاري والقي في الخرطوم والقاهرة ، ولكن لم تصل الى حسم نهائي لهذا الموضوع^(١) . ويمكن القول أن أساسا سياسيه معيه فرضت في الملف بل ونصعيده إلى أزمة حفيضة بين البلدين ، كما ان أساسا سياسيه محسده فرضت إغلاق الملف دون التوصل إلى حل للنزاع .

(١) كما يولف هذا الكتاب مستشارا للجانب السوداني في الاجتماعات التي عقدت على المستويين الوزاري والقي

من جانب آخر حرصت حكومة السودان على فتح ملف الحدود مع إثيوبيا في إطار اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة المتمثلة التي عقدت طوال عقد سبعينات القرن الماضي . لكن إثيوبيا أدبت عدم رغبتها لفتح ملف حجة شعلالي فصبب هاتمه حري . وبالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات بين البلدين ، على خلفية सहون علاقات البلدين مع الجارة المشتركة معهما في حدود دوسة وهي أريبريا ، لأن التمسك المتعقبة مع إثيوبيا ، من إيراد اتفاقية الحدود المشهوره في ١٩١٢ ، مزال بعضها ينتظر الحسم النهائي .

أما بالمسبة لموضوع في حدود السودان العربية ، فقد ورثت حكومة الإقليم دعايات الصراع العناني التشادي وكاتب حر اثره . في اواخر عقد ستينات القرن الماضي ، قد نجحت في وجود قوات معارضة لعائد (أدرين دبي) في داخل الاراضي السودانية من ناحية ودحوا قوة تابعة لحكومة الرئيس (حسين هيري) في منطقة (قايبا) من ناحية أخرى . وقد توسك ذلك الوضع وبخاصة عني أبر سقوط حكم (هيري) وأسيلة (دبي) لمفاهيم الحكم في إجمينا ، أن يتطور لادعاء على أرض سودانية . فعمد استع السلطات السودانية بطويق الوضع في منطقة (قايبا) مع اسطاد السيادة ، فوجئت بادعاء الجانب التشادي أنه لم يسمع بوجوده من حول منطقة (قايبا) بين السودان وشمال وهو ادعاء انطوى على ادعاء الجانب التشادي تبعه منطقة قايبا إلى تساد . ويرر الجانب التصادي ادعاءه على منطقة قاب ، بعدم إثرة حكومة السودان لذلك الموضوع عما كانت محتلة من قبل قوات حسين هيري . وأضاف الجانب التشادي إلى ادعاءه مسوغا آخر هو أن صرورات استراتيجيه وأمية تحتم على السلطات التصاديه السيطرة عليها . وقد سبق الجانب السوداني من جانبه العديد من الردود والمنزرات من بينها أن حكومة السودان سبق أن طلب من هيري إخلاء قابا ، وأن ثمة قوة سودانية قد وضعت لمنع عوده قوات هيري ، بالإضافة إلى أن الإصرار على ابقاء في قايبا بشكل تمسك بالاحتلال . وبالرغم مما ساقه الجانب السوداني من حجج إلا أن الاحتجاج مع الجانب التصادي انتهى إلى

(٢) كتابنا : بعنوان (حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وأريتريا - النزاع الحدودي والمركز القانوني) الطبعة الاولى ، الدوحة ، ٢٠٠٠ ، للصفحات ٢١١-٢٢٦

طريق مسدود. وقد تم تطبيق الوضع لاحقاً على إثر اتصالات على مستوى لدونر
بـ لسحب الرئيس اشادي الجديد لقواته إلى داخل الأراضي السودانية^(١)

يبدو أن مشكلة {قاي} وإدعاء مسؤولين عسكريين أنها أرض تشادية قد شك
بفوس حظر السلطات السودانية من أحج حري كس هك الأمر السلبه على الأمر
في دزفور و المرنه عن الصراعات النسبية البديعة والمجده مع لغير السطم الحاكمه
في بحس وكس عمليات النهب المسح وزواح حاره السلاح والشهري بالاصنافه إلى
إدكاء التعصب القبلي. وكان تقادم الوضع بقيام قوات تشادية بعمليات نهب وسلب داخل
الأراضي السودانية أكرست لأسباب أهمل حكومه السودان مسده عوضه علاقاتها مع
ظام الحكم الجد في ساد. وكانت البداية تنشيط الية اللجنة الوزارية المشتركة، وكذلك
بعمل المجلس الفرعية المبيعه عنها. وبصفة خاصة ألقه ألقه الخاصة بالحدود فهد
عقدت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وساد، أوس اجتماع لها في عهد حكم
الإفاد، في أرباع عشر من فزاير ١٩٩١م. وقد ألفت اللجنة العديد من الموضوعات
بب لاهتمام المشترك مثل الأمن على الحدود والاتفاقيه القصاصة والحوارات والسهره
والجسيمه واللاجئين ومكفحه الصيد غير المشروع ما بالنسبه لموضوع الحدود فهد
ون الطرفان طفا لجلسا المشترك (حول اتفاقيات وبروتوكول العاتس من يناير
١٩٩٤م، والتي تحكم الحدود بين البلدين. واتفا على تكوين لجنة خبراء مشتركة،
وعلى أن تتعد في الخرطوم في الأسبوع الأخير من أبريل ١٩٩١م، لدراسة وتوضيح
معالم الحدود بين البلدين وتحديد مصادر التمويل وعلى أن ترفع تقريراً بأعمالها للدورة
الرابعة {^(٢)

(٣) بحث ألق، أ ح / اشجاني محمد النجدي بعور (عمد بحضيه السود- و مرد على لاس انوطي)
الأكاديميه العسكريه أعليا بشر ف الاساد/ محمد الباقر حبسة، وكس مؤلف هك تكاد هو
المناقش للبحث.

(٤) لمحصير لخدومي لاجتماعات الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة بين السودان وساد- الخرطوم
١٥-١٧ فبراير ١٩٩١م. وفي ألق المجلس ألق على ألق. كل الشاير لآزمه لطبطو الانساق
الخاص بإنشاء لجنة فرعية سودانية تشادية أمعية مشتركة ولى تم التوقيع على تكوينها في
٣ أكتوبر ١٩٨٦م والتي ألق بها معالجة مواضيع الأمن على الحدود.

لقد سارع وزير الداخلية رئيس لجنة الحدود السودانية ، بإصدار قرار ، سارع
 التاسع عشر من مارس ١٩٩١م ، بتكوين الجانب السوداني في لجنة الخبراء المشتركة
 مما يعكس بوضوح حرص السودان على تفعيل الاتفاق الخاص بموضوع الحدود
 وإطلاقاً من ذلك القرار أعد الجانب السوداني في لجنة خبراء الحدود - تقرير صاف
 ومشار عن الحدود - المشتركة مع ليبيا استعداداً ومهدداً لإجماع مع الجانب الليبي
 وقد سارع التقرير لسمات الأساس للحدود من ليبيا وردت من الليبي ذات إلى
 عدم الاستقرار في الحدود وتفاقم الحالة الأمنية وصاعد المشكلات ، إلى الصراع الليبي
 الداخلي واستغلال العناصر غير الموالية للسلطة الحاكمة في ليبيا لأراضي السودان به حيل
 قيامها بعمليات مدهشة للسلطة .

من جانب آخر هناك خلافات اللاحقة الشاذين إلى داخل السودان بسبب الحدود
 وانصحر الذي صرب الإحراء الشمالية والوسطى من ليبيا وهناك ساحة الأحرار من
 الغلبة نيجة لولاها أو مدهشة للسلطة و للعناصر المعرصة . كما أن هناك روح
 تجارة السرح والتهب المسح والهرب بصاف إلى كل ذلك سرح الشمس الأول هو
 الصراع الليبي الليبي ودعم الليبي غير الأراضي السودانية وبخاصة خلال
 مرحلة الصراع الحدودي بين ليبيا وشيد حول {قطاع اورو} والأمر الليبي هو لاحككت
 الناس عن عدم وجود معالم واضحة للحدود لاندثرها بمرور الزمن أو بفعل فاعل^(٥)

ولاحظت اللجنة في سياق وضع خطه إعادة حفظ الحدود ، طول الحدود بين
 البلدين إذ بلغ حوالي ١٣٠٠ كيلومتر ، وأن أحرار كبيره منها كان كـ حائضه من
 أسكن ، وبخاصة القطاع الذي يمد من وادي هور وحى تملعى الثلاثي لحدود ليبيا
 السودان وتساد وليبيا . وبسبب لتعاقب إعادة التخطيط الباغظة رأب انتجته أن يحصر
 تعمل في الأساس على خط الحدود في المناطق التي بها مشاكل ، أو التي يوقع ظهور
 نزاعات بها ، وهي تشمل بشكل عام مناطق الزراعة والرعي والصيد ، وذلك لتكثيف
 علامات الحدود ووضع علامات للإرشاد على مسافات معقولة في غسه
 لأحرار ، أي من التملعى الثلاثي الجنوبي في {تيزي} وحى وادي هور من جانب أحرار

(٥) قرار لجنة خبراء الحدود بين السودان وليبيا ، الجانب السوداني ، الخرطوم ١٦/٥/١٩٩١م. بالرغم
 من أن تقرير جنوب السودان - ليبيا ، لا يفي بمتطلبات التقييم من حيث
 والمهندس محمد بكر آدم معقلاً مصلحة المساحة السودانية

وصب اللحية تركيز عملية إعادة التخطيط في القطر الحدودي الممتد من المنفى الثلاثي في {ميري} وحتى {خور برنقا} على أساس أن هذه المنطقة تسمى منطقة {قاي} التي سعت السلطات السوادية بسط ادعاء عليها ومنطقة {انزيلي} التي صنعت بماء ارد مائه جعلها جاذبة للزراعة والمزارعين .

وتأسيسا على كل ذلك اقترح اللحية ان يتم العمل على مرحلتين . الاولى من المنفى الثلاثي بين السودان وسائر أفريقيا الوسطى . وما المرحلة الثانية فإبها تشمل الحدود من {خور برنقا} وحتى المنفى الثلاثي للحدود بين السودان وتشاد وليبيا . ومما لا شك فيه ان قلة العقبان الطبيعية في معظم اجزاء هذا القطاع من الحدود ، وما يد بشأن إعادة تخطيط الحدود في عام ١٩٦٢م ، قد شجع اللجنة على فتراح إعادة تخطيط هذا القطاع (٦).

واللافت أن التقرير واضح أن المهمة التي يجب ان يتم تطوي عل شمس . الاول {إعادة تخطيط الحدود} . والثاني {تكتيف الحدود} . ولم يفت التقرير بالطرح أن عدم مبرايه مقصده شملت التصوير الجوي لمنطقة الحدود واستكشاف في مناطق الحدود بالاسعاع بالصورة الجوية ، ورصد نقاط الحدود لتحديد المواقع ، وساء علامات بأنه على طول الحدود كما شملت المبرايه المقترحة لذلك العمل تكوين فرق الحقول وما يتطلبه من مهندسين وجدرجة وسائقين وعمال موفيين وممرصين ورجال حراسه وذلك بالإضافة إلى العربات والمعدات التي تشمل أجهزة الفياسات الطويلة والفصيرة وبصريات رصد الروايا وبطاريات الحيط وبوصلات وكشافات الرصد الليلي وأجهزة اتصال قصيرة المدى وطويلة المدى ومولدات كهربائية وبطاريات وأجهزة لمرء البطاريات والاب حاسة . يصاغ إلى كل ذلك قيمة الوفود والمرتكب والدلات

وبالنظر إلى هذا التفصيل يتضح أن الجانب السوداني قد اعد تقريراً صافياً شارحاً لمهمته محدداً لحاجاته موضعاً لأولوياته الامر الذي يمكنه من أداء مهمته خير أداء . يبدو من هذا الاستعداد للولوج في عملية تخطيط الحدود ، أن العملية ليست صعبة ومعقدة فقط نسب الجغرافيا الطبيعية لمناطق الحدود ، بل أيضاً هي باهظة التكاليف والنفقات الماسه وبقيت أن تلك هي الأسباب الأساسية التي جعلت العالبيه العظمى من الحدود بين الدول في أفريقيا غير محططة على الطبيعة

(٦) نفس المصدر السابق

الباب السادس عشر

إعادة وضع علامات تخطيط الحدود المشتركة بين السودان ونشاد

- ١- اللجنة الفنية تقسم المرحلة الأولى إلى ثلاثة قطاعات .
- ٢- الوصف التفصيلي للحدود بعد إعادة وضع علاماتها على الأرض .
- ٣- إنشاء لجنة مشتركة لحماية علامات الحدود وصيانتها .
- ٤- معالجة أوضاع المواطنين المتأثرين بإعادة تخطيط الحدود .
- ٥- الاتفاق على المضي قدماً لتكملة المرحلة الأخيرة
- ٦- اعتماد الدولتين لمحضر وضع علامات الحدود بين البلدين .

بالرغم من أن اللجنة الوردية المشتركة بين السودان ونشاد التي انعقدت في فبراير ١٩٩١م في الخرطوم ، كانت قد قررت عقد اجتماعها التالي في ١٩٩٢م ، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا في سبتمبر ١٩٩٤م وفي الخرطوم أيضاً . وكما حدث في الاجتماع السابق ناقشت اللجنة العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها مسائل الأمر على الحدود ومسائل الوضع القانوني للحدود، وقد اتفق الطرفان، في مجال مسائل الأمر على الحدود ، على زيادة تبادل المعلومات الأمنية لمواجهة تواجد المجموعات المسلحة وعصابات النهب المسلح التي تمارس التخريب في المناطق الحدودية . وكذلك اتفقا على مواجهة الأعمال الخارجة عن القانون وكافة الأنشطة العدائية التي تهدد أمن كل من

البلدين . وتعيداً لهذه الاستحقاقات اتفق الجانبان على تنشيط اللجنة الفرعية المشتركة للأمن بين البلدين والتي كانت قد كونت لمثل هذه الأغراض (١).

أما بالنسبة للأوضاع القانونية للحدود فقد أكد الطرفان على التزامهما باحترام كافة الاتفاقيات والمواثيق التي تحكم الحدود بين البلدين وبصفة خاصة بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط الملحقة به . واتفق الطرفان أيضاً على {إعادة وضع علامات الحدود في أماكنها وفقاً للمواثيق المذكورة سلفاً} . وسعيداً لذلك اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة من الخبراء لوضع علامات الحدود على الطبيعة وحرصاً من الحاسن على المصير فدماً في مسألة إعادة تخطيط الحدود فقد تم الاتفاق على أن : {تجتمع لجنة الخبراء المشتركة في أبيشي خلال أكتوبر ١٩٩٤م . وأن يقوم الطرفان بتمويل تنفيذ العمل بصورة مشتركة بين البلدين وعلى أن يهيئ الطرفان أفضل الظروف لإنجاح مسألة إعادة تخطيط الحدود} (٢) .

وهكذا يسو واصحاً من محضر اجتماع سبتمبر ١٩٩٤م للجنة الوزارية المشتركة ، أن السودان قد حقق تقدماً كبيراً منصبو إليه فقد أكد الطرفان على المواثيق الموروثة وبصفة خاصة بروتوكول العاشر من يناير ١٩٩٤م . ثم إن المحضر أكد على رؤية السودان بأن الحدود قد تم تخطيطها سلفاً وأن المطلوب هو إعادة وضع معالمها التي إندثرت أو احتكت سواء بمرور الزمن أو بفعل فاعل .

وبالفعل عقدت لجنة خبراء الحدود المشتركة بين السودان وتنساق اجتماعها المقرر في أبيشي عاصمة محافظته وأبي في جمهورية شاد في أكتوبر ١٩٩٤م . وكما ورد في التقرير الحاملي لاجتماع الخبراء فقد اتفق الحاسن {على استخدام الخريط الملحقة ببروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م كوثيقة وحيدة يتم الرجوع إليها وفي حالة مواجهة غفبات يتم الرجوع لنصوص البروتوكول} . كما اتفق الجانبان على تحديد ثلاث مسطوح حدودية بحيث تكون لها الأولوية في عمله إعادة وضع العلامات وهي

(١) محضر اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وبنما في بوربي الرابعة ، ١٥ - ١٩ سبتمبر ١٩٩٤م . وبالرغم من أن الاجتماعات قرأسها وزيراً خارجية البلدين ، إلا أن اللين وفقاً على المحضر هو السب الأول لرئيس الجمهورية في السودان ورتين وزراء تنساق مما يعكس مدى اهتمام السودانين بتسار العلاقات بينهما .

(٢) وهذا ما نص عليه بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م في بنوده العامة .

١ المنطقة الجنوبية - وتمتد من الملتقى الثلاثي لحدود السودان و تشاد و إفريقيا الوسطى حتى تقاطع {وادي صالح} مع {وادي أزوم} .

٢ المنطقة الوسطى : وتمتد من {بئر كوجان} حتى {جبل انباتا} مروراً بـ {أم بلنج} .

٣ المنطقة الشمالية - ويقصد بها منطقة {كُلبس} التي تمتد إلى ما يقارب {٥٠} كيلومتر شمالي كُلبس و {٥٠} كيلومتر إلى الجنوب منها ،^(٣).

من جانب آخر انتفت لجهة الخبراء من حيث المد ، على إعداده وصنع {٣٣} علامة حدودية و {١٢} قصة موصوفة في البروتوكول بمعالم طبيعية ، مثل احداث والوديان والتي سحدد إحداثياتها في الموقع . كما انفق ايضا على مبدأ كثيف Condensation العلامات في الجنوب بين مشيحي {فلقورو} و {سسينيار} وبحسباً من {حرارة} حتى {ملم} مروراً بمنطقة {قاي} . وأقرت اللجنة ان يكون الكثيف في المنطقة الوسطى بين مشيحي {وادي كجا} و {كولوي} وذلك في المنطقة الممتدة من {بئر كوجان} حتى {وادي نياتا} مروراً بـ {أم بلنج} و {أم دافوق}

كما انتفت اللجنة على اعتماد العلامات الحدودية والواعها وظف للتركوي المرفوع مع تقرير اللجنة برمز الشكل {C} للعلامة الأساسية والشكل {P} يرمز لعلامة التكيف ويرمز الشكل {D} للعلامة الجبلية . ويرمز الشكل {F} لشاهد على جاني الوادي وبالنسبة لرقم العلامات فقد اعتمدت اللجنة لكل علامة أربعة ارقام يشير الارتفاع من جهة اليمين للجهة التي صنعت فيها العلامة ، وبوصفح الرقمان من جهة اليسار الرقم المنسلسل للعلامة . واعتمدت اللجنة ترميم علامات التكيف من الرقم {واحد} وحتى نهايتها بتسلسل مطرد . وانتفت اللجنة على ان يكتب في كل علامة خط الطول والعرض بالإضافة الى الحرف {S} في اتحاد السودان والحرف {T} في اتجاه تشاد^(٤)

(٣) التقرير الختامي لاجتماعات لجنة خبراء الحدود السودانية تشادية المستركة بالاسمى من يوم ٢٣ /١٠/١٩٩٤م

(٤) نفتت اللجنة على ان تكتبه الكبة لـ لا اعتمد وعلامات في حدود {٥٠} الف دولار مريكي و . بعد كل بنت فببب بالاجهه ضرورية لانحر انعم سربطه ان يكون لاجهه المستخدمة من غير الصريف كمن انتفت على ان يرد كل طرف بمقتضيات فربقه على وبتوير فوه مدبر اني بحثاه من جبهه واحبر وبتير اخر انقلب لجهة على ان يبتير الصروف كلغه العلامات الحدودية ، لا اعتمد مدصحه وكثت بكفه المود والشعاب فوجسته بفر انصهر انصهر

وهكذا بالتأسيس على تقرير لجنة الخبراء المشتركه بالشقي في أكتوبر ١٩٢٤م
والتر ما تالاتفاقيات والمنكرات المتبادلة والمواثيق ذات النصله بالحدود بين البلدين
والحديد في بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م الحرايط المسجده به ، سررعت اللجنة
الخبه المشتركه بإعداده تحديد معالم الحدود وإعداده وضع علامات الحطيط على الطسعه
اعمالها انهاء من ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م ولكن يبدو ان اللجنة قد ووجهت في دانه مهمتها
مسانه تحدد نقطه الانطلاق الامر الذي -عنه لدرجوع إلى رئيسي الجانبين في الناحيه
الغيه بتوافق على نقطه البدء ، وبالتن فقد اتفق رئيس الجانبين ، بناء على توصيه
الخير من الجانبين ، على ان تكون العلامه بحجوسه رقم {٤٩/١} على نقطه {وادي
اروم} و {وادي صالح} هي العلامه المتفق عليها كسمر لبدء عده وضع نقطه العلامات
الحدوسه لآخرى^(٥) ومن ثم فقد ذات اللجنة عملها في الناحيه من ديسمبر ١٩٩٢م ،
والذي استغرق قرابة الأربعة أشهر ، حيث انتهت من تنفيذ أعمال إعادة وضع علامات
حطيط الحدود في المرحله الأولى في اناس عشر من مارس ١٩٩٥م^(٦) وقد حسب
الخبه مهمتها مديا وسجلت احديت ما قدمت له باستعمال مسجلات حبوبسيه كم
م تحديد نقط لتكيف حسب الإحداثيات المحسونه من الحرايط المسجده بالتبروكول
وإلى بحكم عدها التداخل السكاني بالمنطقه والمسافات بين العلامات الاسسيه بصاف
الى ذلك قامت اللجنة ببناء العلامات واسطه الأسمنت المسلح مباشرة منه من كل دونه
، وقد تم تنفيذ المرحله الأولى من إعداده وضع علامات حطيط الحدود بين
البلدين في ثلاث مناطق وذلك على النحو التالي :-

أولاً المنطقة الجنوبية :-

يمتد هذا القطاع من {بحيرة تيسي} حوياً حتى نقاط وادي كجا مع وادي أزوم
رأي المنطقه الوارده في الجزء الثاني الفقرة {٤} إلى الجزء الثالث الفقرة {R} من
بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م ويبدأ هذا القطاع من بحيره تيسي إلا أن اللجنة لم
تتمكن من تحديد هذه النقطه الثلاثيه بسب غياب جمهوريه أفريقيا الوسطى وهي الطرف

(٥) محضر الجانبين السوداني والنيابتي الصادر في فبراير في جمهوريه تشاد - تاريخ التاسع
والعشرين من ديسمبر ١٩٩٤م والموقع من قبل رئيسي الجانبين .

(٦) محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤م - ١٨ مارس ١٩٩٥م .

نائب في هذه العلامة . وتشمل هذه المنطقة واحدا وعشرين علامة أساسية من بينها سبع علامات جبلية نصف يرميل واثنان وأربعون علامة تكثيف وسنة شواهد .

وببدا بوصف التفصيلي لهذه المنطقة من قمة جبل كبلي حيث نجه الحدود في خط مسقيم إلى موقع عرب - حره {أنزيلي} ثم نجه خط الحدود في خط مسقيم إلى قمة {حجر درفا} الذي يقع في اساحية السماله العربيه لسلسة جبال {ماسنق} وسير الحدود من الموقع السابق في خط مسقيم إلى أعلى جبل اري {بانقير} . ونجه الحدود من الموقع السابق في خط مسقيم جنوب غرب {مردف} لسواحه إلى حيث الموقع المشار اليه في التروكوكول بـ {Conservation Res} ونجه الحدود من الموقع السابق شمالا في خط مسقيم إلى حيث حل {كنوا} ونجه الحدود من الموقع السابق في خط مسقيم بحسه العرب إلى قمة حجر {تقولا} ثم نجه الحدود من الموقع السابق في خط مسقيم حسب منقى وادي {لوجوكو} مع وادي {ماتقرا} وسير الحدود من الموقع السابق في خط مسقيم إلى حيث منتصف الطريق الواصل بين قرية {لوجوكو} وجبل {مندايا} . ومن الموقع السابق سير الحدود حيث يمر موقع يقع جنوب غرب قرية {تماسي} اسودائه ونجه خط الحدود من الموقع السابق وهو يمر بموقع حدودي ساراه في التروكوكول باسم سجره {المرايا} ومن الموقع السابق نجه الحدود في خط مسقيم إلى حيث الموقع المشار اليه في التروكوكول بـ حجر {داكوندي} {قمة حجر داكوندي} ونجه الحدود من الموقع السابق إلى قمة حجر {ميرسي} ومن الموقع السابق سير الحدود في خط مسقيم إلى حيث الموقع المشار اليه في التروكوكول باسم {Claring} {القرنية} ثم نجه الحدود في خط مسقيم إلى موقع {الشجرة} الحدودية . وسير الحدود من حيث إلى حيث قمة حب {هقرا} . ومن الموقع السابق نجه خط الحدود في خط مسقيم إلى حيث موقع سجره {الحمضة} وسير الحدود من الموقع السابق شمالا إلى حيث الموقع الحدودي الذي يقع في منتصف مجرى {وادي صالح} مع الخط الفاصل بين الموقع السابق وموقع {حجر زرا} ومن الموقع السابق نجه الحدود ناحية الغرب منسعه {وادي صالح} حتى تقاطعه مع {وادي أزوم} وسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث منقى {وادي كجا} مع {وادي أزوم} . ثم نجه خط الحدود من الموقع السابق إلى حيث الموقع الذي يحمل الرقم {١/٢٠٩٥} (٧).

(٧) النصير السابق

ثانياً : المنطقة الوسطى :

يمتد القطاع الحدودي في هذه النطقة من ملقى وادي {يئر كونجان} مع وادي كجا} وحتى النقاء {وادي كجا} مع الحدود الدولية . وقد تم جاء العلامات مناسب طبعاً لموجّهات الحزم الرابع الفقرة {٨} حتى الفقرة {١} من برونوكول العنصر من يناير ١٩٢٤ وهي شملت على اثني عشر علامة أساسية من بينها أربع ، علماً بأن العلامة الرابعة بيت عام ١٩٦٢م . كما يت بمالي نقاط طبيعته وأربع عشرة نقطة كثيره بالإضافة إلى عشرة شواهد .

ويبدأ الوصف التفصيلي للحدود في هذه المنطقة من نقطع وادي {يئر كونجان} مع {وادي كجا} حيث تسير الحدود شمالاً مع منتصف وادي {يئر كونجان} حتى تقاطع وادي {يئر كونجان} مع الحدود الدولية . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق إلى ناحية الشمال إلى قمة الجنوبية لجبل {قونقري} ومن الموقع السابق تتجه الحدود إلى حب قمة الشمالية لجبل {قونقري} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث قمة جبل {انجنون} . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق إلى قمة {جبل البار} ومن الموقع السابق تتجه الحدود إلى حيث أعلى قمة في سلسلة {جبل تاري} وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث المحنى الذي يحمل الرقم {٢٨٩٥} ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث قمة {جبل أنيانا} . ثم تتجه الحدود إلى قرية {ام ضقل} التباديه و {باردي} التباديه . من الموقع السابق تسير الحدود حتى جبل {هنقرا} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث ملقى {وادي كجا} مع الحدود الدولية

ثالثاً : المنطقة الشمالية :

ويبدأ الوصف التفصيلي لهذا القطاع الحدودي من الموقع رقم {٣٣٩٥} المسار إليه في الحرائط الملحقة بالبرونوكول بـ {Cor spicuous Trac} ثم تتجه الحدود من الموقع السابق بمر بانمحص الذي يقع بين {جبل زفيدا} و {جبل كركوبا} إلى الموقع الذي يحمل الرقم {٣٤٩٥} ثم تسير الحدود من الموقع السابق جهة الشمال إلى حيث قمة {جبل ابو لجسام} ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم إلى حيث قمة {جبل كسكتس} وتسير الحدود من الموقع السابق ناحية الشمال الشرقي في خط مستقيم إلى حيث {الصحرة}

المشار إليها في التروتوكول بـ {١٠٩M} ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم حيث القمة الجنوبية {جبل أوم} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم عبر منتصف {الهضبة} إلى حيث قمة {جبل أوم} . ومن الموقع السابق تتبع الحدود الهضبة من الجنوب إلى الشمال في خط مستقيم إلى حيث بار {قوز بدين} وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث {رهد مقدد} الذي يحمل الرقم {٤١٩٥} ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث محرى {وادي بويزا} . وتتجه الحدود من الموقع السابق مع محرى {وادي بويزا} إلى {آبار بويزا} . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث {حجر درو} وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث القمة الجنوبية من سلسلة {جبل مورا} MURRA ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث القمة الشمالية الشرقية والتي تشار إليها في التروتوكول بـ {١١٢٩M} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث الموقع {٤٧٩٥} . ومن الموقع السابق يسير الخط الحدودي في خط مستقيم إلى حيث {قوز ممريكو} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث {قوز حمال هرو} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود ناحية غرب الشمال الشرقي إلى {رهد عرديب} وسجّه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى {حجر كنش} ومن الموقع السابق تسير الحدود لتمر بـ {رهد نبقايه} . وتسير الحدود في خط مستقيم من الموقع السابق إلى {رهد جبر} ومن الموقع السابق تسير الحدود مسبعة محرى {وادي برنقالا} إلى حيث الموقع الذي يحمل الرقم {٥٤٩٥} ثم تتجه الحدود في خط مستقيم مسرفة عن الموقع السابق إلى حيث {رهد دقوي} ومن الموقع السابق تتجه خط الحدود شرقاً إلى حيث {رهد شوراك} ويسير الخط الحدودي من الموقع السابق ناحية الشمال الشرقي في خط مستقيم إلى حيث الموقع المشار إليه في التروتوكول بـ {Supa Mark} ثم تتجه الخط الحدودي في خط مستقيم إلى موقع في منتصف المسافة بين {جبل سندي} و {جبل وسطاني} ومن الموقع السابق يتجه الخط الحدودي في خط مستقيم إلى موقع يقع غرب قرية {جرجيرة} ويحمل الرقم {٥٩٩٥} ^(٨) .

ذلك هو الوصف التفصيلي لإعادة تحطيط المرحلة الأولى من الحدود المشتركة بين السودان وتسد وكما ورد في محضر إعادة وضع علامات تحطيط الحدود في

(٨) المصدر السابق

الفترة من ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤م إلى ١٨ مارس ١٩٩٥م ، إن تنفيذ العمل قد تم في مهامهم واستجاء تأخير من قبل الفريقين . وتم توجّه الفريق نفسه أية مشاكل في التخطيط في القطاعين الجنوبي والشمالي حيث اسباب العمل بصورة طيبة غذا ما حب في مصفه {مدوا} الواقعة في القطاع الأوسط . وقد اتفق الفريقان القيين على بناء خمس علامات تكيف في المنطقة الواقعة بين تقاطع {وادي كجا} مع {وادي بنتر كوتجان} ونقاط وادي بنتر كوتجان مع الحدود الدولية . كما تم بناء ثلاث منها في شكل شواهد على جانبي الوادي من ناحية تقاطعه مع {وادي كجا} . وقد احب لها احداثيات بي أنه لم يتم تحديد علامتي التكيف المتعينين اللذين نلح المسافة بينهما حوالي أربعة كيلومترات . وقد رأي الفريق رفعها للجنة المسابعة لمعالجة أمرها . وقد تضمن المحضر تحديد المسافات بين المواقع والنقاط وتحديد الاتجاهات وإحداثيات المواقع والنقاط بحطوط الطول وحطوط العرض الأمر الذي جعل انبات المواقع والنقاط سهلا وميسرا في الحاضر والمستقبل^(٩).

وتتويجا لذلك العمل الكبير والهام الذي قامت به اللجنة الفقه المشتركة بين البلدين، عقدت اللجنة الوراقية المشتركة اجتماعها الرابع خلال الفترة من السابع والعشرين من سبتمبر إلى الثالث من أكتوبر ١٩٩٥م في الخرطوم وبعد مداوولات سادتها روح الصداقة والأخوة والىفاهم المشترك اتفق الطرفان على أربع مسائل بالعه الأهمنة وذلك على النحو التالي^(١٠).

أولا : اعتمد الطرفان محضر أعمال إعادة وضع العلامات الحدودية المقدم من الفريق الفني المشترك بين البلدين والمستند على بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والحرائط الملحقة به .

ثانيا : اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة لحمايه علامات الحدود بين البلدين وعلى أن تختص بـ :-

١ . الكشف الدوري على علامات الحدود بين البلدين .

(٩) المصدر السابق.

(١٠) محضر اتفاق بين حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية تشاد ، الخرطوم في الثالث من أكتوبر ١٩٩٥م.

٢. تبادل المعلومات المتعلقة بحالة تلك العلامات .

٣. احاد جميع السائير المارمه لتأشير حماسة تلك العلامات وإعادته العلامات التي قد تحول عن مواقعها أو تلف ، الى موقعها الاصلي وقد لإحداثيات المنفق عليها، كما اتفق الطرفان على ان يشكل اللحنه المكلفه بالمحافظة على العلامات الحدودية من وريرة لداخليه والجهات العبة {المساحة} والأجهزة الامنيه بالإضافة إلى السلطات المحلية بما في ذلك الإدارة المحلية في المناطق الحدودية .

ثالثا - بهدف معالجة أوضاع المواطنين المتأثرين بوضع العلامات الحدودية اتفق الطرفان على عدة أمور أهمها:

١. منح للسودانيين الذين دخلوا في تشاد نتيجة لعمليات المسح التي تمت ، وكذلك التشاديين الذين دخلوا في السودان ، مهلة رمسية قدرها (١٢) شهراً اعتباراً من تاريخ توقيع المحضر ليقرروا بصفه نهائية حقهم في اتخاذ أماكن إقامتهم الدائمة في أي من البلدين .

٢. يكون السودانيون الذي قرروا اتخاذ أماكن إقامة لهم في تشاد خاضعين للقوانين التشادية وتسري عليهم أحكام القانون التشادي . وكذلك الحال بالنسبة للتشاديين الذي اختاروا السودان مكان إقامتهم فإنهم يخضعون بذلك للقوانين السودانية وتسري عليهم أحكامها

٣. ضمان استمرار المزايا التي كانت متاحة لرعايا البلدين على جانبي الحدود عند إعادة وضع العلامات الحدودية، أي المزايا المتعلقة بالزراعة والرعي والشرب والمسير وتبادل المحاصيل مع احترام القوانين واللوائح السائدة في البلدين.

رابعا - اتفق الطرفان على تكمله وضع علامات الحدود المنقبة بواسطة اللجنة العبة المشتركة بذات الأسس السابقة^(١١).

(١١) المصدر السابق

هكذا بوجت اللجنة الورارية أعمال اللجنة الفنية المشتركة باعتمادها لمحضر إعادة علامات الحدود بين السودان وتشاد. وكما لاحظنا فقد أقرت اللجنة الورارية مسائل بالعنصر الأهمية مثل تلك التي تتعلق بالمحافظة على العلامات الحدودية وصيانتها . ذلك أن العمل الصحيح الذي قامت به اللجنة الفنية يكون عديماً للجندوى إذا لم يتعاهد الطرفان على حمايته. كما عالجت اللجنة الورارية الآثار المترتبة عن عملية إعادة وضع علامات الحدود بالنسبة لرعايا البلدين وذلك بمراعاة {الحقوق المكتسبة} Acquired-Rights والمتعلقة بالزراعة والرعي والشرب والمسير وتبادل المحاصيل على أساس التبادلية Reciprocity يضاف إلى ذلك حرص الطرفين على مواصلة جهودهما المشتركة لإكمال وضع علامات الحدود المثبتة بذات الأسس السابقة . ولا شك أن هذا الحرص بعكس مدى قناعه والبرام السولتين بما قام به بالنسبة لحدودهما المشتركة . وإصرارهما على المضي قدماً لتكملة المرحلة الثانية^(١٢).

(١٢) إصرار السودان - فلوب دافنديق عمي محضر اتفاق بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد لسنة ١٩٩٦م بتاريخ ٥ يناير بعد إكمال كل الإجراءات الدستورية

الباب السابع عشر

إصرار الدولتين لتكملة إعادة وضع العلامات الحدودية

- ١- عدم الدقة في صياغة الوثائق القانونية يعكس عدم الحرفية
- ٢- اتفلات الأوضاع الأمنية في دارفور يحول دون المضي في المرحلة الثانية
- ٣- الحكومة السودانية تقوم بدور لافق في سبيل تهدئة الأوضاع الحدودية.

كانت اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وتشاد شبه منظمه في افره ما بين ٩١ - ١٩٩٥ م . ولكن يبدو أن نزاد محاصر الاتفاق على اعادة وضع علامات تحطيط الحدود بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٥ م ، هذا من تواتر تلك الاجتماعات . شاهدت على ذلك أن الاجتماع الخامس للجنة الوزارية المشتركة لم يسر عفه الا في الثالث عشر من فبراير ١٩٩٩ م في اجنبيا عاصمه ساد أي بعد ربع سنوات من الاجتماع السابق ^(١) . وقد ناقش الاجتماع جدول أعمال واسع المدى ، فقد شمل المسائل السياسية والقضايا الأمنية والمسائل الاقتصادية والحربية والتعاون الثقافي والعلمي والإعلامي . وشملت المسائل السياسية والقضايا الأمنية أربعة موضوعات هي التعاون السياسي والقضايا الأمنية ومسائل اللاجئين ^(٢) والمسائل الحدودية

(١) محاصر اجتماع الدورة الخامسة لجنة الوزارية المشتركة بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد .
اجنبيا من ١٠ إلى ١٣ فبراير ١٩٩٩ م .

(٢) اتفق الطرفان على تطبيق اتفاقية تسليم المجرمين المبرمة بين البلدين منذ عام ١٩٦٥ م .

لقد شهدت السنوات الأخيرة من انقراض الماضي عدم استقرار أوضاع في ولايات
 - زفور - لذلك اتفق الطرفان السوداني والتسدي ، في إطار القضايا الأمنية على زيادة
 تبادل المعلومات الأمنية ، لمواجهة المجموعات المسلحة وعضيات الهب المسلح التي
 يمارس الحريب في المناطق الحدودية بالإضافة إلى مواجهة الأفعال والأنشطة العدائية
 التي يهدد أمن البلدين ، وتعبلاً لذلك أعرب الطرفان عن عزمهما على تنشيط اللجنة
 الفرعية المشتركة بين البلدين والمكلفة بالمسائل الأمنية في الحدود المشتركة بين البلدين
 والمكلفة بالمسائل الأمنية في الحدود والمكونة منذ ١٩٨٦ م ، وابط بالجنة الأمنية معالجته
 المشاكل الناتجة عن الصراعات القبلية الناشئة عن حالات اللجوء وانتشار حمل السلاح .
 وحدد الطرفان تأييدهما لافتراح سابق بإنشاء مراكز عسكرية على حدود الدولتين والقضاء
 على دوريه مشتركة لتنشيط حدود البلدين . وفي هذا السياق اشترط على القوات
 المسلحة التي في حالة تعقب للعضيات داخل حدود الدولة الأخرى، الاتصال أولاً
 بالسلطات الإقليمية والحدودية للطرف الآخر . وأكد الطرفان أن مسائل اللاجئين تمثل
 اهتماماً خاصاً للدولتين . وفي هذا الإطار عرأ الجانب التسادي وجود لاجئين سودانيين
 داخل حدود بلاده للصراع القبلي بين {العرب} و {المساليت} السودانيين^(١) . واتفقا على
 استقبال ومساعدة اللاجئين في أراضي الدولتين وفقاً للمعاهدات والمواثيق الدولية
 والإقليمية ، وعدم استغلالهم في الممارسات المسلحة بواسطة المعارضة لزعزعه وإثارة
 الاضطرابات الأمنية في البلد الأصل^(٢).

أما بالنسبة للمسائل المتعلقة بالموضع القانوني للحدود على سطح الأرض فقد حدد
 الطرفان التزمهما باحترام كل الاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بالحدود بين البلدين وبخاصة
 {اتفاقية} العاشر من يناير ١٩٢٤ م والخرائط المرفقة معها^(٣) واتفق الطرفان على
 تكمله بفتح إعادة {ترسيم} الحدود طبقاً للوثائق الواردة في الاتفاقية على أن يقوم الجانب
 التسادي بسعة لجنة الحراء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من توقيع المحضر ، وذلك
 لوضع برنامج عمل محدد لما تنفي من أعمال وإيجاد حلول لمشكلة {سدوي} وغيرها .

(٣) يقصد بالعرب الفصل ذات الحدود العربية

(٤) المصدر المذكور في رقم (١) .

(٥) الصحيح هو (بروتوكول) العاشر من يناير وليس {اتفاقية} الأمر الذي يعكس عدم الفهم والتفسير
 الخرافية في صياغة الوثائق القانونية

وفي هذا الصدد اتفق الطرفان على تجديد صلاحية لجنة المباحة في المناطق الحدودية وسيسيط لجنة حماية العلامات الحدودية التي اتفق عليها في الاجتماع الوزاري الحاضر — (ترسيم الحدود) بين البلدين الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩٥ م . وأخيراً ليس احراز اتفاق الطرفين على دعوة جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في (ترسيم) الحدود المشتركة لمثلث تيمبي^(١).

ويلاحظ عدم الدقة في صياغة محضر اجتماع الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين الصادر في اجمينا في الثالث عشر من فبراير ١٩٩٩ م . فقد استعمل المحضر كلمة {اتفاقية} ١٩٢٤م بدلاً عن كلمة {بروتوكول} . كما استعمل عبارة {إعادة ترسيم الحدود} والصحيح هو {إعادة وضع علامات تخطيط الحدود} . نجد أن المحضر تحدث عن الاجتماع الوزاري الحاضر بترسيم الحدود والصحيح هو الاجتماع الوزاري الحاضر (باعتقاد محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد) . وبطبيعة الحال ليس سائغاً أن تتضمن وثيقة رسمية خاصة بأمور بالغة الأهمية مثل أمور الحدود الدولية كل هذه الأخطاء الأمر الذي يعكس عدم الدقة وافتقار الحرفية في وثيقة رسمية.

وتنفيذاً لما اتفقت عليه اللجنة الوزارية المشتركة في اجتماع فبراير ١٩٩٩ م عودت اللجنة الأمنية اجتماعاً في سبتمبر ١٩٩٩ م^(٢) ، برئاسة وزيرى الداخلية في البلدين . وكما يدل اسمها فقد ناقشت اللجنة الوزارية المشاكل الأمنية والحدودية واللاحئين ، وفي ذلك السياق أكد للجنة تعهد ما اتفق عليه في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بشأن تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة النهب المسلح . وأكد الجانبان على الالتزام بالصوابط الخاصة بالعمليات المشتركة وكذلك الصوابط الخاصة بمطاردة المجرمين ، من حيث وحوب مراعاة الإبلاغ المسبق عن الهدف المطارد من الحائنين . ومن بين تلك الصوابط مراعاة أن يكون حجم القوانين متكافئاً بأن تكون القيادة للدولة التي يجري فيها تنفيذ العمل العسكري المشترك .

(١) لا يجوز ، لأن على ملتي ثلاثي لحدود لا ينفذ الدول الثلاث معية سحب مك المنطقة
(٢) يلاحظ أن محضر اللجنة الأمنية المشتركة بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ١٩٩٩/٩/٢٧م لم يتضمن ذكر المكان الذي عقد فيه الاجتماع وهو مثال آخر لعدم الدقة وافتقار الحرفية في صياغة الوثائق القانونية.

أما بالنسبة للحدود - فقد اتفق الجانبان على متابعة أعمال {ترسيم} الحدود - وفق الاتفاقيات والمعاهدات المعتمدة بالحدود بين البلدين خاصة {اتفاقية} العسر من سنة ١٩٢٢م والحرائط المرفقة معها . كما اتفق الجانبان على تجديد {١٢} نقشه رئيسه و {٨٠} نقشه وسطية على أن يبدأ تحديد هذه النقاط اعتباراً من نقشه رقم {٥٩٩٥} . ولم الاتفاق على استخدام نفس العلامات الحدودية التي استخدمت في مرحلته الأولى في {ترسيم} الحدود بين البلدين . وبو حرص وحسن الجانبين على متابعة أعمال إعادة وضع علامات حطوط الحدود - من بينهما على طرح مائة مائة بصنع علامات الحدودية - خلال شهري أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٩م . وعلى أن تكون أعمال وضع العلامات في الأول من مارس ٢٠٠٠م ، وعلى أن يهي العمل في الثلاثين من أبريل ٢٠٠٠م^(٨)

ومتابعة بما فيه النجاة الأمنية ، عقد اجتماع في لممثلي عن الجانبين في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٠م في الخرطوم ، لقرر العضات الخاصة بصنع العلامات الحدودية . وبعد - أهمية هذا الاجتماع إلى أنه يؤكد حرص الجانبين على المتابعة المستمرة لتكملة إعادة حطوط الحدود . ولأنه يؤكد حرص الجانبين على المتابعة الفرج بدء العمل قبل منتصف مايو ٢٠٠٠م ، وعلى أن يتعهد كل جانب بدفع مساهمته مع بدء العمل غير أن الجانب التشادي تعهد على الإفراج ووعده بتحديد بدء العمل لاحقاً عبر القنوات الدبلوماسية^(٩) .

وشهدت مدينة الجبيلة بولاية غرب دارفور السودانية في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٠م اجتماعاً للجبهة الأمنية العربية ونحوه {ترسيم} الحدود المشتركة . وكما هو متوقع من اجتماع هاتين اللجنتين أنه ناقش المشاكل الأمنية والحدود والتجسس . وقد اتفق الجانبان بالنسبة لموضوع الحدود على متابعة وضع العلامات الحدودية للمرحلتين الثانية وفق للاتفاقيات والمعاهدات السابقة وخاصة {اتفاقية} يناير ١٩٢٤م والحرائط المرفقة وعلى تحديد {٢٠} نقطة رئيسية و {٦٠} نقطة فرعية و {٤} نقاط جليية سايه من النقطة {٥٩٩٥} حتى النقطة الثالثة بين تشاد والسودان ولينا كما اتفق الجانبان على استخدام نفس العلامات الحدودية التي استخدمت في المرحلة الأولى ، وعلى أن يبدأ العمل

(٨) يلاحظ تكرار ذات الأخطاء في الاجتماع بسجده كمنه (ترسيم) وكمنه (اتفاقية)

(٩) نصر للمصدر السابق .

في الأول من مارس ٢٠٠١م لينتهي في الأول من مايو ٢٠٠١م كما أقر الجانبان أن تقوم اللجنة الفنية المشتركة بوضع العلامات على الجرائد بعد الانتهاء من المرحلة الثانية لوضع العلامات الحدودية على الطبيعة^(١٠).

وبالمقابل اجتمع خبراء من البلدين في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠١م في أبشبي عاصمة محافظته ودّاي لقرّر العطاءات الخاصة بتصنيع ووضع علامات الحدود. واتفق الجانبان على أن يتحمل الطرفان التكلفة بالتساوي وذلك طبقاً للجدول الزمني المقدم من الشركة التي ستؤدي تلك المهمة. وكما يبدو فإن الطرفين ارتأيا أن تتولى شركة مهمة مما تنفي من وضع علامات الحدود تحت رقابتهما وإشرافهما الفني. وقد وقع العطاء بالفعل على شركة تشادية^(١١) وبعد زمن وحير من هذا الاجتماع عقدت اللجنة المشتركة للخراب اجتماعاً في الثالث من أبريل ٢٠٠١م في العاصمة التشادية أنجمينا. وقد اتفق على أن يبدأ العمل من النقطة {٥٩٩٥} الواقعة في منطقة {كليبس} حتى الملتقى الثلاثي بين السودان وتشاد وليبيا. وأكدت على حرصهما لإكمال هذه المهمة أودع السودان حصته في عملية إعداد وضع العلامات والمبالغ {٢٢,١٢١} دولاراً أمريكياً كما قامت تشاد بدورها بإيفاد بصيها. لكن بالرغم من هذه الخطوات العملية والهامة والجادة لم يتسّر الشروع في المرحلة الثانية حتى أواخر ٢٠٠٣م^(١٢).

وفي هذا الإثناء وحتى بداية عام ٢٠٠٤م دخل السودان في مستنقع انفلتات الأمن في أغلب أنحاء دارفور الكبرى بشكل عام والمنطقة المتاخمة للحدود المشتركة مع تشاد بصفة خاصة. فقد طلت مناطق الحدود تشهد حوادث دامية بين حكومة

(١٠) قصر الاجتماع لعطاء التوحيد الذي قدمته من شركة سودانية لعدم وجود مستندات إدارية ومالية تثبت عضوية الشركة استقدمت وعدم وجود التفصيل لنفسه مكتوبة لتجنب تكلفه العلامات الحدودية من ناحية أخرى أكد الاجتماع على استعانة بفرق وضع العلامات السودانية التي ستخدم في (تونس) لتسبق ومع زيادة عدد العلامات الرئيسية من (١٢) علامة إلى (٢٠) علامة ودرجات محصر الاجتماع عاد وكرر ما دام الأخطاء التي أشرنا إليها سلف من حيث دقة المصطلحات

(١١) محصر صحبه لأميه برعية ونجدة بريسيد الحدود المشتركة بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد في حدود المنطقة بولاية غرب دارفور (الجبهة) بفرق من ٢ نوفمبر إلى ٤ نوفمبر ٢٠٠٠م

(١٢) محصر فر بصنع ووضع العلامات الحدودية بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد من نقطة (نلس) وإلى النقطة التالية في الحدود السودانية.

السودان وما عرف بجيس أو فصائل شعبية لتحرير دارفور . وعندما بنفقت عقد الأمن في مناطق حدودية يصبح الكلام على تخطيط أو إعادة وضع علامات تخطيط الحدود في تلك المناطق أمرا غير سائع عمليا . ليس فقط لأن مهمة المخططين تصبح عسيرة في ظروف انفلت الأمن على الحدود . ولكن أيضا لأن مسألة إعادة وضع علامات على الحدود لم تعد من أولويات الحكومتين في الوقت الحاضر كما يتبدى

وبالنظر لتعهدات ما يجري في إقليم دارفور يبدو ان لاحظ نحوذي . انه قد فاقم في تصعيد التوتر الأمني في المناطق الحدودية . فكما وصحنا في فصول سابقة ان الحدود التي وضعها الاستعمار في أفريقيا قد سميت ، في العديد من احياء الفارة فاصل على دولتين او اكثر . وفي هذا السياق فإن ثمة قتائل مشتركة بين السودان وشمال في القطاع الحدودي من المنطقة الشمالية ، بذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، الزغاوة وبني هلبة والبيديات والزيادية . كما توجد قتائل مشتركة على القطاع الحدودي من المناطق الحويه بذكر منها على سبيل المثال لا الحصر السيلامات والفلاحة والبرنو والداجو والفور {فنفرو} وجزنديات من التعايشة . وبالتالي إذا انشق أو بار أو بمرد أي جزء من القبيلة على النظام الحاكم في مركز أي من البلدين ، الخرطوم أو إجمينا ، فإن من الطبيعي أن يجد معاضدا ونفعهما من نصفه او حربه أو فحده الآخر .

حدث هذا كما قرأنا في أبواب سابقة . بالنسبة لتسار طووال أكثر من عشرين من الزمن وهو ما يحدث الآن بالنسبة للسودان بعد نضع سنوات . وقد ساهم ذلك مساهمة فاعلة وه اصحة في تفاقم الأوضاع الحدودية في إقليم دارفور في الحالين . ويلاحظ ان الحكومة الشاذية قامت منذ تطور الأحداث في أوائل القرن وحتى ٢٠٠٤م بدور لاقب . فقد قامت في عام ٢٠٠٣م بسور الوسيط الفاعل بين الحكومة السودانية و {حاملتي السلاح} من أحياء دارفور بعد ان كانت السلطات الرسمية تطلق عنهم {المتمردين} تارة و {قطاع الطرق} تارة أخرى .

ان الحكومة الشاذية عندما تقوم بهذا الدور فهي سطلق من أمرين هامين . الاول هو أن {حاملتي السلاح} أو {المتمردين} أو {قطاع الطرق} ايا كانت النصفه التي تطبقها عليهم الحكومة ، يعسكرون في مناطق حدودية مما يعكس دأهه على عدم الاسفراز في الحدود . المتمسكة بين دولتين . ونسب بيب أقل حسابه من السودان في هذا

انحصار والسي هو الوثائق العلية المشتركة بين عند مر {حاملي السلاح} او {المتمردين} او {قطاع الطرق} والسلطات الحاكمة في شاد وربما منه امر ثالث هو محاولة الحكومة التشادية رد بين مستحق نحو السودان^(١٢) فقد قرأنا في أبواب عبيد سابقه الدور الذي لعبه السودان وحصة على عهد حكم مايو في محاولات نسوية الخلافات بين الفصائل التشادية المتعددة.

(١٢) ١٢٠ في هذا الشأن نعت من لأجندت ووقع بعض الاتفاقات في شاد بعد رعاة الحكومة لسيده كما قد نرى من سمي في عود رب ان يد فخصر على أعضائه السودانية المرمولم بل شملت أيضا مديرية العشر عاصمة دارفور الكبرى.

القسم الثاني

الحدود بين السودان وليبيا

الباب الأول

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع ليبيا

- ١- إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي ينشئ ملتقى ثلاثيا بين السودان وليبيا وتونس .
- ٢- أقر إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي على حقوق الدولة العثمانية في ليبيا.
- ٣- إبرام إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي بشكل مفاجئ الى تركيا .
- ٤- تركيا تستند في دفاعها على نظرية {الهنترلاند} وفرنسا تجادل في دقة تطبيقها .

لقد أُرست معاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م الإنجليزي-الفرنسية وإعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م المبرم بين بريطانيا وفرنسا كما قرأنا في القسم الأول من هذا الكتاب ، الأصول التاريخية والقانونية للحدود بين مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي في أواسط أفريقيا ، ومن ثم الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية^(١). ويلاحظ أن الآثار التي نشأت عن الاتفاقين سالفين الذكر بشكل عام والثابتة أي إعلان مارس ١٨٩٩م بشكل خاص ، لم تكن قاصرة على تنظيم امتداد النفوذ الفرنسي في اتجاه الشرق ، أي نحو السودان فقط ، بل امتدت تلك الآثار شمالا لمس النفوذ التركي، وبما بعد الاحتلال الإيطالي للذين كانوا سائدين على التوالي في الأراضي التي تعرف الآن بليبيا .

Hets G.E., Map of Africa by Treaty 3rd ed., London, 1909,p.796.

(١) انظر :

لهذه الأسباب فإن الأصول التاريخية والقانونية التي سبقت هذه الحدود الزاهية من السودان وليست . وبصفة الصلة بالأصول التاريخية و لقانونه التي تتبع منها الحدود القائمة الآن بين السودان وكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢) ومن سيج تلك الصلة ان يصبح هناك ملحق (حدوديا تلاقيا) T-Junction من كل من السودان وليبيا وتشاد ، ان للسودان حدودا مشتركة مع ليبيا كما أن له حدودا مشتركة مع تشاد ، وان للحدود المشتركة مع ليبيا ، حدودا مشتركة مع ليبيا .

وفيما يتصل بالاراضي التي قامت عليها في مرحلة لاحقة الحدود الحالية بين السودان وليبيا فقد نص (إعلان) Declaration مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي في مادته الثانية على انه . (من المفهوم ، من حيث المبدأ ، ان النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالا سيحد من جهة الشمال الشرقي والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرق غرينتش ثم يجري من هناك إلى الجنوب الشرقي حيث يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرق غرينتش ومن تلك النقطة يتبع الخط الحدودي خط ٢٤ درجة حتى يلتقي إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة ، مع خط حدود دارفور كما سيحدد في آخر الأمر) (٣).

علمت بركب الإعلان مارس ١٨٩٩م من برفية تلقاها من مدير مكتب سفيره في باريس . بتاريخ اثنتي عشر من مارس ١٨٩٩م، أي بعد يومين فقط من تاريخ إبرام الإعلان الأمر الذي سبب مفاجأة بالغة لها . وكما يبدو فإن السفير التركي استمد في برفته على ما يوهب به الصحف الفرنسية من ان (اتفاقية) قد ابرمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن وضعه الاراضي الواقعة حلف سواحل البحر الاسود

(٢) راجع القسم الاول من هذا الكتاب وبصفة خاصة الفصل الاول .

(٣) انظر :

It is understood in principle that the 15th parallel of the Franco Zone shall be marked in the north-east by a line which shall start from the point of intersection of the Tropic of Cancer with the 16th degree of longitude east of Greenwich () , shall run thence to the south east until it meets the 24th degree of longitude east of Greenwich and shall then follow the 24th degree of longitude to the north to the 8th parallel of latitude . The frontiers of Darfur as it shall eventually be fixed

المتوسط بشكل عام والمناطق التي تقع إلى الجنوب من ليبيا ، بما في ذلك طرق القوافل في تلك الأنحاء ^(٤) بشكل خاص .

كان تحرك الحكومة التركية سريعا تجاه المعلومات التي وصلتها من سفيرها في باريس . فقد وجهت بتاريخ الثامن والعشرين من مارس ، سفيرها في كل من باريس ولسر ، بإبلاغ الحكومتين البريطانية والفرنسية بأنبعة مناطق كانت ووداي وتيبستي وبورنو والأراضي التي تقع شمال وسوق بحيرة تشاد وطرق القوافل بين مرروى وبحيرة تشاد إلى فرنسا ، بتعارض نمو مع ما سلف أن قامت به الدولة العثمانية في يونيو ١٨٩٠م . فقد سبق لها أن فرضت حقوقا بما فيها الحقوق الاقتصادية على تلك المناطق وهذا لطرية بعية الأراضي خلف الساحلية {الهنتر لاند} H nter Land للأراضي الساحلية المحتلة ^(٥)

وبالفعل التقى السفير التركي في باريس بوزير الخارجية الفرنسية {ديدكاس} ونقل له توجيهات حكومته موضحا أن ضررا قد لحق بالدولة العثمانية وأكد السفير على أهمية احترام نظرية الأراضي خلف الساحلية {الهنتر لاند} بالنسبة لليبيا ، وفقا لمؤتمر برلين . وذكر السفير أن حقوق الدولة العثمانية قديمة جدا على تلك المناطق ، وأن قوافل طرابلس الغرب كانت تعبرها بحرية . وأضاف السفير أنه لم يكن معه إنكار للسلطة التركية على تلك الأنحاء فضلا عن أنه لم تكن للحكومة الفرنسية سلطة تذكر في المناطق الواقعة ما بين كانم وطرابلس الغرب .

ورد وزير الخارجية الفرنسي من جانبه أنه لم يكن من غراض الحكومة الفرنسية أن تلحق ضررا بحقوق الدولة العثمانية أو توجده ممتلكاتها ، مشيرا إلى أن ما اعتبره الدولة العثمانية أراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا هي في نفس الوقت تشكل أقسام حلبة لممتلكات فرنسا حول بحيرة تشاد . وأوضح الوزير الفرنسي أن مؤتمر برلين تطلب تعرض الحقوق من جانب أي دولة على الأراضي خلف اسـاحليه ، أن تقوم تلك

(٤) انظر أرشيف وزارة الخارجية التركية رقم (٥٢٠) وثيقة رقم (١٢٣) من سفير في باريس إلى الوزارة ، ١٨٩٩/٣/٢٣ {عبد الرحمن تشايجي} ، الصريح التركي الفرنسي في مصر ، ذكر في ليبيا ، ١٩٨٢م ص ، ١٧٧-١٨٠ .

(٥) من المصير السابق ، وثيقة رقم (٧٦) من الوزير إلى سفير في باريس ، ١٨٩٥/٣/٢ . وسعرهن لشرح هذه النظرية لاحقا .

الدولة بالاستيلاء على تلك الأراضي ، وأن تقوم بإبلاغ ذلك للدول المعينة بالموضوع رسمياً ، وهو الشيء الذي لم تفعله الحكومة التركية من قبل وفي الوزير الفرنسي رعد الحكومة التركية من حيث إنه لم يكن للحكومة الفرنسية علاقة بتلك الأراضي ، مؤكداً أن التعصب الفرنسي قد سبق لها أن رارت تلك الأحياء وأن رجالها سيسفرون قريب جداً في تلك الأحياء كما فعل الوزير الفرنسي ، أن تكون للدولة العثمانية مصالح اقتصادية في تلك المناطق واحتمل الوزير الفرنسي حديثه مع السفير التركي بأن الاحتجاج العثماني ليس له سند في الواقع وإنما هو أمر نظري فقط . وبود الوزير بأن الحكومة الفرنسية ستعهد من جانب عدم المساس بقوافل طرابلس لكنها ستحد الاحتجاج التركي كتعويضات فقط^(٦).

كان للرد الفرنسي ، كما هو متوقع ، أثر سيئ بالنسبة للسفير التركي والحكومة . وكما قال السفير التركي كان يرى أن حكومته قد ساهمت بدورها فيما وصل إليه الأمور . فقد عزا السفير أبرام الإعلان الإنجليزي الفرنسي إلى عدم تحرك حكومته والزمها التحديد بالنسبة للظهورات التي طرأت في مصر ومصر وسائر الانقلابات التي أثمرت بين بريطانيا وفرنسا . وركز السفير بصفة خاصة على اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩م المبرمة بين إنجلترا وحكومة خديوي مصر ، مشيراً إلى أن القرارات الصادرة من الباب العالي لا تسمح لمصر بأن تبرم معاهدة سياسية بالرغم من أن الاتفاقية المعنية قد نوهت بقبول حقوق السلطان العثماني على السودان . وخلص السفير التركي في مذكرته التي بعث بها لحكومته ، إلى أن الأمر يتطلب تحركاً مدروساً يؤكد على حقوق حكومته على المناطق والأراضي محل النزاع في مواجهة بريطانيا وفرنسا^(٧).

وجدت ملاحظات السفير تحوفاً سريعاً من جانب حكومته ، حيث كتفه مره أخرى بعدم مذكره احتجاج صافيه للحكومة الفرنسية بشرح الحلفاء البارحة التي نوهت وجهة نظر دولته العثمانية والاحتجاج الغنوبية التي تكشف باقصاب فرنسا وتخص ابعاءاتها^(٨) . وكما ورد في مذكره السفير التركي أن حقوق الملصين المتنازع عليها من قبل فرنسا . وقد

(٦) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (١٤٧) من السفير في باريس إلى الوزارة ، ٣٠/٣/١٨٩٩م .

(٧) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (١٩٠) من السفير في باريس إلى الوزارة ، ٢٣/٤/١٨٩٩م .

(٨) نفس المصدر السابق ، من الوزارة إلى السفير في باريس ، ١٤/٥/١٨٩٩م .

فرصت من جانب الدولة العثمانية خلال مؤتمر برلين في ١٨٨٥م حول أي عناصر من الدول لأعضاء في المؤتمر . وكانت الدولة العثمانية قد اضطرت ممثلي فرنسا وبريطانيا بذلك الحقوق على إثر إبرام نيبك الدوليين لمعاهدة ١٨٩٠م . ولقد سبق أن أكد بريطانيا وفرنسا للدولة العثمانية من معاهدة ١٨٩٠م الإلحاحية انفرسيه ، لأنهم سياسة الصداقة التقليدية التي كانت قائمة وفندت بينهما ، والدولة التركية ، فضلا عن أن منطقة النفوذ الفرنسي تقع إلى الجنوب من ممتلكاتها المطلة على البحر الأبيض المتوسط كما نصت على ذلك المادة الثانية من المعاهدة المذكورة (٩) .

لقد تناولت المذكرة التي رفعها السفير التركي في باريس مفهوم نظرية الأراضي خلف الساحلية على ضوء الوقائع التاريخية ، حيث أكدت أن فرنسا كانت قد لجأت لتلك النظرية باعتبارها من قواعد الحقوق الدولية ، في سبيل إثبات حقوقها على الأراضي التي تقع إلى الجنوب من حيازاتها المطلة على البحر الأبيض المتوسط . ونوهت المذكرة التركية بأن كلمة {Hinter Land} أصلها ألماني وهي تعني الأراضي التي تقع خلف الأراضي الساحلية المحتلة. وذهبت إلى أن التعريف القانوني لنظرية الأراضي خلف الساحلية هو الأراضي الواقعة إلى الخلف من المنطقة الساحلية التي تم احتلالها . وتمتد حدودها إلى أن تلتقي بحدود منطقة تم الاتفاق عليها وهي حدود أراض خلف الساحلية لدولة أخرى .

وخلصت مذكرة الإحجاج التركية بالعكبر على أن بريطانيا وفرنسا لم تعزضا على حقوق السلطان عندما فرصت لأول مرة . وبالنسبة على أن فرنسا سبق أن استندت على نظرية الأراضي خلف الأراضي الساحلية المحتلة ، عندما كان يطبق النظرية لصالحها . وأضافت أن الاتفاقيات التي تبرم حول أراض ساحلية لا يجوز لها أن تفسر أو تحل حقوق طرف ثالث . ثم أن هناك أدلة عديدة تشير لحقوق السلطان في مناطق كانت ووداي وبورنو وتيبستي من حيث إرسال الموظفين والعصاة ورجال الدين ورحلات القوافل التي كانت بين ليبيا وهذه المناطق (١٠) .

(٩) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (٢٤٩) من السفير في باريس إلى الوزارة ، ٢٢/٥/١٨٩٩م

(١٠) نفس الوثيقة السابقة

الثابت أن فرنسا لم تكن مستعدة لقبول وجهة النظر التركية . فقد رفضت بوضوح نام الطرح التركي لطرية الاراضي التي تقع حلف الاراضي الساحلية المحتلة . وقد أوصحت السلطات العريسيه بجلاء أن النفوذ الفرنسي سوف يمتد من العرب إلى الشرق دور حديد وأن فرنسا قد تحركت سلفاً على هذا الأساس . وكشفت فرنسا النقاب بأن النفوذ الليبي كان قاصراً فقط على منطقة فزان ، أما المناطق التي قامت فرنسا بالاستيلاء عليها فإنها خالية وقد تم الاستيلاء عليها بموجب مفاوضات تمت مع الرؤساء المحليين ^(١١) .

وأكدت المذكرة التي بعثت بها الحكومة الفرنسية بتاريخ الخامس من يونيو ١٨٩٩ م ، ردأ على مذكرة الاحتجاج التركية أن الإعلان المذكور لم يقصد منه أن ينتهك الحقوق الشرعية للسلطان في الأراضي المرتبطة بـ ليبيا . ذلك أن الأراضي التي شملها الإعلان لم ترتبط بأية دولة ، والدليل على ذلك أن الوفود الفرنسية لم تلمس أي أثر تركيا في تلك الاتحاء . وانتهت المذكرة إلى أن الحكومة الفرنسية لا تريد انتهاك مبدأ وحدة ممتلكات السلطان كما أنها تأمل أن يضمن الباب العالي إلى أن ما تقوم به فرنسا لا يمس للصداقة التقليدية ^(١٢) .

(١١) نفس المصدر السابق ، مذكرة فرنسا ، ١٨٩٩/٦/٥ م .

(١٢) نفس المصدر السابق .

الباب الثاني

تقاطع الحقوق الاقتصادية والدينية للدولة العثمانية مع مصالح بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

- ١- بريطانيا وفرنسا تنفيان تعارض إعلان مارس ١٨٩٩م مع الحقوق التركية
- ٢- إيطاليا تدعم تركيا ثم تنسحب عنها على ضوء وعود فرنسية لمصالحها
- ٣- ماذا تعني معاهدة ١٩٠٠ الإيطالية الفرنسية ؟
- ٤- ماذا تعني معاهدة ١٩٠٢ الإيطالية الفرنسية ؟

مثملاً لحركات الحكومة التركية تجاه فرنسا نذكر أيضاً بحسب الحكومة البريطانية ، بعد أن التحرك الدبلوماسي التركي مع بريطانيا لم يحقق شيئاً مجدياً بالرغم من أن الرد البريطاني لم يكن حاداً وقاطعاً مثل الرد الفرنسي . فلقد تقدم السفير التركي في لندن بمذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية ضد إعلان ١٨٩٩م ، تاريخ السماح عشر من مايو ١٨٩٩م ، لافتتاح قناة ورائه الخارجية البريطانية للأثار المترتبة عن ذلك الإعلان على الحقوق التركية . وكررت مذكرة الاحتجاج على أن الإعلان أحل الحقوق الاقتصادية والدينية الخاصة بالدولة العثمانية في المناطق التي تقع على الحدود الحربية لطرابلس (١) .

(١) سفير فرنسا في لندن ١٩٠٠م

FO/27 3456 Minutes of a note presented by the Turkish Ambassador to Lord Salisbury on 10 June 1899. See also the note of the Turkish Ambassador to Lord Salisbury see No 66 (n) Affairs of E. M. N. 1899.

وكان رد الدبلوماسية البريطانية مصب على أن الإعلان المذكور قد أرسى حجارته معه نعلق بأراض وبقود سياسي حصلت عليه كل من بريطانيا وفرنسا ، وأن الإعلان لا يطرأ لمسألة الحقوق العتمة فعلا . وأكد الرد البريطاني أن أية مسألة تتعلق بالحقوق يمكن للحكومة التركية أن تتولى أمر مناقشتها في الوقت المناسب مع الدولة التي قد يكون لها الإحصاص على الأراضي التي يطالب بها السطرن . وكما هو واضح فإن الحكومة البريطانية في المحت أنه إن كانت أراض يجب أن يوجه إلى فرنسا باعتبارها الدولة المعنية (٢) .

أما إيطاليا التي كانت تعقد على ترك عص الأمل في صير عنها مع فرنسا بشأن الأراضي خلف الساحة نسبة إلى لها ، فقد كن موقعها غامضا ومناقضا في بداية الأمر أكد وزير الخارجية الإيطالي لفسير التركي في روما حرص الحكومة الإيطالية على وحدة الممتلكات التركية . وأسند به من ما يورد فرنسا أن تقوم بحفض على إعلان مارس ١٩٩٩م الإنجليزي الفرنسي منعطع طرق التجارة بين سوس ووسط شريف . وهذا الأمر يظن من الدولة العتمية انحرك التسريع للمحفضه على حقوقها التي صاحب معرضه للخطر . ويورد الوزير الإيطالي من حكومته على استعداد ساس تبيع الفرصة لدولة العتمية للعمل لمين مصانحها غير أن جيدا إيطاليا لن يكون إذا فشلت الدولة العثمانية في التحرك (٣) .

إن الذي أملى ذلك النوحه على الحكومة الإيطالية كما عر عن ملك اسفير التركي إلى حكومته خارج الحادي عشر من أبريل ١٨٩٩م ، هو ما بدا لها من محاور وشكوك بإمكانية أن تقوم فرنسا بالاستيلاء على طرابلس فيما بعد بموافقة بريطانيا . وراء التفت المحاور والشكوك فقد شهب تلك الفترة اتصالات دبلوماسيه مكثفه بين السلطات الإيطالية والبريطانية من جانب والسلطات الإيطالية والفرنسيه من جانب آخر (٤) . وفي ذلك الإطار حدث اسفير الإيطالي مع وزير الخارجية البريطاني اللورد ساندرسون {Sander son} في الرابع من أبريل ١٨٩٩م ، حيث عبر له عن الانطباع السي الذي تركه

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(٣) ' شعب واره الحاحه التركية رقم (٥٢٠) وثيقه رقم (٥٥) ، من اسفير في روما إلى تور ١٥ ، ١٨٩٩/٣/٢٨

(٤) لطر السفسر سوس ، وثيقه رقم (٦٢) ، من اسفير في باريس إلى تور ١١/١٠/١٨٩٩م

الإعلان الإنجليزي الفرنسي في إيطاليا فضلا عن أنه كان موحداً دائماً للحكومة الإيطالية (٥) .

لقد جاء في الزم البريطاني : {إن إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ والمتعلق بالأرض الواقعة إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة قد صيغ بحذر على نحو سلبي . فالبرغم من أنه وضع حداً لأي تقدم فرنسي في اتجاه الشرق أو أي تقدم بريطاني نحو الغرب إلا أنه لم يعترف أو قصد منه أن يصدر حكماً في حقوق أو دعاوى أخرى} . وإضافاً لورد سدرسبور {أن الفقرة الواردة في الإعلان والخاصة بتعيين خط الحدود بواسطة مفوضين لا تنطبق على هذا الجزء من الخط . وأنه قد تم الاتفاق بين اللورد سالتسبورى والسفير الفرنسي على ألا تكون هناك اتفاقية أو كلمات تتضمن اتفاقاً يختص بتحديد الأراضي المعنية} (٦) .

أما الاتصالات الدبلوماسية المكتوبة التي جرت بين السلطات الإيطالية وفرنسية فقد محصت عن نتائج كثر إيجابية حساس أن موقف فرنسا هو الأهم - نسبة لإيطاليا - فقد تم إفساح المجال في روما {لباربر} وعوداً مقصداً من فرنسا سوف يمنع عن الاستلاء على صرامس ، وأنه لن يقوم بأي تصرف من شأنه أن يعرقل طرق التوافل وتجريبه - بالإضافة إلى استعداد فرنسا لمساندة إيطاليا في احتلالها للبيضا في نهاية المطاف ، مفيد أن يكون فرنسا الحرة في تحريكها في منطقة المغرب وكذلك في الأراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا (٧) .

استناداً على تلك الوعود سارع إيطاليا - بحضر السفير التركي في روما في الثامن من أبريل ١٨٩٩م بأن الإعلان الإنجليزي الفرنسي لا يمس طرق القوافل ، وأن الدولة العثمانية قد باعت كثيراً في نصحيح رقعة الأراضي خلف الساحلية بالنسبة لليبيا وأنه لم يكن للدولة العثمانية سلطة فعلية تتركز على تلك المناطق (٨) وهكذا خلال فتره قصيره حدث عبرت إيطاليا من موقفها الذي سبق أن اتفقت للحكومة التركية ، لكن مثل ذلك التعبير كان مفهوم في إطار الدبلوماسية التي صعدت الحدود في أفريقيا

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

FO 227/441 - Minutes of consultation between the Italian Ambassador in London and Lord Salisbury, 4/4/ 899

(٦) نفس وثيقة وزارة الخارجية البريطانية السابقة .

(٧) رجع عبد الرحمن شاذلي ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى - انجدهميه العربية الليبية الشعبية ، ١٩٨٢م ، ص ١٧٧ إلى ١٨٠

(٨) نفس المصدر السابق .

وكما كان متوقفاً فقد تلوّرت الوعود الفرنسية إلى ما عرف بالحقبة ١٩٠٠م الفرنسية الإيطالية ، حيث تعهدت فرنسا بتريح الرابع عشر من ديسمبر ١٩٠٠م كتابة عن طريق سفيرها في روما ، بأن لا تقوم بإحياء الحدود- التي رسمت بمقتضى إعلان ١٩٩م الإنجليز الفرنسي ، وبغضبتك الحدود التي ستلحق بطنائس وسنغاري- ورد وزير الخارجية الإيطالي بتاريخ السادس عشر من نفس الشهر مؤكداً عدد همام إيطاليا بأية تحركات فرنسية نحو المغرب . هكذا تم العرض وتم القبول (٩) .

ويبدو أن الحكوميين حاولنا التزام السرية بشأن هذه الصفقة الدبلوماسية، لكن الحكومة التركية استطاعت أن تكشفها بعد عام من إبرامها . وعلى ضوء ذلك قامت بكل التحركات الدبلوماسية المتوافرة لديها بما في ذلك اتصالها بالدول التي استقرت في مؤتمر برلين لتسليط الأضواء على المخاطر الكامنة في تلك الصفقة . وانصب تركيز الحكومة التركية على أن الاتفاقية تجاهلت مقررات مؤتمر برلين التي ضمنت من بين أمور أخرى وحدة الحيازات العثمانية . وقد قوبلت حملة الحكومة التركية برودود فعل متباينة من الدول المعنية . بيد أن الذي يهمننا في إطار موضوعنا أن نذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد أوجت للحكومة التركية بأن الاتفاقية الفرنسية الإيطالية ما هي إلا تأكيد لمعاهدة ١٨٩٨م وليست اتفاقاً جديداً بين إيطاليا وفرنسا (١٠) .

ودفع الحملة الدبلوماسية التي قامت بها الدولة العثمانية ضد اتفاقية ١٩٠٠م الإيطالية الفرنسية ، الحكومة الإيطالية لتتصد تحركها حيث قامت بكشف اتصالاتها

(٩) نفس المصدر السابق .

(١٠) (١) بعد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ - ١٨٨٥م بمبادرة من ألمانيا بمناقشة ثلاث مسائل رئيسية هي

أ/ حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو .

ب/ تطبيق المبادئ التي اقترحها مؤتمر فيينا في ١٨١٥م بشأن سلامة وتأمين حرية الملاحة في الأنهار الدولية على نهر الكونغو والنيجر .

جـ/ تحديد السكك الحديدية التي يجب من خلالها تقديم بحلال جديد لأي أرض ساحلية في أفريقيا على أن يكون لألمانيا بالشكليات المتحدة شرط الاعتراض التام بالاحلال . وقد وقعت على القانون الصادر عن ذلك المؤتمر ١٤ من القوى الأوروبية

و لم يقع من مؤتمر برلين على أهميته لم يكن هو نقطة البدء في توتر الحدود في أفريقيا كما يرى بعض المؤرخين . ذلك أن مسائل الإقليمية قد سبغت صراحته من لجنة المؤتمر وتركب لاتفاقيات ومفاوضات ثنائية استغرقت العديد من السنين بعد المؤتمر .

راجع في هذا الصدد

١

1966, p. 334.

2. Sanderson, C. N., England, Europe and the Upper Nile

الدبلوماسية مع الدولتين المعسيتين في الأساس باحتلال الأراضي في أفريقيا وهما بريطانيا وفرنسا . وبالفعل استطاعت أن تبرم خلال وقت قصير اتفاقية الثاني عشر من مارس ١٩٠٢م مع بريطانيا، وهي الاتفاقية التي حققت من خلالها إيطاليا تحديد بريطانيا فيما يتصل برغبتها في احتلال ليبيا ، ويبدو أن ظروفًا عديدة ساعدت في التوصل لتلك الاتفاقية أهمها أن بريطانيا كانت حريصة على الحفاظ على الوضع الراهن في ليبيا باعتبار أن من شأن ذلك تأمين أمن مصر، والإبقاء على الوضع الذي كان قائماً في البحر الأبيض المتوسط ، والواقع لقد رأت الدبلوماسية البريطانية أن ثمة دوراً يمكن أن تلعبه إيطاليا من حيث التوازن في وجه فرنسا في منطقة البحر الأبيض المتوسط . فكانت الاتفاقية المذكورة ^(١١).

ثم جاء التصعيد الآخر للدبلوماسية الإيطالية بإبرام اتفاقية الثلاثين من يونيو ١٩٠٢م مع فرنسا ، وهي التي حققت لها ما تصبو إليه من حجب حربه البحري في ليبيا مقابل أن يكون لفرنسا الحرية في المغرب . بالإضافة إلى التزام إيطاليا بالحياد في حالة أي هجوم على فرنسا أو في الحالة التي تقوم فرنسا فيها بهجوم من جانبها ^(١٢).

وبنجه الرأي العام إلى أن إيطاليا قد اعترفت بإعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي وإن ذلك الاعتراف قد تم في محادثات (برينيتي - باريري) Prinette-Baerere حيث كتب الوزير الإيطالي (برينيتي) إلى السفير (باريري) بشأن اتفاقية ١٩٠٢م قائلاً (نتيجة لتحديد التوسع الفرنسي في شمال أفريقيا فقد أصبح مفهوماً أن حدود طرابلس المؤشرة في الخريطة الملحقة بإعلان الحادي والثلاثين من مارس ١٨٩٩م مكتملة لمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية المصرية) ^(١٣).

(١١) انظر محمود حسني مسي ، الحملة الإيطالية على ليبيا - دراسة وشعبه في استراتيجيه الاستعمار والعلاقات الدولية القاهرة ، ١٩٨٠م، ص، ٣٢٠.

(١٢) انظر .

1 Cana, F.R., (Egyptian and Sudan Frontiers) Contemporary Review (1914).p.672

2 Shaw W.B - International Boundaries of Libya Geographical Journal - Vol. 85 (1935) p 61

(١٣) لرئيس وزارة الخارجية البريطانية :

P.O/371/15433, Enclosure (2) in No.(1), a note entitled (the Southern Frontiers of Libya by

D Newbold, Kassa) 25.3.193

تلك كان الحلفاء السريحة والأصول القانونية للحدود من السودان وليبيا
بالأحرى للأراضي والطرز التي قامت فيما بعد عليها الحدود السودانية النسيبة
والواضح ان الصراع كان معقداً وشاكاً بين الدولة العثمانية من جانب وفرنسا وبريطانيا
من جانب آخر . والمعلوم أن السناد التركي على ليبيا قد انتهى بالاحتلال الإيطالي لليبيا
في ١٩١٢م لكن الصراع على حدود ليبيا الجنوبية والجنوبية الشرقية لم يمه بل يعاصم
وتتأقم .

الباب الثالث

إيطاليا تسعى قانوناً لإثبات تعارض حدود معاهدة ١٩١٩م مع حدود إعلان مارس ١٨٩٩م

- ١- إيطاليا تحتل ليبيا في ١٩١٢م وتتدخل الحرب العالمية الأولى مقابل وعود بالتوسع جنوباً .
- ٢- مذكرة قانونية وفنية إيطالية تثبت التعارض بين حدود ١٨٩٩م وحدود ١٩١٩م.
- ٣- المذكرة الإيطالية تترك الدبلوماسيين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية .
- ٤- المستشار القانوني للخارجية البريطانية يرى أن إعلان ١٨٩٩م حدد مناطق نفوذ سياسي فقط .

لقد اعلمت إيطاليا الحرب على تركيا في أواخر ١٩١١م ، واستطاعت بعد فصف قصر احلال طرابلس وبالطبع لقد شجع تورط تركيا في اللقان وصعقها الذي ندى في افرقيا على إقدام إيطاليا على ذلك الاحلال . وعندما أترك تركيا انهرامها في اللقان اصيحت أكثر من مستعدة للدحول في اتفاق سلام شان وصعقها في ليبيا وهو ما خلور في اتفاقية الثامن عشر من أكتوبر ١٩١٢م . وبعد وقت ليس بالطويل انرمب إيطاليا في ١٩١٥ معاهدة لندن ، التي دخلت بموجبها الحرب العالمية الأولى الى جانب الحلفاء وكان المقابل لذلك ان تطالب إيطاليا بعمويص عادل، كما يكون لها ان تتوقع معاملة أفضل فيما ينصل بتسوية حدود المستعمرات الإيطالية في إريتريا والصومال وليب في حاله توسيع أراضي فرنسا وبريطانيا في أفريقيا على حساب ألمانيا .

ذكرنا في القسم الأول من الكتاب {الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى} أن السلطات البريطانية والفرنسية قد اتفقت خلال مفاوضات مؤتمر باريس للسلام الذي عقد في ١٩١٩م على معاهدة الثامن من سبتمبر ١٩١٩م الخاصة بحيارتهما في شمال وأوسط أفريقيا . وبوها بأن معاهدة ١٩١٩م كنسب أهمية خاصة بالنسبة للحدود بين السودان وليبيا فضلاً عن أهميتها بالنسبة للحدود بين السودان وتشاد كما رأينا ذلك . ولقد أرحب مناقشته ما جاء فيها بشأن الحدود بين السودان وليبيا إلى هذا القسم من الكتاب .

في الثلاثين من أغسطس ١٩٢١م ، أي بعد عامين من إبرام معاهدته ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية ، قامت وزارة الخارجية البريطانية بارسال بصلها إلى السفارة الإيطالية في لندن . وجاء في الخطاب الذي أرفق معه أن المعاهدة قد وصّحت في ٢٨ أغسطس ١٩١٩م الإنجليزي الفرنسي^(١) . فقد أرسفت معاهدته ١٩١٩م الإنجليزي الفرنسية إلى الحكومة الإيطالية في وقت مشحون بالمناظرات اتصع العدائي لفرنسا . فقد الحرب العالمية الأولى كل الرأي العام الإيطالي ، كما انعكس في الخطاب الذي قدم في المؤتمر الاستعماري الذي عقد في روما ١٩١٩م . وكما عبرت عنه الصحافة الرسمية وغير الرسمية ، كان يطالب بتغيير في الحدود الجنوبية لليبيا على حساب فرنسا . وقد سبب المناظرة لأجسه . في المقام الأول ، على معاهدة لندن ١٩١٥م ، التي دخلت إيطاليا بمقتضاها الحرب إلى جانب الحلفاء .

قامت الحكومة الإيطالية بمراسلة بصلها لمعاهدته ١٩١٩م مفروءة مع إعلان ١٨٩٩م ، ومحصلة تلك الدراسة عن مذكرة مطوئة بعث عليها الطابع الفني والفنوي قامت الحكومة الإيطالية برسالتها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ الخامس عشر من سبتمبر ١٩٢١م كرس على خطابها . ويمكن تلخيص تلك المذكرة في أن معاهدته ١٩١٩م لم يوضح {L'acte} ^(٢) إعلان ١٨٩٩م كما راعى خطاب وزارة الخارجية البريطانية ؛ لكنها عثت أو عثت {M. l'acte} في الواقع نص الإعلان . ذلك أنه لو كن العرض

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO 171/664, Lord Marquis to the Italian Ambassador in London 30/8/1921

(٢) انظر

Shaw W B , International Boundaries of Libya, Geographical Journal, Vol 85 (1935), p. 60

الوحيد من معاهدة ١٩١٩م هو {توضيح} بخصوص إعلان ١٨٩٩م^(٢) لم كان هناك تناقص بين صياغة الوثيقتين . فقد استعملت معاهدة ١٩١٩ وهي تعيد تلاهاها بصيغ إعلان ١٨٩٩م ، عبارة {سجري الحظ نحو "Towards" الجنوب الشرقي وليس عبارة في {In} الاتجاه شرق . ووفق لوجهة النظر الإيطالية أن التعبير الذي طرأ على اللغة التي استعملت أصلاً في إعلان ١٨٩٩م أي استعمال كلمة {نحو} بدلاً عن كلمة {في} من شأنه أن يساهم في بلوره حجج تعصد الرأي اتفاقاً بأن خط الحدود سيبعد {اتجاهاً} جنوب شرقاً وليس {الاتجاه} الجنوبي الشرقي إلى أن يصل إلى النقطة التي يلتقي فيها خط صول ٢٤ درجة شرق مع خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة . على ضوء ذلك التفسير أكدت الحكومة الإيطالية أن صياغة إعلان ١٨٩٩م لم تكن غمضة بأي حال من الأحوال ولا تحتاج لتوضيح ، فلقد أرست بلغة الحساب الدقيقة اتجاهها يجب أن تجري فيه الحدود المحددة جغرافياً^(٤) .

وذكرت المذكورة الإيطالية أن المادة الثالثة من الإعلان نصت على أن يبدأ خط الحدود من نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرق غرينتش وعلى أن يجري الخط {في الاتجاه جنوب شرق} . وأضافت أن تعريف الحدود ، استناداً على ذلك يعني وصوصح أن اتجاه الحدود يجب أن يكون على وجه الوجه جنوب شرق وعلى ذلك في الحدود المسير إليها في معاهدة ١٩١٩م لا تنفق مع ما جاء في الإعلان .

وتأكيداً لوجهة نظرها بوجوب أن تجري الحدود في اتجاه جنوبي شرقي مع عدم جواز توجيهها لأي جانب أشارت مكررة الحكومة الإيطالية إلى عدد من الحرائط التي يوجد حجب . ومن ذلك خريطة العالم البريطانية مقاس {١ سم مقابل ١,٠٠٠,٠٠٠} التي أصدرتها مصلحة المساحة البريطانية عام ١٩١٤م ، وخريطة السودان مقاس {١ سم مقابل ٣,٠٠٠,٠٠٠} رقم {٢٦٩٢} التي بشرتها ورائه الخريطة البريطانية في يوليو ١٩١٤م . وكم جاء في المذكورة الإيطالية قبل هاتين الخريصتين قد فسرت كلمات المادة الثالثة من إعلان مارس ١٨٩٩م بدقة كاملة بحيث يجب التحصيل بأن الحرص البريطانيه أضيف على مسار خط الحدود اتجاه الجنوب شرق . والإضافة إلى ذلك فإن هناك

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/171/664 Italian Ambassador to Lord Marquess .18/9/1921

(٤) نص الوثيقة السابقة

خريطة رسمه صارديس ورايه الخارجية الإيطالية منذ عام ١٩٠٦م بوث وجهته بخرائط
إيطاليا فضلاً عن أنها توضح مسار الحدود في اتجاه الجنوب شرق على نحو يكاد يتطابق
تماماً مع الخرائط البريطانية^(٥).

والواقع أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم يصمم أي خريطة وبالتالي فإنه لا يوجد
حدود نعاره {جنوب شرق يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة} أي مؤشر لتحديد أو وضع
الحدود نحو - وقد نتج عن ذلك أن لم يرسم الخط بوضوح جغرافي معاً بين حيث
التقى مع خط طول ٢٤ درجة في أماكن مختلفة ومن ذلك في خريطة واردة أسمه
مفس (١) سم مفس (٤) آلاف الصادرة عن السودان في ١٩٠٤ جعلت تقاطع خط
طول ٢٤ درجة شرق في خط عرض ١١ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً وبلاحظ أن خريطة
السودان مفس (١) سم (٣) آلاف صادرة عن السودان في ١٩١٤م جعلت تقاطع خط
طول ٢٤ درجة شرق في خط عرض ١٥ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً بينما طبعه
١٩٢١م مفس الخريطة التي هي صارت بعد معاهدة ١٩١٩م وقد وضعت تقاطع خط
طول ٢٤ درجة شرقاً في خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة . وأوضح أطلس التايغر
الصادر في ١٩٢٢م التقاطع مع خط عرض ١٨ درجة شمالاً^(٦).

إن المعنى العملي لكل الجدل الذي وُلد في ساحة بطاني هو في {التعديل}
والس {التوضيح} أو {التفويض} الذي طرأ على إعلان مارس ١٨٩٩م بمقتضى
معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية ، يعني أن إيطاليا قد فقدت أراضي تقع مساحتها
١٧٥.٠٠٠ كيلو متر مربع لكن الأهم من كل ذلك ، وفي لوجيه انظر لإيطالية - هو
أن إيطاليا ستفقد أراضي الفصح بين كفره والمناطق الحوية إذ أن مقتضى {التعديل} الذي
حدث على الحدود هو أن تكون الأراضي الإيطالية فاصرة على كفره . وسنلاحظ في هذا
الحصيل أنه عبرت الحكومة الإيطالية عن أسفها ودهشها بشأن أن يقوم جليفسل بترد
معاهدة {بور على حقوق طرف ثالث} وبذلك سحب الحكومة الإيطالية احتجاجاً وعدم
اعترافها على أي نحو بخصوص معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية التي عدلت حدود
١٨٩٩م دون مشاركتها وإيطاليا ولصررها . وجاء في حاشية التذكير الإيطالية أنموذجها

(٥) نفس الوثيقة السابقة .

Shaw, op.cit.

(٦) انظر :

لوردره البحرية البريطانية . (ان الحكومة الإيطالية مضطرة لتأخذ هذا الموقف بالنسبة لإعادة نسبت الوضع الراهن ليس فقط حماية لمصالح إيطاليا ولكن أيضا لانقاذ سمعة إيطاليا في مواجهة سكان ليبيا) (٧).

بغض النظر عما نصت عليه معاهدة ١٩١٩م الإنكليزية الفرنسية من ان المدين الثامنة والثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م قد تم {توضيحهما} وقد تم {تعديلهما} وقد توجه لتوضيح الإضافات ، في بصره في الخريطة التوضيحية رقم (١) لجعل من الصعب على سمر ، ان يكرر من مبادئ معاهدة ١٩١٩م هو تحويل الحدود الى اعلى في احد سمتي ، كما يبدو في هذا الحويل قد منح فرنسا من جانب آخرى مساحة من ليبيا هي في سبع حدود السمتية ، خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، الذي من المفترض ان تمتد شرقا حتى يقطع الخط الذي حدد اثناء إعلان مارس ١٨٩٩م وعلى فيه بعد يتخطى الحدود بحدوده ١٩١٩م . وليس المخطو في معاهدة ١٩١٩م صواب فرنسا جبراً من الأراضي خلف الساحلية بالنسبة لفرنسا (٨).

لقد أثرت المذكرة التي بعثت بها الحكومة الإيطالية ، وركزت في مسائل قانونية هامة ، وهي ان بطالب رفضت صراحة الاعتراف بمعاهدة ١٩١٩م على أساس انها غير تحوي ، التي ردت إعلان ١٨٩٩م دون اي احد من بين مصححيها ، وان رغم ان المذكرة الرئيسية لم تشر إلى القانون الدولي صراحة ، إلا ان مسمى المقترحات ايطاليا رفضت ان تعترف بالمعاهدة اعتماد على المبدأ القانوني الثالث وهو ان {المعاهدات لا تفرض التزامات كما انها لا تضيف حقوقاً على الطرف الثالث} *Treaties do not create* *praeiudicium* . و جوهر هذا المبدأ في القانون الدولي هو انه لا يجوز للأطراف المتعاقدين في معاهدة ان يقرصوا التزاما على دولة أخرى ليست طرف في المعاهدة دون موافقتها . وحقيقة ان هناك شبهة كافية تشير إلى ان بصرف الحكومة الإيطالية لرفض المعاهدة ١٩١٩م متفق تمام مع هذا المبدأ ومع ممارسات الدول والسوابق وتدون المعاهدات (٩)

(٧) راجع الوثيقة: FO/141/664, Tatham to Lord Marguess, 18/9/1921.

(٨) راجع الخريطة القوصيحية رقم (١) في ملاحق هذا القسم .

(٩) سميث (٢٤) من كتابه في قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩م . ونظر أيضاً .

Smolur, LM , The Vienna convention on the Law of Treaties, Manchester 1973, p.76

لقد تبنت المحاكم الدولية وعلى نحو مستمر الرأي الفائل بأن المعاهدات ثنائية أم جماعية لا تفرض أي التزام على الدول التي هي ليست طرفاً فيها كما أنها لا تعبر حقوقها القانونية بأي شكل من الأشكال دون الحصول على موافقتها . وفي هذا الصدد لفت النظر إلى {قضية بالماس} Palmas case لقد أسست الولايات المتحدة الأمريكية دعواها على جزيرة {بالماس} اعتماداً على تدرج صدر من إسبانيا ومقصده أنها بفلت لها كل حقوق السيادة التي يمكن أن تكون قد حصلت عليها في المنطقة الموصحة بالمادة الثالثة من معاهدة باريس ١٩٨١م وكذلك كل الحقوق المتعلقة بجزيرة بالماس . لقد مال القاضي {هيوبير} Huber في معرض قراره كمحكم : {بالرغم من أن هناك آراء متعارضة بالنسبة لامتداد التنزل الخاص بجزر أسبانية معينة تقع خارج حدود المعاهدة ، إلا أنه يبدو أن الدولة المتنازلة لم تتوقع أن يشمل التنزل أراضي لا يكون لأسبانيا فيها سند صحيح ، حتى ولو كانت تقع في إطار الحدود المذكورة في المعاهدة . ومن الثابت أنه مهما كان التفسير الصحيح للمعاهدة فإنها لا يمكن أن تفسر على نحو يتدخل في حقوق طرف ثالث مستقل} (١٠) وأصاب القاضي هيوبير وهو يرفض قانونية الاعتماد على معاهدات وقعت بين الطرفين ضد مصلحة طرف ثالث ، قائل : {يبدو أنه من الثابت أن المعاهدات التي أبرمتها إسبانيا مع دولة ثالثة تعترف لها بالسيادة على القلبيين لا يمكن أن تكون ملزمة لهولندا} . وأكد هيوبير في مجال آخر من قراره أن سند هولندا مهما كان مبسباً أو صيلاً {Inchoate title} لا يمكن أن يعدل بواسطة معاهدة أبرمتها أطراف آخرون (١١)

وأكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولية في قضيتين لاحقتين ما ذهب إليه القاضي هيوبير من مذهب ففي القضية الأولى وهي قضية المناطق الحرة في سافوي العليا {Free zone of Upper Savoy and the district of Gex} قررت المحكمة أن المادة (٤٣٥) من اتفاقية فرسان (لم تكن ملزمة لسويسرا التي هي ليست طرفاً في الاتفاقية إلا إلى الحد الذي قام ذلك البلد بقبولها) (١٢).

(١٠) انظر: Reports of International Arbitral Awards, Vol.14 (1926)

(١١) نفس المصدر السابق

(١٢) The French Concession in China, 1932, Series A/B, No. 16 p 141

(١٢) مصر

وكانت القضية الثانية هي قضية الاختصاص الإقليمي للجنة الدولية الخاصة بنهر الأودر {The territorial jurisdiction of the International Commission of the River Oder} فقد نسب المحكمة وجهة نظر مفتضاها أن معاهدة نارسلونا لسنة ١٩٢١م الخاصة بنظام الممرات المائية الدولية الصالحة للملاحة لم تكن ملزمة لولندا على أساس أنها تسم بكون طرفاً فيها^(١٣) وهكذا فإن المعاهدات ثنائية أم جماعية لا يمكن أن تؤثر على حقوق غير الأطراف فيها .

على ضوء ما ذكرناه أعلاه يستطع المرء أن يفهم قوة الحجة الإيطالية ضد معاهدة ١٩١٩م خاصة وأن المعاهدة والإعلان قد تم التوقيع عليهما بين إنجلترا وفرنسا وأن من تركب أو ابتدأ لم تكونا طرفاً فيهما . وبالتالي فإن التفسير لا يحوز لهما التعرض لأي اراض تتبع لطرف ثالث ، أي أن الحقوق التي كانت أصلاً بركبة وورنسه عنها إيطاليا لا تتأثر بأي وثيقة لم تكن تركيا أو إيطاليا طرفاً فيها .

نقد آثار المذكرات الإيطالية بترك في داخل أروقة وزارة الخارجية البريطانية وكما يبدو فإن المذكرات الإيطالية شكلت مفاجأة بالنسبة لوزاره الخارجية البريطانية . وهذه الأسس فقد دارت مداولات ومناقشات داخلية عديدة استغرقت عاماً كاملاً قبل أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية من أن توصف نصاعه رده على المذكرات الإيطالية . وفي سن ١٩٢٠م عند الكبر من المذكرات الداخلية كما جرت العادة من المخابرات المهمة كما سيوضح تباعاً . وفي ذات السياق قررت وزارة الخارجية البريطانية بادئ ذي بدء ، أنه ليس من الحكمة إرسال أي رد على الاتصال بالحكومة الفرنسية ثم أحس بأن في البدائل التي يمكن أن تؤسس عليها الرد البريطاني .

كان الجار المصري في الدائم هو أنه طام أن يصبح المخرج للسودان من مصر و {فورينه} سبع خط طول ٢٥ درجة حتى تقاضيه مع خط عرض ٢٢ - درجة شمالاً ومن ثم سيحتري في خط مستقيم إلى أقرب نقطة في الجنوب . لاخرية الفرنسية كما هي معرفة بمعاهدة ١٩١٩م ، وعلى افتراض أن الحكومة الإيطالية ، لم تكن في ذلك الوقت حاضرة فعلاً على أي ارض إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ شمالاً ، فقد روى في

^(١٣) The permanent Court of International Justice (1929) , Series A, No.2 ص 2١

(١٣) ص

سادى الأمر أنه توسع وزارة الخارجية الاسعاء بأن ما تمحص عن إعلان ١٨٩٩
لإنجيزي الفرنسي عن ابر بالنسة للمطعة الواقعة إلى الجنوب عن حصص عرص ٢٢
درجة لا تحصر الحكومة الإيطالية التي لم تحل طرابلس الا في ١٩١١ م (١٠)

كما اقترح ايضا أنه يمكن لوزارة الخارجية ان تدفع ، بعد الحصول على موافقة
الحكومة الفرنسية ، بأن إعلان مارس ١٨٩٩م قد أشار فقط للإحاطة العام للحدود . وان
الحريط التي نشرت ما بين ١٨٩٩م و ١٩١٩ ، والتي اهمت مذكرو الخارجية برصدها
والاستناد عليها لتعزير حجتها ، كانت مجرد مؤشرات غير دفعه للحدود التي لم سبق
اطلافا ان تم الاتفاق على تعيينها ، والخلصه أن معاهدة ١٩١٩م قد قدمت تفسيراً أكثر
دقة لتلك الحدود التي كانت معرقة تعريفاً مبهماً (١٥) .

لكن وزارة الخارجية البريطانية عادت واعرفت في مذكرو داخله لاحقة للمذكرو
الأسوي ، بأنه إذا ما ثبت بأن وزارة الخارجية البريطانية كانت محطه في ابرامها معاهدة
١٩١٩م مع فرنسا وان إيطاليا كانت على حق ، فإن لك يعني أن الحكومة البريطانية قد
أصافت إلى فرنسا مساحه ليس للحكومة البريطانية عليها حق . وبتيحة ذلك فإن الحكومة
البريطانية ستكون ملزمة بأن تفع فرنسا بإعادة المساحه المعنيه إلى إيطاليا مقابل تعويض
تقوم بدفعه بريطانيا أو أن توقف الشكوى الإيطالية بطريقة مشابهه

ولمواجهة هذه المشكلة من ناحية ولتحص الحجة الإيطالية الفائلة بسن إعلان
١٨٩٩م قد ارسى حدوداً واضحة على نحو يمكن ان تحد حساباً من ناحية أخرى ،
قد تطور رأي مؤداه أنه إذا كانت تلك هي بية مؤلفي إعلان ١٨٩٩م ، فإن الصياغة
كانت يجب أن تكون : {أن يجري الخط جنوب شرق} وبس {أن يجري الخط للجنوب
الشرقي} (١٦) . ويجد هذا التفسير دعماً من النص الفرنسي . واستناداً على ذلك ذهب هذا
الرأي بأنه يمكن الاحتجاج بأن كل المطعة كانت حالية في ١٨٩٩ ، وأن القوى المتعاقبة لا

(١٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

FO/371/7749 Minute on the Italian Note, 13/1/1922

(١٥) نفس الوثيقة اسامه

(١٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

FO/371/7748 Minute on the Italian Note subsequent to the previous one but with different date

يمكن أن يدّعى أنها ان تربط أو نعل نفسها حدود نهضة في ظل ظروف لم يوافر فيه معلومات جغرافية كافية (١٦) .

من جانب حر وعلى افتراض ان تركيا لم تقدم أي احتجاج في الوقت الذي أُبرم فيه إعلان ١٨٩٩م ، رأي {لندساي} Lindsay ، الذي قام بإعداد أغلب المذكرات الداخلية المتعلقة بالرد على المذكرة الإيطالية . {أنه ليس من المتوقع من الحكومة التركية ، التي كانت دائما وأبدا حساسة نحو أي شيء يمكن أن يعتبر توسعا من جانب مصر في أراضي ولايات تركية أخرى . أن تفشل في تقديم احتجاج إذا اعتبرت أن إعلان ١٨٩٩م قد شكل على أي نحو تدخلا . إن الأراضي التي تقع إلى الشرق من الخط المعني لا يمكن أن تعتبر بالتالي ، بأنها جزء من طرابلس في عام ١٨٩٩م كما لا يمكن أيضا أن تعتبر جزءا من الأراضي الإيطالية في الوقت الحاضر أي في ١٩٢١م } (١٧)

إن الخطأ الذي وقع فيه {لندساي} لا يحاح لتأكيد مبالغ فيه فقد راسل في السفير التركي في لندن كان قد نعت بظرواره الخارجية البريطانية لما قد يسررت عن إعلان ١٨٩٩م من آثار على الحقوق التركية (١٨) . وأكثر من هذا فإن الاحتجاج التركي قد سعه اسبياء إيطالي عبر عنه السفير الإيطالي في لندن إلى اللورد سارسون وكما سرى فإن النصيب والعموص الذين اكتف هذا الافتراض قد اكتسفا بعد أو مكدانه بمس مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن .

وبعد أن انتهى الدبلوماسيون البريطانيون من تحريجهم واجتهاداتهم التي بلورت الاقتراحات التي ذكرناها أعلاه ، وقبل ان يتم الاتصال بالحكومة الفرنسية . رفع الأمر إلى المستشار القانوني لوزاره الخارجية . وخلافا لما ذهب إليه الدبلوماسيون فقد أمر المستشار القانوني ومنذ البدء على أن المعاهدات التي ترمب عن بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تؤثر على أي حق إيطالي على أي إقليم ينسب بها واتمار المستشار القانوني إلى أن مسنة ما إذا كل الإقليم الذي ورد في كل من إعلان ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م ، هو

(١٦) بفر يوسف أسقف

(١٧) بفر يوسف أسقف

(١٨) راجع أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

FO 2 3450 Mission to the, received by Turkey (A) Miss. for in London 175-892 For the of the Turkish Ambassador to Lord Salisbury, see, No.66 (in) Affairs of Egypt, Vol 12

العلم يتبع لإيطاليا في الوقت الذي تقدمت فيه باحتجاجها أم لا . يحدد وبحسم في الأساس باعتبارها {مسألة وقائع} Matter of case أي أن الماط هو إلى أي مدى سبق أن وصلت أو امتدت سيادة تركيا ؟ (٢٠) .

استناداً على ذلك فقد احنار المستشار القانوني أن يحال القضية على نحو قانوني دقيق . فقد لحص الأمر بأنه {إذا نظرنا إلى إعلان مارس ١٨٩٩م نرى أنه لم يتضمن أي نقل لأراض من دولة إلى أخرى ، أو اعتراف بسيادة دولة على أي اراض على أي حال . إن كل الذي فعله الإعلان هو أنه أرسى خطأ يمكن تسميته خط حدود ولكن من الواضح أن الكلمة لم تستعمل وفقاً للمعنى الفني والعملي في جانب منه توجد الحكومة البريطانية وفي الجانب الآخر التزمت فرنسا بأن لا تحصل على أراض أو نفوذ سياسي . إن هذه الكلمات تتعارض بداهة مع أي فكرة توحي بأن سيادة أي منهما قد امتدت حتى ذلك الخط . إنها في حقيقة الأمر تعريف لمتنطقتي نفوذ سياسي وهذا ما يتفق مع تعبير النطاق الفرنسي French zone الوارد في المادة الثالثة . إن هذا الوضع لم يعدل إطلاق بواسطة معاهدة ١٩١٩م التي هي إما أن تكون قد عرفت على نحو أكثر أو وضحت الخط المعني . إن التفسير المنطقي لكل هذا أن كل الأراضي المعنية هي صحراء لم يتم مسحها ولم يشأ أي شخص أن يضع خطأ فعلياً فيها} (٢١).

(٢٠) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (النس):

FO/371/7748. Note by the legal Advisor of the Foreign Office, 5/5/1922

(٢١) عين الوثيقة السابقة .

The 1899 Declaration is looked at. It is to be seen that the involved parties did not give any Power to another, or recognition of the sovereignty of power over any territory, at all. All it did was to lay down the official French frontier, but the word is clearly not used in a technical sense, in the sense of which British Government and the other French engaged not to assume military or political influence. These words are obviously quite inconsistent with any idea that the sovereignty of either extended up to the line.

الباب الرابع

الحكومتان البريطانية والفرنسية تكتشفان في ١٩٢٣م أن الحكومة التركية احتجت على إعلان مارس ١٨٩٩م بعد إصداره بوقت وجيز

- ١- الحكومة البريطانية تتبنى رأي المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية .
- ٢- الحكومة الفرنسية تدعي أن الحكومة التركية لم تخرج ضد إعلان ١٨٩٩م .
- ٣- فرنسا توافق على الرأي البريطاني على مضض .
- ٤- ليس في الوثائق البريطانية ما يثبت اقتناع إيطاليا بالرد المشترك .
- ٥- إيطاليا تنصرف نحو ترسيخ احتلالها في ليبيا من ١٩٢٣م إلى ١٩٣٠م.

لقد حسم المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية الحذر الذي تفرقه مذكورة الحكومة الإيطالية بشأن ما رآته من تعرض واضح بين {حدود} إعلان مارس ١٨٩٩م و {حدود} معاهدة ١٩١٩م . فقد انتهى إلى أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم يسطر على عمل أراض من دولة إلى أخرى أو حتى اعتراف بسيادة دولة على أراض . وكما رأى في الخط الذي أرساه إعلان مارس ١٨٩٩م كان قد أرسى حداً جديداً ، إلا أن كلمته حدود لم تسعس وفي المعنى الفني والعلمي فالخط في نظره أرسى مناطق نفوذ . وبالتالي فإن معاهدة ١٩١٩م لم تعدل تلك الوضع . وخلصه الرأي أن كل الأراضي المعينة هي صحراء لم يتم مسحها ولم يشأ أي شخص أن يصنع خطأ فاعلياً فيها . وبصرف النظر عن دقة أو عدم دقة ذلك الرأي فإنه لم يذهب لنفي أن إعلان مارس ١٨٩٩م قد وضع الأساس

الأولى للحدود بالمعنى الفني والعلمي بين السودان وإفريقيا الاسوائية الفرنسية من أحسنه وبين السودان والدولة العثمانية (ليبيا) من ناحية أخرى .

وكما كان متوقفا فقد قررت وزارة الخارجية البريطانية أن تنسحب الخط الذي اقترحه المستشار القانوني^(١) . وعلى ضوء ذلك قامت سفلى محنوى الاحتجاج الإيطالى والذي منحصر فى فقدانها مساحة كبيرة نتيجة للتعارض بين إعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م ، الى الحكومة الفرنسية . بترح السادس عشر من مايو ١٩٢٢م وأشارت الخارجية البريطانية فى رفلها الى رأيها الى أن وضع الحدود الوارد فى إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتغير على أى حال بمعاهدة ١٩١٩م ، وأن أثر المعاهدة هو تعيين الخط أو توضيحه { ومن المهم أن يلاحظ أن وزارة الخارجية البريطانية ، وهى تلقت لبايد وجهة نظر ها ، قد ذكرت فى خطابها الموجه للحكومة الفرنسية : [إن صحة هذا التفسير مؤكدة بواقعة هامة وهى أن الحكومة التركية لم تتقدم بأى احتجاج ضد الإعلان]^(٢) وسألت وزارة الخارجية البريطانية فى نهاية خطابها عم اذا كانت الحكومة الفرنسية ستفق مع التفسير البريطانى وكذلك على رد يؤسس على نفس ذلك التفسير^(٣) .

لقد اتفقت الحكومة الفرنسية مع وجهه اسطر البريطانية الراميه الى اعتبار الادعاء الإيطالى على أراض تقع الى الجنوب من طرابلس بأنه ادعاء لا يقوم على أساس ولكن لأسباب وأعراض مختلفة . وكما قال السفير الفرنسى فى لندن أن وجهة نظر الحكومة الفرنسية هو {أنه ليس فقط أن الادعاء الإيطالى بملكية هذه الأراضى ادعاء لا يقوم على أساس ، ولكن أكثر من ذلك أن الخط الذى أرساه إعلان لندن الصادر فى مارس ١٨٩٩م وتم توضيحه فى نهاية معاهدة باريس ١٩١٩م ، هو نهائى وبشكل حقيقة خط الحدود }^(٤) .

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/371/7748, A minute on the note of the legal Adv sor

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/141/664. Foreign Office to French Ministry of Foreign Affair, 16/5/1922

(٣) نص الوثيقة السابقة

(٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F O/141/664, Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour 29/7/1922

من الواضح أن الحكومة الفرنسية على خلاف كامل مع الفهم البريطاني لإعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م فكما رأينا أن الحارجه البريطانية ترى أن إعلان ١٨٩٩م لم يتضمن نقل أي ارض من دولة لأخرى أو أي اعتراف بسيادة دولة على أي ارض ذلك بالإضافة الى انها ترى أن عبارة خط الحدود التي سبق استعمالها لم يستعمل وفقا للمعنى القبي . وبإحذر فإن الأمر وفقا لفهم البريطاني لا يعود أن يكون حديدا لمسطح نفوذ ولكن الحكومة الفرنسية بنت موقف آخر وهو أن إعلان مارس ١٨٩٩م كما هو موضح بمعاهدة ١٩١٩م أرسى بالفعل حدودا نهائية .

ومهم أيضاً أن نذكر بأن الحكومة الفرنسية رعت هي الأخرى بأن تفسيرها للموضوع يجد مايبدا في غياب أي احتياح من جانب الحكومة التركية ، وكذلك من التفسير الذي يمكن أن يصفى على ذلك . وكما جاء في المذكور الفرنسيه : (وإن لم يتقدم تركيا بأي احتجاج ضد الإعلان الإنجليزي الفرنسي لسنة ١٨٩٩م ، فإن ذلك لم يكن لأن الإعلان قد أرسى فقط مجرد تقسيم مناطق نفوذ ، ولكن لأن الاراضي المذكورة في الإعلان لم تكن تشكل في واقع الأمر جزءاً من ممتلكات تركيا في أفريقيا . إن حقوق تركيا على الاراضي التي تدعيها الآن إيطاليا ، هي من ذات طبيعة الحقوق التي كانت تدعيها تركيا على تبستي وبوركو . علما بأن أراضي المراعي السنوسية قد كانت دائما غير محددة على نحو لا يمكن أن يصلح لأن تدعي إيطاليا تبعيتها لها الان)^١

ليس هناك حاجة للتأكيد بأن كل ما ذهب إليه وجهة النظر الفرنسية قد بني على أساس خاطئ ، والقاعدة الاصولية أنه ما بني على باطل فهو باطل ، اد أن تركيا كما

(٥) نفس الوثيقة السابقة .

استمر الطريق السنوسية محمد بن علي السنوسي ، الذي ولد في الجزائر في و آخر انقرب الثامن عشر ، وتغل في نداء المغرب ومكة الى ان استقر نهائيا في منتصف القرن التاسع عشر في الجعير في ليبيا حيث توفي هناك . وبعده ابنه محمد المهدي حيث انتشر الطريق السنوسية على يد ابنه في ليبيا وراسط افريقيا . وقد شكلت الطريقة السنوسية خطرا على فرنسا ، من وجهة النظر الفرنسية ، منذ لم لها من تأثير على الشعب من المناطق والحدود في وسط و غربي ليبيا . وقد استفاد منها لاثرا واصفوا عليها قدرا من الاحترام . انظر : محمد شكري ، السنوسية بين دولة ، القاهرة ، ١٩٤٨م . وراجع في هذا الشأن ايضا .

1 Evans-Richard. E. The Sanusi of Syerica, Oxford, 1949.

2 Zaiden, N. Sanstiyeh. A study of a Revivalist movement in Islam, 1958

رأياً في الفصل الأول من هذا القسم ، قد احجب بالفعل على إعلان مارس ١٨٩٩ م .
ومن ناحية ثانية أن الفرنسيين ، على نفير الإنجليز ، قد أصروا على أن الإعلان قد
أرسي حدوداً ليس تعريفاً لمناطق نفوذ فقط . ذلك بالإضافة إلى أنهم فسروا عدم احتجاج
بركبي على إعلان مارس ١٨٩٩ م ، كما رعموا وافترضوا ، بأنه نوع من التحلي عن
ادعاءها بالنسبة للمناطق المعروفة بتبسن وبوركوا والاندلي والأردى

على ضوء مثل تلك الحجج النمب الحكومة الفرنسية ، من الحكومة البريطانية
الاندلي مع وجهة نظرها حول هذا الموضوع . وافترض فرنسا أنه من المرغوب فيه أن
ترد الحكومتان الفرنسية والبريطانية بصعة موحدة على الحكومة الإيطالية لفادي إمكانية
أن يجد الحكومة الإيطالية أي نفاص بر النصير يساعده في انمسك بحجتها^(٦)

قبل أن تستلم الحكومة البريطانية الرد الفرنسي خوف وجير ، كشف الحبيب في
ماتق وراة الخارجية البريطانية ما هو ثابت سلفاً وهو أن السفير التركي في بريطانيا
كن قد لب بالفعل بظر وراة الخارجية البريطانية لآثار المترتبة على إعلان مارس
١٨٩٩ م في وفه . كما تبين أيضاً أن السفير الإيطالي قد ذهب فس المذهب مع التورد
ساندرسون وأنه كل قد أخطر من قبل وراة الخارجية البريطانية ، من بين مور أخرى
، بأن الفترة المتعلقة بتكوين لجنة لتعين الحدود سطبق بالفعل على القطع الحدودي الذي
كن موضوع للاحتجاج الإيطالي في سنة ١٩٢١ م . وقامت الخارجية البريطانية بنقل هذه
المعلومات {المكتشفة حديثاً} في ردها على المذكره الفرنسية حيث عبرت مذكره
الخارجية البريطانية عن أملها بأن توافق الحكومة الفرنسية بأن {الحقائق الجديدة تؤيد
وجهة النظر القائلة بأن القصد من إعلان مارس ١٨٩٩ م هو مجرد إرساء مدى مناطق
النفوذ في المنطقة المعنية ، وليس تحديد حدود يمكن أن تمتد إليها سيادة الدولتين .
ونوهت الخارجية البريطانية بأنه من الصعب في كل الأحوال على حكومة صاحب
الحلالة أن تبعد عن التوجه الذي سبق أن تبنته في هذا الشأن }^(٧)

(٦) راجع الوثيقة

FO/141/664, Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour, 29/7/1922

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

FO/141/664, The Marquess to Count de Saint-Aulaire, 31/8/1922

وهكذا {تأسساً على قاعدة أن الرجوع إلى الحق فصلية} رفضت الحكومة البريطانية الطلب الفرنسي الذي اعتبر أن الحدود التي أرساها إعلان مارس ١٨٩٩م ووضعتها معاهدة ١٩١٩م حدوداً نهائية. وفي محاولة منها لتحديد مكان للفرنسيين أسارت المكركة البريطانية إلى أن نمة فوائد كبيرة سطوي في النمساك الاقتراح البريطاني. وتتلخص هذه الفوائد في أن عبء إثبات أن الأراضي محل المشكلة تقع لإيطاليا سبغ على الحكومة الإيطالية. علماً بأن تنبي الرأي الفرنسي يعني أن يقع عبء الإثبات على الحكومتين البريطانية والفرنسية. وناشأت المكركة البريطانية الحكومة الفرنسية الموافقة على رد يُصاغ على ضوء الاقتراح البريطاني^(٨).

كما هو متوقع فقد أصبح الفرنسيون في وضع لا حبار لهد أمامه وبالتالي فقد وافقوا على نص المذكور الذي اقترحتها الحكومة البريطانية^(٩) ووفقاً لذلك شرعت الحكومة البريطانية في الرد على المذكورة الإيطالية في فبراير ١٩٢٣م التي بعو- تاريخها إلى ديسمبر ١٩٢١م. فقد أخطرت الحكومة الإيطالية من إيا من إعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م. لا يعرض أو يؤثر على أراض تقع لدولة ثالثة وإن الوشيعير قد عالجتنا ماضق نفود ولا يمكن لهما أن تؤثر على حقوق ايضاب في أي أقاليم تقع لب. وبما أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم يضمن نقل أي أراض أو الاعتراف بأي سيادة في {الوضع الراهن} Satus quo لم يعبر من حيث المبدأ بواسطة معاهدة ١٩١٩م^(١٠) وحصلت المذكورة البريطانية إلى القول إفاذا كانت المساحة الواقعة بين الخطين المشار إليهما في إعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م، أراضى إيطالية فإن حقوق الحكومة الإيطالية على تلك الأراضي لن تتأثر. أم موضوع عما إذا كانت الأراضي المعنية هي أراض إيطالية فهذه مسألة وقائع يقع عبء إثباتها على الحكومة الإيطالية.

(٨) نفس الوثيقة السابقة (بس)

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F O /141/664. Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour, 20/12/1922

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

I O/371/7748, A minute of the note submitted to the Italian Government, 26/2/1923

(١١) نفس الوثيقة السابقة .

ليس واصحا عما اذا كانت الحكومة الإيطالية قد افتتحت بالتوصيح البريطاني . ومع
 الحد أي نيته خلال بحثا الطويل في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، أو رئاسة
 الحكومة البريطانية ، أو غيرها ، تشير إلى أن الحكومة الإيطالية قد أرسلت ردا على
 المذكورة البريطاني . ومن المفترح أن وضع عبء الإثبات على الحكومة الإيطالية جعل
 من الصعب عليها أن تلج على ذلك الموضوع في ذلك الوقت ، إذ أن ذلك بطبيعته مسها
 أن يست على الأقل أن المساحة محل الخلاف كتب سكوت جردا من طرابلس ، عندما
 ورث إيطاليا الحكومة التركية في طرابلس . ومن الممكن أيضا أن يكون الحكومة
 الإيطالية قد قررت تأجيل موضوع مسألة الحدود الجنوبية العربية حتى تكرر موقعها في
 المضيق المجاور لها ، خاصة وأن المذكورة البريطانية قد أكدت أن الوثائق رسمت
 حدودا نهائية .

تأسيسا على ذلك يمكن القول بأن مسألة الحدود بين السودان وما كان في ذلك
 الوقت شكل لنا الإيطالية قد تجدد لعصر الوقت . ومع ذلك فإن التسع سنوات انتهت
 {١٩٢٣-١٩٣٠م} قد شهدت تطورات لها ثارها الهامة على الحدود بين السودان ولبنان
 قد أحدث إيطاليا بدعي تباعا حيرة كل ما كان خاصعا أو سبق أن امتدت إليه السيادة
 التركية . ومركز الإدارة الإيطالية في البداية ، في طرابلس والمناطق أنشأته . وبدأ
 الكريستال للسلطة الإيطالية بعد الحرب العالمية الأولى وحصله ما بين ١٩٢١-
 ١٩٢٥م ، حيث تم تعيين الحدود بين مصر وليبيا بمقتضى اتفاق ١٩٢٥^(١٢) . وكما نرى
 ذلك الاتفاق فإن الحدود الشرقية لليبيا قد امتدت من البحر الأحمر المتوسط على امتداد
 خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة .

والسؤال الذي يفرص نفسه الآن هو : ما هو الأثر أو الآثار التي يجب عن
 الكريستال الإيطالي {Italian Colonial) في لنا على سوية الحدود السودانية الليبية
 بشكل عام وعلى ما عرف بـ مثلث السارة بشكل خاص؟ .

(١٢) راجع الكتاب المأخوذ . رعد (١) في مصرية الحكومة المصرية ناشئة إنجليزية في ١٩٢٦م
 هذا وقد تم تحقيق على ٩٢٥ م من جانب الحكومة المصرية في السابع من يونيو ٩٢٢ م وفي
 سبب لاسد به توصيل لاندو السابع من نوفمبر ٩٢٦ م التي وصح على نحو قصير جزءا شمالي من
 الحدود بين مصر وليبيا - وانظر أيضا :

The Colonial Office Archives, kept in the Boundary and the Geographical Files, No. 6
 (1966).

الباب الخامس

احتلال ليبيا للكفرة وإشكالية موقع العوينات تثيران الاهتمام البريطاني بالحدود السودانية الليبية

- ١- البرلمان البريطاني يستجوب وزير الخارجية عن الحدود بين السودان وليبيا .
- ٢- المندوب السامي البريطاني في القاهرة يطالب بتذكير إيطاليا بأن العوينات تقع داخل السودان.
- ٣- أطلس مصر الصادر في ١٩٢٨م يوضح أن العوينات تقع داخل الأراضي السودانية.
- ٤- الحكومة البريطانية توافق على إثارة موضوع العوينات مع الحكومة الإيطالية
- ٥- الحكومة الإيطالية توحى بالرغبة في الوصول إلى تسوية والخارجية البريطانية تتجه نحو عدم التصعيد في ١٩٣١م .

بعد إبرام اتفاق ١٩٢٥م الذي أرسى التوضع لعدم تحدد بين ليبيا ومصر والحدود
١٩٢٦م التي وصفت أقصى نقطة شماله في الحدود بين مصر ليبيا . اسمر - السلطة
الليبية في عملية تكريس سلطتها نحو الشرق أي نحو الحدود مع مصر وكذلك في تجاه
الجنوب أي نحو الحدود الأكثر حداً وهكذا فقد احتلت إيطاليا جنوب ليبيا في ١٩٢٦م ،
وسقطت حلقوقل في ١٩٢٨م ، ومع غزو فيز في ١٩٣٠م - واحتلال واحد الكفرة
بواسطة القوات الإيطالية في سنة ١٩٣١م وتقدمها السريع جنوب ، أصبح تسوية

1. Wagh, J. Libya. London, 1969.

(١) راجع.

2. A Survey of North West Africa, 2nd ed (ed- by N. Barbour), Oxford, 1962.

الحدود الجنوبية لليبيا {مع فرنسا} والجنوبية الشرقية {مع إيطاليا} ، أكثر من مجرد موضوع أكاديمي (٢) .

في هذا الصدد يجب أن نتذكر بأن بريطانيا كانت قد أكدت في ١٩٢٣م بأن إعلان مارس ١٨٩٩م لم ينصم أي نفل لأراض وأن {الأمر الواقع} The *status quo* لم يتغير من حيث المبدأ بمعاهدة ١٩١٩م . من جانب آخر كاتب فرنسا قد احتلب في عام ١٩٣١م الأراضي التي أشار إعلان مارس ١٨٩٩م بأنها تقع في إطار منطقة النفوذ الفرنسي . كما قال جريدة الناصر اللندنية بعد سقوط الكفرة ماسرة في عدها الصنادير بأريح الثلاثين من يناير ١٩٣١م {ليس هناك ما يمنع التوصل لتفاهم ودي بالنسبة لتعريف الحدود بين النقطة الجنوبية الغربية من مصر وأقصى نقطة شمالية في السودان} . أما موضوع السودان الفرنسي فهو مسألة مختلفة (٣) .

إن الدخول في تفاصيل مسألة الحدود الجنوبية لليبيا مع ما كان يسمى أفريقيا الاستوائية الفرنسية {في الأساس تشاد} يخرج عن إطار هذا الكتاب (٤) . وبكفي أن نذكر في هذا المجال أن إيطاليا قد أبرمت عام ١٩١٥م ما سمي بمعاهدة سرية ، مع المملكتين المتحدة وفرنسا وروسيا ، قبل تحولها الحرب العالمية الأولى إلى حائز الحلفاء . وكما نصب المادة {١٣} من تلك المعاهدة فو وعد الحلفاء إيطاليا بالمعاملة الافضل فيما يتعلق بالحصول على اراض في أفريقيا اذا تحقق الانتصار للحلفاء . وباسسنا على ذلك الوعد طالت إيطاليا عندئذ الحدود العربية والحدود الجنوبية ليبيا على نحو يمكنها من الوصول إلى بحيرة تشاد . وكان رد للفرنسيين أن تعديل ١٩١٩م قد أوفى بالوعد الذي قطعه الحلفاء لإيطاليا . ولم يقبل الحكومة الإيطالية ذلك الرد ، وظلت الصحافة الإيطالية تنسب

(٢) نكفد واحدة على الصحراء الجنوبية الغربية عن ليبيا . وكانت تشكل رقابة الطريقة السنوسية حيث مركز المقاومة عرجة للاستعمار (إيطالي) وقد تجاوز احتلال الكفرة أهمية لمحنية بكثير . وإلى الجنوب منها يقع مثلث السرة الذي يعد بدوره من ناحية الجنوب بتيسى وايردي وهما المحطتان اللذان تقعان في شمال أفريقيا الاستوائية الفرنسية

The Times, London, 30/1/1931

(٣) راجع .

(٤) راجع

The Geographical Information Board on the Sudan Chad Libya No. 3 Dec. 15, 1948 issued by

U S Department of state, Bureau of Intelligence and Research

مفالات متصلة بشأن حق إيطاليا على نسيى علم بأن الفرنسيين كانوا قد أنشأوا محطة عسكرية فيها سلفاً^(٥).

أما فيما يتصل بالحدود التي لم يتم الاتفاق عليها بعد ، وهي الحدود بين السودان وليبيا ، فإن الموضوع قد حظي باهتمام الرأي العام في بريطانيا على نحو واضح . فقد نشرت جريدة التايمز اللندنية مقالاً بعنوان {إيطاليا في شمال أفريقيا والحدود مع السودان} كما نشرت افتتاحية عن نفس الموضوع ، دعت فيها للاهتمام بالحدود السودانية^(٦) . من جانب آخر فقد وجهت أسئلة لوزير الخارجية البريطاني عن الموضوع في مجلس العموم البريطاني ومن تلك الأسئلة ، السؤال الذي تقدم به الماسنر {د.ج. سومر فيل} في الثاني من فبراير ١٩٣١م وقد جاء فيه {هل يعلم السيد وزير الخارجية بأن القوات الإيطالية قد احتلت مؤخراً واحة الكفرة في ليبيا ، وما هي الخطوات التي اتخذت بالنسبة للتوصل لخط حدود نهائي بين ليبيا والسودان الإنجليزي المصري ؟} ^(٧).

لقد أخطر وزير الخارجية البريطاني في رده للبرلمان ، بالاحتياح الإيطالي في عام ١٩٢٢م ضد معاهدة ١٩١٩م ، وشرح للبرلمان الرد الذي سبق أن أرسلته الحكومة البريطانية للحكومة الإيطالية في ذلك الخصوص وأصناف الوزير البريطاني فاسلا : {ومنذ ذلك الوقت ، ١٩٢٣م ، لم تعد إيطاليا لإثارة الموضوع . ولكنني قد فهمت أن الإيطاليين قد توهوا على نحو أشبه بالرسمي ، خلال مفاوضاتهم مؤخراً مع الحكومة الفرنسية بشأن الحدود مع ليبيا ، بأنهم إذا لم يتمكنوا من الحصول على تنازلات كافية من الفرنسيين ، فلربما يتوجهون لنا مطالبين بتعويض في هذه المنطقة . أن كل الموضوع يفتر للواقعية {K} ذلك أن الإدارة الفعلية ما زالت تبعد من السودان بأميال عديدة} ^(٨).

(٥) انظر: Toynbee, A.J. , Survey of International Affairs 1920-1923, Oxford, pp.360.

(٦) راجع The Times London 30-1-33- Last in North Africa the Frontier with the Sudan

(٧) أرشيف وزير الخارجية البريطاني (لنر) L O 37 / 15432 Parliamentary Question of 2/2-1931.

(٨) نفس الوثيقة السابقة

لا شك أن احتلال واحدة الكفرة بواسطة الإيطاليين في الرابع والعشرين من يناير ١٩٣١م كان نقطة تحول في تكريس السلطة الإيطالية في ليبيا . وكانت النتيجة المباشرة لذلك فتح مرحلة جديدة في التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان وليبيا . فقد أهدأ المندوب السامي البريطاني في القاهرة المسدرة سبجه للقرارات التي أقرت من إعداد من {اللاجئين} قد وصلوا إلى {الداخلية} و {الخارجية} مشيراً إلى أن وزارة الخارجية الإيطالية قد وافقت على تقديمهم حول السودان وصرحت أن نموعد وأن هناك احتمالات أن يصل الإيطاليون إلى العويبات . طالب المندوب السامي في القاهرة وزارة الخارجية البريطانية بضرورة دكر الحكومة الإيطالية بأن العويبات تقع داخل الأراضي السودانية^(٩).

لقد كتب وزارة الخارجية البريطانية ، على خلاف ما ذهب إليه المندوب السامي . مبررة بشأن ذلك الطلب لثلاثة أسباب - أولها أن آخر خريطة موفرة عند وزارة الخارجية البريطانية ، وهي التي نشرها مكتب المساحة بالخرطوم في أغسطس ١٩٢٩م ، كانت توضع جبل العويبات وهو يقع داخل الأراضي السودانية وجزئياً في مصر وجزئياً في ليبيا . وحيث أنه لم تكن هناك خريطة موقوفة بالمساحة الواقعة مباشرة إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة ، فقد اعتقدت وزارة الخارجية البريطانية بأن إيطاليا قد تدفع بأن جزءاً من جبل العويبات يقع داخل المساحة التي لايطاليا الحق في احتلالها . والسبب الثاني هو أنه إذا ما ثبت صحة اعتقاد وزارة الخارجية . فإن هناك ثمة خطورة بأن محاطة الحكومة الإيطالية قد يصع الحكومة البريطانية في وضع لا تتمكن من المحافظة عليه في مرحلة لاحقة . أما السبب الثالث فهو حساسية الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر في كرم ما يتصل بالسودان في اللاتسيات ومن ذلك أن محاطة الحكومة الإيطالية قد يكون موضوعاً لاحتجاج من قبل الحكومة المصرية إذا ما علمت بتلك المكائيات^(١٠).

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .

F O/371/15432 High Commissioner to Foreign office, 28/2/1931

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F O/371/15432, Foreign office to High Commissioner, 4/3/1931

لهذه الأسباب طلب وزارة الخارجية البريطانية في الرابع من مارس ١٩٣١ م ، من المندوب السامي ، في مصر ، مناقشة الموضوع والتشاور مع حاكم عدن للسؤال حول هذه المسائل ، على أن تكون لدى الأخير معلومات أكثر دقة من المعلومات المتوفرة عند وزارة الخارجية البريطانية بشأن تحديد الوضع الجغرافي السابق للعوينات (١١).

لقد كتب المندوب مع حاكم عام السودان ، ر. ألين ، الموضوع الدقيق للعوينات قد ظهر في الخريط رقم (٤-١-٢٣) في أطلس مصر الخاص بالحكومة المصرية ، الذي قدمته للمؤتمر الجغرافي الدولي في عام ١٩٢٨ م . ووفقاً لتلك الأطلس فإن السحرح الشمالي الغربي قد صهر في طرابلس ، ولكن الجبل الرئيسي والسابع الوحيدة الموصحة في الخريطة فهي تقع بوصوح في الأراضي السودانية . وكما جاء في المذكرة الوصفية لخريطه رقم (٢) الواردة في الأطلس ، فإن أعلى نقطة في جبل العوينات تقع خارج مصر وبكر قاعدته الشمالية الشرقية تقع داخل الحدود المصرية . ولقد تم تحديد موقع العوينات ما بين عامي ١٩٢٥ م - ١٩٢٦ م بواسطة السكوير مع بول (3٥١) الذي كان يعمل في مكتب المساحة الصحراوية المصرية . وقد سبق للذكور قول أن الخط مرسوم السودان في القاهرة بأن العوينات تقع في السودان (١٢).

قام المندوب السامي البريطاني في القاهرة بنقل كل المعلومات المتوفرة إليها أعلاه إلى وزارة الخارجية البريطانية . وقد جاء في مذكرته المرفقة بتاريخ العاشر من مارس ١٩٣١ م ليبدو أنه لا مفر إذا ما وصل تدخل الإيطاليين حتى العوينات فإن رغبتهم هي احتلال الآبار . لذلك فإني أعهد أن من الضروري تدكيرهم بأن هذه الآبار تقع داخل الأراضي السودانية ، ويبدو أن هذا التذكير أصبح أمراً مرغوباً فيه خاصة وأن التقارير التي وصلت إلى حلفاء أفادت أن بعض سكان الكفرة قد تم طردهم بواسطة الطائرات الإيطالية حتى وصلوا إلى السارة حيث تم الهجوم عليهم من قبل القيادة الإيطالية . إن خط عرض السارة هو ٢١ درجة و ٣٩ دقيقة و ٤٠ ثانية وبالتالي فإنها تقع على بعد ٢٠ ميلاً داخل الأراضي السودانية . لقد طلبت من حاكم عام السودان تفصلي عما إذا

F O/407/213, Henderson to Loran, 4/3/1931

(١١) الوثيقة السابقة وراجع أيضاً

F O/407/213 Loran to Henderson, 10/3/1931

(١٢) أرشيف وزارة خارجية بريطانية (سر)

كانت القوات الإيطالية قد دخلت بالفعل في السودان . ومن جاني لا أرى سببا يجعل المصريين يعترضون على اقتراحنا الرامي للاتصال بالحكومة الإيطالية { ١٢ } .

وافقت وزارة الخارجية البريطانية على طلب المندوب السامي أو بالأحرى إصراره على ائدة موضوع العويست مع إيطاليا ، ووفقا لذلك فقد وجهت السفير البريطاني في روما ، بتاريخ الثاني عشر من مارس ١٩٣١ م ، للاتصال بالحكومة الإيطالية بشأن عدم الوضوح الذي اكشف موضوع العويست (١٤) . وجاءت إجابة السفير الإيطالي مستحفظة بشأن ملكة السودان للعويست . وافرد ذلك التحفظ بحريته الإيطالية بوصف أن ما اعترى بأنه الواحات محل النزاع ، يقع مباشرة للجنوب الغربي من القصبة التي تنتهي عندها الحدود المشتركة بين ليبيا ومصر . على تقاطع خط طول ٢٥ درجة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا (١٥) . وذكر السفير البريطاني في روما في تعليقه على الرد الإيطالي : { أن التحفظ الإيطالي لا يعني بالضرورة مطلباً معارضا ، بل ، ولكن نسبة لعدم وجود تعيين للحدود فإن السلطات الإيطالية كما يبدو تعبر دعوها مؤسسة مثل السودان . لقد أوحى للمسؤولين الإيطاليين بالرغبة في تسوية الحدود } (١٦) .

نقلت وزارة الخارجية البريطانية خلاصه الاتصالات الشفوية التي تمت مع الحكومة الإيطالية إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة . وفي معرض رده على الخارجية البريطانية ، بتاريخ الثالث والعشرين من مارس ١٩٣١ م ، أكد المندوب السامي أن ما جاء من جانب الإيطاليين : من أن موقع العويست هو إلى الجنوب الشرقي من انقطه التي تنفي فيها الحدود المشتركة بين مصر وليبيا مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، نفق مع ما أشار له في مكابته السابقة . أما فيما يصل إلى دعوى وزارة الخارجية الإيطالية بملكه الواحات ، فإن ذلك يعني إكراه الواقع أن الحدود الجنوبية بسبب تجري على خط عرض ٢٢ درجة . ووفقا للمندوب السامي . (يبدو أنه من المهم أن نتأكد من

(١٢) من توثيقه سابقه

(١٤) (أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) : FO/407/213, Henderson to Graham, 12/3/1931.

(١٥) (أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) : FO/407/213, Graham to Henderson, 13/3/1931

(١٦) من توثيقه سابقه

هذا الاستنتاج . لأنه إن كان صحيحا فإن ذلك يعني الادعاء بالسيادة على أراض تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة وهو أمر يجب دحضه^(١٧).

بالرغم من أن الافتراضات التي جاءت في مذكره المندوب السامي البريطاني في القاهرة قد تكون صحيحة ، فإن الرأي الذي كان سائدا في وزارة الخارجية البريطانية هو أن عبء الإثبات يقع على عاتق الحكومة الإيطالية بالنسبة لما ادعته . والواقع كما يبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن متحمسة لإثبات ذلك الموضوع في ذلك الوقت ، إذ أخطرت المندوب السامي بتأجيل التلايين من مارس ١٩٣١ م ، أن الوقت ليس مناسباً لإثبات تلك المنطقة المعقدة مع الحكومة الإيطالية^(١٨).

F O/407/213, Loraine to Henderson 23/3/1931

(١٧) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

(١٨) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

F O/371/15432, Foreign office to High Commissioner, 30/3/1930

الباب السادس

الإيطاليون يتوغلون جنوباً البريطانيون يقومون باستكشاف جوية في العوينات ومثلث السارة

- ١- نيوبولد يُعد مذكرة لحكومة السودان بشأن الحدود الجنوبية لـ ليبيا في ١٩٣١م
- ٢- نيوبولد يدعي أن مثلث السارة لا ينطوي على قيمة اقتصادية للسودان .
- ٣- ماكماكل يرى أن مثلث السارة أيضاً لا مائل له وإن السودان لم يدع حقا عليه !
- ٤- البرلمان البريطاني يناقش مرة أخرى الحدود بين السودان وليبيا
- ٥- المندوب السامي البريطاني في القاهرة ينادي بحكومته بالمحافظة على حقوق السودان في المناطق المتنازع عليها .

في خلال الاتصالات الدبلوماسية المكثفة بين حاكم السودان والساميات الساميات البريطاني في القاهرة من ناحية ووزارة الخارجية البريطانية في لندن من ناحية أخرى ، وكذلك اتصالات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطاني في روما من جانب والحكومة الإيطالية من جانب آخر ، في خلال كل ذلك طلبت حكومة السودان مسئلة موضوع الحدود بين السودان وليبيا على ضوء اسكريس الإيطالي في المصطوح الحوية من ليبيا وفي سياق ذلك الانشغال عد {نيوبولد} الذي كان يعمل في {الخدمة السياسية} Political Service في السودان ، والذي استرك في العمليات السوسية عامي ١٩١٥ - ١٩١٦م وكان قد سبق له أن عبر الصحراء الواقعة بين جلفا و-علا و فراف الاسواسة الفرنسية أكثر من مرة ، وقد اعد سيرج الخامس والعشرين من مارس

١٩٣١م ، مذكرة مطولة لحكومة السودان بشأن الاحداث التاريخية المتعلقة بالحدود الجنوبية قليباً وقد قدم نيوبولد سرد مهم للعلاقات مع تركيا وليب منذ ١٩٥٠م ، ودور الصانع السوسيه و هريمها النهائي بواسطة الإيطاليين ، ويوسع الفرنسيين وموحيهم بالبراك والإيطاليين وقد ذكر نيوبولد في تلك المذكرة (ان إيطاليا قد اعترفت في عامي ١٩٠٠ - ١٩٠٢م بإعلان مارس ١٨٩٩م بالرغم من ان هذا الموضوع مرفوض من قبل الصحافة الإيطالية في الوقت الحاضر) (١) .

ويرى نيوبولد ان الحدود الجنوبية للمثلث السوداني المعسروف تمثلت السرد ، والذي كان محل خلاف من وجهه النظر الإيطاليه ، قد اتفق عليها الفرنسيون والبريطانيون في ١٨٩٩ - ١٩١٩م ، وان إيطاليا سبق لها أن وافقت على ذلك في ١٩٠٢م . اما فيما يتعلق بالحدود الشمالية للمثلث فإن الامتداد الاعلى لحظ عرض ٢٢ درجة شمالا إلى النقطة التي يلتقي فيها بالخط الذي حدده اعلان مارس ١٨٩٩م ووصحه معاهده ١٩١٩م ، فإنه لم يحد بعد . وكما جاء في مذكرته ان المثلث لا تنص اي قيمة اقتصادية للسودان بالإضافة الى أنه لا يحتمل ان يقطعه سكان بصوة دائمة وبالرغم من أن التحصيل المظفي للمكرد هو انه يمكن للسودان أن يتحلى عن مثلث السرد . إلا أن نيوبولد قد أشار إلى النسخ المترسة على ذلك الوجه حيث قال (إن الرأي المصري ضد التنازل سيكون متأثراً برحلة الامير كمال الدين التي تعتبر إحدى روائع الرحلات وكذلك بالشعور الذي أثاره التنازل في جغبوب ، علما بأنه كان هناك تعويض ، أما الآن فلا مجال لذلك . وإذا ما أقرت فكرة التنازل عن مثلث السارة فإن أحسن خط للحدود هو تمديد الحدود الإنجليزية الفرنسية على امتداد خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي مع خط عرض ٢٢ درجة وهذا الاقتراح لن يخدم الوضع الراهن القائم في العوينات) (٢) .

(١) انظر :

F.O 371/15433 Enclosure 2) No. 1 Note entitled The Southern Frontiers of Italian Erytra by D. Neobold, Sudan Political Service. Kassala 25/3/1931

(٢) نفس الوثيقة السابقة . وراجع أيضا :

Herscovici K.D. The Making of Modern Sudan, the Eric and letters of Sir Donald Macdonald
London, pp. 35-6

نقل ماكمايكل Mac Michael السكرتير الإداري لحكومة السودان ، والذي كان وظيفتها
 حاكماً عاماً للسودان بالإبانة ، مذكرة بيونولد إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ،
 لقد نسي ماكمايكل نفس خط التفكير الذي أثر سلباً على رأيه بالنسبة لسوية الحدود
 العربية للسودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية في عام ١٩١٩م و ١٩٢٣م (١) . وكما
 جاء في خطاته المرفق مع المذكرة التي بعث بها للمندوب السامي البريطاني في القاهرة
 بتاريخ العاشر من أبريل ١٩٣١م ، أن الحدود التي حددت في معاهدة ١٩١٩م المكملّة
 وبروتوكول ١٩٢٤م اللاحق لها هي تقريباً نفس الحدود الموصحة بشكل عام في الحُرط
 المنشورة قبل ١٩١٤م (٢) . وفي محاولة منه للدفاع عن التوجهات التي تبناها في عامي
 ١٩١٩م و ١٩٢٣م ادعى ماكمايكل أنه (عندما قام الجغرافيون في وزارة الحربية
 البريطانية بمراجعة خُرطهم على ضوء الكلمات الإنجليزية لمختلف المعاهدات كما هو
 معبر عنها في المكاتبات السابقة لها ، وبالتالي فقد خلق ذلك التصرف تعقيدات كان
 القصد من معاهدة ١٩١٩م إزالتها عن طريق الاحتفاظ بالموضع القائم قبل ١٩١٤م (٣)
 وقد خلص ماكمايكل إلى أن مثلث السارة أرض لا مالك لها (R. n. n. s.) و أن السودان قد
 أعقبه حقد سائر أن الملك لم يدر بواسطة مصر من قبل ، وعلى ضوء ذلك انتهى
 ماكمايكل إلى وجوب أن تؤسس آية سوية تلك الحدود بين السودان وليبيا على مفاوضات
 سوية

(٢) ويستذكر (MacMichael) نفس التوجه في عشرين رسالة لحدود المشتركة بين السودان ومصر
 لجوبي من حدود (لثوية) فقد بلغه ماكمايكل في بحثي عام من ديسمبر ١٩٢٣م بضمير
 مسماة (البريطانية بقمي) من مصر (تسيطر) سوية (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية)
 السودان (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية)
 ص ١٣ من ص ١٠

(٣) استوردت بحريته البريطانية (لثوية)

J. O. 373/15433, Encklosure 1 (m) No. 1 Mattey to Cairo, 10/4/1931

(٤) عن الوثيقة السابقة

(٥) عن الوثيقة السابقة من توضيح أن ماكمايكل كان يصرح في بروتوكول السودان الليبي
 حدود السودان حتى لو كان ذلك شيء حسب أن صمى السودان (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية)
 السودان مع ليبيا وكينا وتشاد وليبيا ، ولا شك أن مقولة ماكمايكل - (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية)
 (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية) (لثوية)
 نسخة كبيرة على نحو سمح بالتأثير على بعض جرائده

لقد وافق المدّوب السامي البريطاني في القاهرة ، بأن الحل العملي لهذه المشـكلة من وجهة نظر السودان وهو اعتناء خط طول ٢٤ درجة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا في المنطفة التي لم تنسج من الحدود ، أي من خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة حتى النقاء مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. لكنه لفت نظر وزارة الخارجية البريطانية لمسائل مرتبطة بسي هذه التسوية أو بالأحرى لا اعتراض بقرار في وجه سبي هذه الطريقة من تسوية ، الأولى أن هذه التسوية مع ليبيا تعتبر غير مقولة من جانب الحكومة الفرنسية التي قد تكون متوقعة التأيد البريطاني في مواجهة الدعاوي الإيطالية أما المسألة الثانية فهي أنه من المهم إجراء مشـاورات مع الحكومة المصرية قبل التحلي عن مطالب السودان بالنسبة لمثلث السارة (٧).

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد اختلفت داخل موضوع الحدود بين السودان وليبيا لبعض الوقت ، ذلك أنه عندما وجه المستر ماندير Mander سؤالاً برلمانياً ، في مجلس العموم البريطاني ، إلى وزير الخارجية في التاسع من مايو ١٩٣١م بشأن عما إذا كان قد تم التوصل لأي ترتيب بشأن التوصل لحدود نهائية بين السودان وليبيا " أضاف {هندرسون} Henderson بأنني وأصاف بأنه ليس من المحتمل أن يتم {تخطيط} Demarcation لهذه الحدود في الوقت القريب إذ أن الحدود تشق أراضي صحراوية بعد عدة مئات من المناطق المأهولة في أي من الإقليمين (٨).

ليس وأصبح عما إذا كانت كلمة {تخطيط} قد استعملت وفقاً لمعناها الفني لا شيء إذا استعملت استعمالاً فنياً فمن الممكن أن يفهم بأن وزير الخارجية البريطانية قد استبعد ، على الأقل في ذلك الوقت فكره النازل عن مثلث السارة بواسطة السودان وبالتالي فإن كان يحدث عن الحدود كما هي محددة بالتامداد الاتفاقي لخط عرض ٢٢ درجة شمالاً حتى تقاطعه مع الخط الذي جاء في معاهدة ١٩١٩م أم إذا استعملت كلمته {تخطيط} معنى {تعيين} أو تسوية ، فإن ذلك يعني على الأقل من حيث المبدأ ، أن وزارة الخارجية البريطانية قد أقرت سياسة التحلي عن مثلث السارة ، وبالتالي تحديد الحدود مع

(٧) رشيح وزير الخارجية البريطانية (لندن): I O ٢ 1/15433, Lorne to Henderson, 25/4/ ١931.

(٨) رشيح وزير الخارجية البريطانية (لندن): I O 15433 Parliamentary Question, 7/5/1931

ولم يذكر بعد ذلك أي شيء عن الحدود بين السودان ولب أي من لوفت التي وحده
فيه السواحل البرلماني حتى يونيو ١٩٣٢م عندما وجهت وزارة اتحار حيه البريطانية السفير
البريطاني في روما لإخطار الحكومة الإيطالية بأن رحلة الميجور بافورد
{Balfour} ستتم في مثلث السارد. وفي صبحه دفعه حرد سار السفير البريطاني في
مكره للحكومة الإيطالية عن هذا الاصل بحد {ووفقا لعلاقات الصداقة} وخصص منه ان
يمنع سقوطه قد تقود لاي حادثة. وقد وعدت الحكومة الإيطالية في ردها بأن تقدم
كل التسهيلات الممكنة للرحلة، ولكنها في ذات الوقت كانت واضحة جدا بشأن ملكيتها
لمثلث السارد. وهكذا في امكره {الحكومة} لم تضع ر عهد ر
براضي السودان يسمى ان من مصف سار السارد توقعه ما بين خط عرض ٢١ درجة
٣٩. دفعه و ٤٠. به وخط طول ٢١. درجة و ٥٠. دفعه و ٣٦. به ومرتعب نسبي
ولاسي، او بصفه عامه الأراضي الواقعة الى الشمال من الخط الذي يبدأ من مصف
سار اسرطان مع خط طول ٢٦. درجة شرق مصف. لاجل الحوي اسرطي. ر سدد
الأرض تنبع لمنطقة الكفرة وهي جزء من إقليم ليبيا. (١١).

لقد فررت السلطات البريطانية 'مصري' فيما في حقه {ياقوت} دون ان يكون في
 حال مع الحكومة لإبصاره. وأدت أبعثه إلى وصوله إلى نوبات مع نفسه يطالبه
 في {عين ضوا} وقد مع ذلك الأمر 'سلطات' أن يرضيه التي ألفه 'أسكتلند' حوله في
 نوبات وميث أشاره. في حالة عام ١٩٣٣ م. تعرض أسكتلند 'كس' إلى 'السلطات'
 في ألبوا 'إصا' به في حسن 'السلطات' من مهمه 'الفصل' كس 'قاصر' على مر 'قسه'
 حقه {ياقوت} وقد تب للسلطات البريطانية 'لإبصار' كس 'نومون' بربار 'معرفة'

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البرطانية (لندن).

FO/371/15433 The British Ambassador to Secretary of state of foreign office, 17/6/ 932

(١١) أرشيف وزارة الداخلية - بر بضمه (بـ)

Q 154. Enclosure 1 in No. 1, the Italian Ministry of Foreign Affairs to Foreign Office

{العوينات} . أما فيما يتصل بمثلث السارة فقد وضح أن الإيطاليين قد أعدوا مهبط
سطرب وار طائرانهم كانت تقوم برارات منظمة للمطعة (١٢) .

وهكذا بالرعد من أن الإيطاليين لم يقوموا بتأسيس محطة عسكرية في ج من
المتحسين . لأن الإيطاليين كانوا يقومون بزيادة {العوينات} على نحو مستمر برشي
شرحه لاحلات . ولقد لوحظ أن الإيطاليين قد بنوا محطة {كركور تاهل} التي تقع على
نحو من خط عرض ٢٢ درجة و١١ شرق من خط طول ٢٥ درجة و١١ شرق . وهم
حصرهم هدمهم في {عين ضوء} والابار الأخرى الواقعة في المركز الحوي لعرشي من
المصيف التي التي العرب من خط طول ٢٥ درجة والاستراح المعقول هو أن الإيطاليين
كانوا يدعون من الحدود بين السودان وبنية يجري إلى الجنوب على مسافة خمسة وعشرين
درجة ، أي يجب أن تكون الحدود هي الأمام . الحوي حدود من رفعة مصر كما هي
ورده في حدود ١٩٢٥ م . والهدف من كل هذا هو أن تكون العوينات تقع على خط
طول ٢٥ درجة . وأن مثلث السارة أراضي إيطالية .

وعلى ضوء هذا التحق مع المندوب السامي اسرحتي في القاهرة بمسألة د رة
الحركة البريطانية في السادس عشر من يونيو ١٩٣٣ م (إنان تقول شيئاً للإيطاليين وأن
يحد - على الأقل - بعض الخطوط للمحافظة على حدود السودان من مناطق لمصر
عليها) (١٣) . فهل فعلت وزارة الخارجية البريطانية ذلك ؟

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

F O/407/216, Minute prepared for the High Commissioner in Cairo, 31/5/1933

(١٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/407/216. High Commissioner to Foreign Office. 16/6/1933.

الباب السابع

بريطانيا تتخلى عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا على أسس سياسية

- ١- بريطانيا تبادر بدعوة إيطاليا لتسوية الحدود بين السودان وليبيا .
- ٢- استعداد بريطانيا للتخلي عن أراضٍ سودانية شاسعة مقابل إغلاق الجدل الإيطالي حول معاهدة ١٩١٩ م .
- ٣- موسليني يقبل الاقتراح البريطاني كأساس للتسوية الحدودية .
- ٤- المركز القانوني للسودان يثير مسألة الشكل القانوني لصياغة اتفاقية الحدود.

بالرغم من أن وراثة الخارجية البريطانية كانت دائما حريصة على أن تتفادى أي
مراع مع الحكومة الإيطالية إلا أن ضغط المددب السامي البريطاني في القاهرة قد بدأ
يحدث أمرا . فلقد ساء إساءة الإيطاليين لمحطتين عسكريتين في العويبات ومثلت السارة
في مصاعقة الضغط على وراثة الخارجية البريطانية لتحريك الموضوع مع روما .
وبالفعل فقد كانت النتيجة هي المحادثات الإنجليزية الإيطالية التي عقدت في روما في
نهاية نوفمبر ١٩٣٣ م . وكما يمكن أن يستمد من المكاتبات المتبادلة بين الحكومتين طوال
العامين الماضيين فإن نقطة الخلاف وقد لفهم الحائرين يجب أن تكون مسألة الحق على
مثلث السارة وجبل العويبات . لكن محادثات ١٩٣٣ م كشفت ولأول مرة أمرا آخر . فقد
طرح الإيطاليون ادعاءهم على (ميرجا) وكذلك على الأرض الواقعة إلى الشرق من حط
طول ٢٥ درجة (بخلاف الأرض الواقعة للشرق من جبل العوينات) ^{١٠}

(١) أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O /470/15434 Minute prepared for the Secretary of State for Foreign Affairs. 7/12/1933

ولا شك أن تلك الادعاءات شكلت توجهاً جديداً من الحكومة الإيطالية . ولا شك أن فوليا يعني تحديد حدود جديدة إلى الجنوب من ليبيا ومصر . وهو أمر لم يكن مضمناً في الاتفاق الإيطالي المصري الذي تم بشأن الحدود . وفي ١٩٢٥ . وبالتالي لم ينسر لمناقشات نوفمبر الاستمرار طويلاً . حيث تم تأجيل الموضوع للسنة الجديدة ، نتيجة لاعتراض الإيطاليين على الطلب الإنجليزي سحب محطاتهم العسكرية في العويبات ومثلت السارة (٢) .

وبالفعل فقد شهدت السنة الجديدة اتصالات ومباحثات دبلوماسية مكثفة على نحو قد أدى إلى التوصل إلى تسوية نهائية للحلف الذي استمر طويلاً حول الحدود بين ليبيا والسودان . وفي هذا الصدد كانت وزارة الخارجية البريطانية قد بادرت بإعداد أول خطوه إيجابية في مسكنها بتاريخ الحادي والعشرين من مايو ١٩٣٤م الموجهة إلى الحكومة الإيطالية . فقد عبرت المذكورة عن اهتمام الحكومة البريطانية بالموقف على الحدود بين السودان وليبيا واقترحت اتخاذ خطوات عملية لتسويتها على نحو نهائي (٣) . ووافقت الحكومة الإيطالية على وجهه النظر البريطاني ، واقترحت بدء المفاوضات في الحال في روم لتسوية الحدود (٤) . بيد أن الرد الإيطالي اصف أن الحكومة الإيطالية لا ترى أن هناك ضرورة للتشروع في ذات الوقت في سحب القوات الإيطالية التي تعسكر في العويبات ومثلت السارة (٥)

لقد كان من شأن الفرص بسحب القوات الإيطالية الأمر من مع بدء المحادثات أن أصبحت وزارة الخارجية البريطانية أكثر تسامحاً بالنسبة لمناخ المباحثات . لكن بالرغم من كل هذا فقد تم توجيه السير {دروموند} DILMUND الممثل البريطاني في روم

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F O/407/216. Minute prepared for the High Commissioner.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F O/371/18035. Foreign Office to Italian Ministry of Foreign Affairs, 21/5/1934

(٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F O/371/18035. Enclosure to Sir Eubank Messers for Foreign Affairs of the Foreign Office 26/5/1934.

(٥) المصدر السابق .

بالتسليم من الموافقة الإيطالية ونداء المباحثات في أقرب وقت ممكن^(٦). وأرسلت له وزارة الخارجية في نفس الوقت الأسس التي يمكن للحكومة البريطانية أن تبنى عليها التسوية الحدودية. ويمكن تلخيص الأسس في الآتي: أن تتسع الحدود - حسب طول ٢٥ درجة جنوباً حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً حتى يقطع خط عرض ١٩ و ٣٠ دقيقة. ومن تلك النقطة يجب أن تتجه الحدود - إلى الغرب لتتقي وتلتصق بالحدود مع السودان وإثيوبيا الاستوائية الفرنسية جنوباً على امتداد خط طول ٢٤ درجة. وحدثاً عنه الممثل البريطاني في روما بأن لا يحل بدعوى الحكومة البريطانية على مثل تلك السارة وغيره العيوب ما لم يكون قد تم التوصل لتسوية الحدود على الأسس المذكورة سلفاً^(٧).

وبما أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن متفائلة كما ذكرنا. فقط اضطرت {دروموند} أن يفرج رفع النزاع لمحكمة العدل الدولية الدائمة أو للحكيم إذا ما وصل المباحثات إلى {طريق مسدود} Begulera. واحطرت به إذا ما تقرر رفع الأمر للمحكمة الدائمة للعدل الدولية فإن الأضرار الرئيسية هما الحكومة الإيطالية والحكومة البريطانية على أنه يجوز لمصر التدخل في الدعوى. أما فيما يتعلق بالحكم بين النزاع سيرفع على أساس أنه بين حكومة السودان والحكومة الإيطالية^(٨).

وعندما التقى السير {دروموند} بوزير الخارجية الإيطالي أحطره بأن مسألة {ممثل السارة} لم تعد موضوعاً للخبراء بل هي موضوع يجب أن تحاول الدولتان معالجته على أسس سياسية. وأكد {دروموند} أنه من غير المناسب بل ومن العسير أن لا تتمكن دولتان صديقتان من التوصل لاتفاقية بشأن مسأله من هذا النوع^(٩). وقد وافق الوزير الإيطالي على الرأي البريطاني وأكد من جانبه رغبته في أن يصرع معه في محادثات

٩ (٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO/371/18035, Simon to Drummond, 2/7/1934.

(٧) لقد أصبح السير {دروموند} لفترة من الزمان سكرتيراً عاماً عصبة الأمم.

(٨) وفقاً للمادة ٢٤ من ميثاق المحكمة الدائمة للعدل الدولية فإن جو التقاضي أمامها فاصراً على الدول

وأعضاء عصبة الأمم فقط. والصعوم أن بريطانيا وإيطاليا كانتا عضوين في عصبة الأمم. مصر

لقد أصبحت عضواً في ١٩٣٩م. علماً بأن التحكيم لا يحتاج لمعصوية ولا يشترط أن يكون بين دول.

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

FO/371/18035 Enclosure 2 in the Minute of conversation Between Sir E. Drummond and Sir G. Surin. 12/6/1934

لمعاجه الموضوع . لكنه اشار في باب الوقت الى أنه اذا لم يجد الطرفان من الممكن الوصول لاتفاقية فإن الأمر يقتضي إعادة الموضوع للخبراء^(١٠).

وفي الجلسة الثانية من المحادثات التي كانت في وزارة الخارجية الإيطالية شرح {دروموند} بأن الاقتراح الذي يود أن يقدم به بشكل اساس معقول ولا يسري سريته اموضوع . وكان الاقتراح على النحو التالي {أن تتخلى حكومة صاحب الجلالة عن المطالب الخاصة بالأرض الواقعة إلى الغرب والشمال من الخط الذي يتابع خط طول ٢٥ درجة جنوبا من نقطة تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة حتى يصل خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ ثانية . على أن يتجه الخط غربا ليلتقي ويتبع الحدود الفرنسية السودانية جنوبا على امتداد خط طول ٢٤ درجة . ومن جانب آخر أن تتخلى الحكومة الإيطالية عن كل المطالب التي تتعلق بالأراضي الواقعة إلى الشرق الجنوب من الخط المعرف في الفقرة الاولى من هذه التسوية^(١١) . وأكد الممثل البريطاني أن هذه المحادثات تتم دور المساس بالحقوق القائمة بالنسبة لأي من الحكومتين^(١٢).

ونساءل وزير الخارجية الإيطالي عن الأسباب المفاحة التي جعلت الاقتراح البريطاني يعير من خط طول ٢٥ درجة إلى خط طول ٢٤ درجة عندما يصل الحدود إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة^(١٣) . وبعد أن وزير الخارجية الإيطالي قد وضع اصبعه في المشكلة المعقدة والتي كانت الحكومة البريطانية تعمل لتدبيرها . وحججه الأمر أن البريطانيين كانوا على استعداد للتخلي عن أراض شاسعة ، كان من الممكن أن يكون جزءا من السودان الحالي ، بهدف إقناع الإيطاليين للتوصل لاتفاقية حول الحدود بين السودان وليبيا دون إثارة الخلاف والجدل حول معاهده ١٩١٩م مرة ثمة

وأقر السير {دروموند} بأن سبب التعير يعود إلى أن هناك اتفاقية بين الحكومة البريطانية والفرنسية تعترف بخط طول ٢٤ درجة كحدود بين أقاليمها . وأشار

(١٠) نفس المصدر السابق في رقم (٩) .

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

FO 371/1815 Enclosure C to No. 1 note of conversation between Sir E Drummond and Sir Horace Smith, 12/6/1934

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) نفس المصدر السابق .

{دروموند} به عندما حصل الحط إلى نقطة معينة في خط طول ٢٤ درجة . من الحدود
سجده من هناك إلى اتجاه غربي حيث تنصهر اراض طلت باسم معصرة حرة من
السودان وكما جاء في المذكرة التي أعدها السير {دروموند} عن محادثته مع الوزير
الإيطالي سريخ انالي عسر من يونيو ١٩٣٤م أن الوزير الإيطالي أوفي سبي من القاعة
بتقديم رده بعد عدة أيام ^(١٤).

وجاءت نقطة التحول في التطورات اسلومانية لحدود بين السودان ولبنان في
تحتوى والعشرين من يونيو ١٩٣٤م عندما أحضر {موسليني} ممثل الإيطالي
في روما السير دروموند على نحو عام بأن الحكومة الإيطالية قررت أن عسر الاخراج
تبرطاني كسبب لسببه الحدود بين السودان وسبب ^(١٥) وقد إضطاره في ذات الوقت من
مكاتبه رسمية ستصله في وقت قرب بشأن هذا الموضوع . وسارع السير {دروموند}
بفعل هذا الإنجاز لوزارة الخارجية البريطانية ، وتساءل في رسالته عن الشكل الذي يمكن
أن تتم فيه الاتفاقية ^(١٦).

لقد أكد وزير الإيطالي امكيوت حول الاخراج البرطاني كما نقل السير دروموند
الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ الثالث والعشرين من يونيو ١٩٣٤م . لكن الحكومة
الإيطالية أثرت بعد ذلك مقصداً أن تمنع الحدود من خط عرض ٢٠ درجة و ٣٠ دقيقة
عربية . وكما جاء في تقرير الإيطالي فإن التعديل المقترح لم يمس الموقف البرطاني أو
الإيطالي في مواجهة الحكومة الفرنسية ^(١٧) ويسو أن وزارة الخارجية البريطانية قد
رأت أن يصعب هذا لهذا الخلاف ، إذ وجهت مسئلتها في روما حول الاخراج الإيطالي في
محملة . وطلب منه ان يسمح الحكومة المصرية عدة ايام قبل تحديد الشكل النهائي
للاتفاقية ^(١٨).

(١٤) نفس المصدر السابق

(١٥) رئيس وزراء الخارجية البريطانية (لندن)

F O/371/18035, Drummond to Foreign Office, 22/6/1934.

(١٦) نفس المصدر السابق .

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/371/18035, Drummond to Foreign Office, 23/6/1934

(١٨) رئيس وزراء الخارجية البرطانية (لندن)

F O/371/ 8035, Foreign Office to Drummond, 28/6/1934

وفي تلك الأثناء كانت هناك مسودات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية
سبب الشكل الذي يمكن أن تحده الاتفاقية . كان المسودات السمي البريطاني في مصر
يرى أن هناك سواقي بشأن تصميم حكومة السودان لوثائق دوسه وعلى ضوء ذلك
طلب من الحكومة المصرية أن توافق على إنهاء الموضوع بواسطة حكومة السودان^(١٩)
وقد وافق رئيس الوزراء المصري على صلاحية أن يولي حاكم عدم السودان التوقيع
بإيه عن الحكومتين المصرية والبريطانية من حيث المبدأ لكنه اضاف {أنه من
المؤسف فإنه من الصعب عليه تجاهل ذلك}^(٢٠) على ضوء ذلك ومراعاة لملاحظة
رئيس الوزراء المصري ، وافقت الحكومة البريطانية أن تأخذ لاتفاقية سوية الحدود بين
السودان ولبا شكل بذل المكرا^(٢١) بين الممثل البريطاني في روما والوزير
المصري في روما من جانب آخر . والحكومة الإيطالية من جانب آخر^(٢٢)

(١٩) أُرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO/371/18035, Lampson to Foreign Office, 4/7/1934

(٢٠) أُرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO/371/18035, Lampson to Foreign Office, 4/7/1934.

(٢١) لم يصدر اتفاق الول في شكل معاهدة Treaty ولا يؤثر التعهد بين الدول أن يظنوا عنه
اتفاقية Agreement أو اتفاق Convention أو ميثاق Covenant أو إعلان Declaration أو بروتوكول
Protocol أو بيان مشترك أو مذكرات متبادلة Exchange Notes فكل هذه التسميات تنقل
على شكل الذي أراد المتعاهدون أو راغ اتفاقه فيه . وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية الحدود التي تم
بين السودان واثيوبيا في ١٩٧٢م جاءت في شكل تبادل مذكرات .

(٢٢) أُرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO/371/18035, Foreign Office to Lampson, 6/7/1934

الباب الثامن

تبادل المذكرات بشأن التسوية النهائية للحدود بين السودان وليبيا

- ١- الحكومة البريطانية توافق على أن يصدر الاتفاق في شكل تبادل مذكرات مع الحكومة الإيطالية مراعاة للحكومة المصرية .
- ٢- النص البريطاني على خلاف الإيطالي ينطوي على تحديد الملتقى الثلاثي للحدود .
- ٣- جوهر التسوية الحدودية نقل مثلث السارة من السودان إلى ليبيا
- ٤- تخطيط جزئي للحدود بوضع علامات حدودية على امتداد ١٤ كيلومترا
- ٥- لماذا تساهلت السلطات البريطانية مع إيطاليا بشأن تسوية الحدود .

لقد تم التوصل لتفاهم بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن الشكل الذي يمكن أن يبرخ فيه الاتفاق على الحدود بين السودان وليبيا . وكما عرفت فإن الطرفين اتفقا على أن يكون الاتفاق في شكل تبادل مذكرات ، بحسبان أن هذا الشكل سهل استصحاب إشراك الحكومة المصرية في الاتفاق وإن كان اشتركا شكلا فقط . ذلك أن كل من اسلاف الدبلوماسية والمحادثات المباشرة تمت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية ، ولم تشترك الحكومة المصرية في أية مرحلة سابقة

وتأسيسا على ذلك قام الممثل البريطاني في روما بتسليم موزوليني مذكرة تطوى على وصف الحدود كما نراها الحكومة البريطانية بتاريخ العشرين من يونيو ١٩٣٤م . كما قام السفير المصري بتسليم مذكرة مطابقة للمذكور البريطاني في ذات التاريخ الذي سلم فيه المذكر البريطاني . وقد انطوت المذكرة البريطانية وكذلك المذكرة المصرية

على اقتراح بتحديد الحدود بين السودان وليبيا على النحو التالي : {أن تبدأ الحدود من نقطة تقاطع خط طول ٢٥ درجة شرق غرينتش مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. ثم تتابع خط طول ٢٥ درجة في اتجاه جنوبي حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالاً. ومن تلك النقطة تتابع الحدود خط عرض ٢٠ درجة شمالاً في اتجاه غربي حتى تقاطعه مع خط طول ٢٤ درجة شرق غرينتش. ومن تلك النقطة تتابع الحدود خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش في اتجاه جنوبي حتى التقائه مع حدود الممتلكات الفرنسية} (١).

ووفقاً لتقرير المصدر بخارج الحادي والعشرين من يونيو ١٩٣٤م فقد صلت الفكرة المقارنة للنص البحري على النحو التالي {نتيجة للاتفاقية التي تم التوصل إليها فإن الحدود بين السودان وبرقة تبدأ من أقصى نقطة جنوبية للحدود بين مصر وبرقة أي تقاطع خط طول ٢٥ درجة شرقي غرينتش مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. ثم تتابع خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالاً. ومن هناك يتابع نفس خط العرض في اتجاه غربي حتى تقاطعه مع خط طول ٢٤ درجة شرقاً. ومن هذه النقطة تبدأ الحدود بين برقة والسودان اتجاهها الشمالي والجنوبي ثم تروا على امتداد خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي مع خط الحدود الذي سيحدد فيما بعد ، مع الممتلكات الفرنسية في أفريقيا الوسطى } (٢).

وبالنظر إلى النص يلاحظ أن النص البريطاني يفرض أن تحدد الحدود بين السودان وليبيا قد سوي صيما نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان وليبيا - الممتلكات الفرنسية ، أما النص الإيطالي فقد أشار بوضوح إلى أن نقطة الالتقاء الثلاثي للحدود - بين الاتفاق عليها ، قد ترك للاعاق عليها في المستقبل ولاحظ أيضاً - وهي الملاحظة الأهم - أن بريطانيا ومصر قد تشاركتا بمقتضى اتفاقية ١٩٣٤م مع الحكومة الإيطالية عن أي دعوى من جانب السودان بالنسبة لأراض تقع إلى الغرب واسمال من

(١) إرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لن):

FO/371/48035 Enclosure 1 in No.1 Drummond to Mussolini 20/6/1934

(٢) إرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لن):

FO/371/48035

21. Agreement for Delimitation of the Libya-Sudan

Frontier Agreement which now reached the frontier between Cyrenaica and the Sudan starting

الحدود التي اتفق عليها . ومن جانب آخر تحلت إيطاليا عن أي مطالب بشأن ر مصر تقع إلى الجنوب والشرق من الحدود التي اتفق عليها . وبما أن المصالح الإيطالية إلى الجنوب والشرق من الحدود التي اتفق عليها حديثاً لا أساس لها ، فإن هي كانت مجردة من مورد إيطاليا ، فإن المعنى الفعلي والمحصلة النهائية لاتفاقية ١٩٣٤ م . هي أنه قد تمثلت السارة من السودان وإضافته إلى ليبيا . وعني عن التكرار من الحدود التي اتفق عليها في ١٩٣٤ م . تعكس في محملها النسبة التي كان قد دعمها ماكمايكل في ١٩٣١ م .

على اثر ابرام اتفقيه ١٩٣٤ م وافقت الحكومتان لإيطاليا وحكومة السودان على تكوين لجنة حدودية مشتركة {التحديد} و {تخطيط} الحدود بين السودان وليبيا في المنطقة الواقعة مناسرة إلى الجنوب من مصيف جبل العوييت ووقف للتوجيه التي جاءت في التذكارات المتبادلة بتاريخ العشرين من يوليو . وقد تم بالفعل تحديد حصص ٢٥ درجة شرقاً على الأرض وكذلك تخطيطه مع وضع ١٢ عموداً . حيث بدأ تم برقيتها من ١ إلى ١٢ لمسافة تمتد ١٤ كيلومتراً . وكما جاء في تقرير لجنة الحدود المشتركة أن تخطيط نقطة الانسواء الثلاثي بين السودان ومصر وليبيا {Tri Junction} قد وضع أنه غير عملي ورؤي أن تثبت اثني عشر عموداً حديثاً كان كافياً .

إن من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت كريمة جداً في اتوصل مع الحكومة الإيطالية لاتفاق على حساب أراض سودانية . فالذات لدى السلطات البريطانية منذ مطلع القرن العشرين أن مثلث السارة هو أرض سودانية ، لأنه يدخل في نطاق الامداد الطبيعي لخط عرض ٢٢ درجة شمالاً في اتجاه الغرب إلى أن يلقي مع الحص الذي أرساء إعلان مارس ١٨٩٩ م أو اتفقيه ١٩١٩ م المبرمتان على التوالي بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية ولعل السؤال الذي يفرص نفسه هو لماذا كانت السلطات البريطانية متساهلة مع السلطات الإيطالية بشأن الاتفاق على الحدود بين السودان وليبيا ؟ .

لقد نوهنا سلفاً أن المستر ماكمايكل السكرتير الإداري لحكومة السودان والذي كثيراً ما تاب عن حاكم عام السودان . قد كان مرناً جداً بشأن العديد من التسويات التي تمت بشأن حدود السودان مع الدول المجاورة . والذي أن ماكمايكل ويوبولد كانوا يعتقدان بأن أراضي السودان شاسعة وأن توفير الحكم والإدارة لكل الأراضي التي تقع داخل السودان سلفاً ، والأراضي التي كان يمكن أن تكون جزءاً من السودان وفقاً لأبـه

سواء هاتيه الحدود ، أمر شاق ومكلف وقد يكون غير عملي بالنسبة للطاقت الإداريه التي كانت متوافرة لدى حكومة السودان في ذلك الوقت .

ومع التسليم الكامل بأن مساحة السودان كبره جدا - عشر أن مساحته من أكبر مساحات الدول - وما يستتبع ذلك من صعوبات تتصّل بادره وحكم كل مساحة اسودان . ومع انهم للحج والوفد اندي كن على اسلطان البريطانيه ان تساهم لتسوية حدود اسودان باعتبار ان للسودان حدودا كبره من حبل العبد وطوله من حبل المدي . الا ان ذلك نسب هي الاسباب لتوحده للساحل الذي راياه بالنسبه لتسوية الحدود مع بصاها والواقع ان ما كان يعتقد فيه ملكمبكل ويوتول ونومس به ، ما هو في الحقيقه إلا هدف سياسي في رسمها السلطات البريطانيه في ثدر ديسمبر سنة ١٩٠٤ مع اسودان الاسعمره لآخرى التي كانت تحكم البلاد اني لها حدود مسرکه مع اسودان ، وكذلك مع بها . وعصمك البلاد التي كانت تحت اسيرد البريطانيه ولها حدود مسرکه مع السودان ، وهي يوغندا وكينيا .

ويهمد في هذا المجال ان يركز على الساعل الذي تميرد به السوماسيه البريطانيه مع السلطات الإيطاليه بشأن تسوية الحدود بين السودان وليبيا وعلى حبل ذلك الساعل الذي أفقد السودان مثلث السارة .

معلوم أن السوف حو احتلال الاراضي في افريقا الذي بدأ منذ منتصف الاول من القرن التاسع عشر ، قد كان في المقام الاول سافا ومصر ، بين بريطانيا وفرنسا ، وفي السوف بالنسبه شمال افريقا احتلال فرنسا للجزائر في ١٨٣٠م ويوس في ١٨٤٨م . وتطور الصراع بشكل واضح بعد احتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م .

لما كانت إسفر نتيجة الاسعمر البريطاني قائمه في الاساس ، بعد احتلال مصر ، على التحرك منها جنوبا مرورا بالسودان ويوغندا ، وبه بلاد شرق افريقا لتتقي بالاسعمر السواحلي سلفا في راس الرجاء في جنوب القارة ، فقد ركز السوماسيه

البريطانية فيما يصن شمال إفريقيا - على حصر الاستعمار الفرنسي في اللا- التي احتلتها منذ من حيه والعمر على غلبت سلطانه في البحر الأبيض المتوسط من حيه أخرى. وكانت السلطات البريطانية ترى ان الاستول لامت لتحقيق تلك الغاية في تلك الظروف ، هو هو جد قوة استعمارية أخرى في طر البشر العرب ورفقة [ليبيا] لتتخصص مهمته الحاضر في وجه اي حرك فرنسي سرى نحو مصر ، وتقوم بنفس الهممة الفرنسية على البحر الأبيض المتوسط في اب الوقت وقد وحثت بريطانيا ما عرده في إيطاليا التي كانت المرشح الامثل لذلك الدور حيث أبرمت معها اتفاقية سرية في ١٨٨٣م لذلك الغرض .

ومما لا شك فيه أن احتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م كان ضعه لفرنسا . وهي لطعه التي دفعت فرنسا للدفاع نحو اعالي النيل في اواخر القرن التاسع عشر بعرض السيطرة على انسياب مياه النيل شمالا نحو مصر وانوعت في وجه التوسع البريطاني حوما على امساح القاره كم قرأنا في الفصل الأول . وكما رأيت في الفصل الأول فإن فرنسا قد قررت ان تشعل نار الحرب في تشوذة مع بريطانيا . في ذلك الإطار كان لإيطاليا دور لم تشأ السلطات البريطانية أن تنساه لها فقد سبق ان سارعت الحكومة الإيطالية لتأييد الحكومة البريطانية في صربها للثورة العرابية في مصر وبالرغم من ان المؤيد الإيطالي كان نابذا معبوا إلا انه كان مفيدا وذا معنى في تلك الظروف فسر ذلك التأييد كان يعني صمبيا دعم الاحتلال البريطاني لمصر وهو الاحتلال الذي كان مرفوضا من جانب فرنسا .

وتتالت صور النفارب البريطاني الإيطالي في العقد الأول من القرن العشرين إلى ان بدا الاحتلال الإيطالي لليبيا بمعاهده ١٩١٢م التي أبرمها إيطاليا مع الدولة العثمانية وساهمت بريطانيا في التمهيد لانتشار الاحتلال الإيطالي في أصقاع ليبيا ولا سيما الجزء انسرفي منها . ونصاعد التقارب بدحول إيطاليا الحرب العالمية الأولى في جانب الحلفاء على النحو الذي سبق ان توهمنا له . وكما قرأنا ان بدحول إيطاليا الحرب كان مقترنا بتحقيق بعض الأمناني والطلعات الإيطالية . وبالفعل فقد وعد الحلفاء - ومن بينهم

مرضا - بموجب المادة (١٣) من اتفاقية ١٩١٥ م ، سمح إيضاً بالمعاملة الافضل
فيما يحصل بالحصول على اراض في أفريقيا في هذه ائصار الخفاء والخباء وس احرا
فلقد كان للاستعمار الإيضي أعداد أخرى لها أثرها بالنسبة للاستعمار الإيجية الاستعماريه
بينكم عام فالمعلوم ان النفود والتوسع ابريطاني قد امتد لنالاد كساب بحب النفود او
السبتن العنصبي ومما لا شك فيه أن حلال ايطاليا لنال قد كسر شوكة الدولة العثمانية
من حيث انه قلص واصعب الادعية الإسلامية التي كانت متشرة في الكثير من البلاد

إن التحليل امصفي للأحداث التاريخية التي سبقت التنازل البريطاني تنال مثلث
امساره الذي كان يمكن أن يكون جزءاً من السودان الحالي ، يشير الى أن القصيه ليست
قصه ان الملك مظفة فقرة وليس فيها اي مصلحة اقتصادية للسودان ، كما حكم عليها
ببولد في مكره التي كان قد أعدها لحكومة السودان وساهما ماكساكل ، إن قصيه
انحلي عن مثل السرة هي بكل المقاييس قصيه وفاء إن لم تكن صغفه مع السلطات
الإيضية التي قدمت للسلطات البريطانية ما كان يحتاج له الاستعمار البريطاني مسد
الاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢م وحتى تبادل مذكرات الاتفاق على تسوية حدود
السودان مع ليبيا ١٩٢٤م .

خاتمة

تمثل حدود السودان العربية في أغلبها ، إن لم يكن كلها ، ما يمكن ان نعتبره تطویراً لمناطق نفوذ Sphere of Influence كانت قائمة بين دولتين أو بين ستمارين ، كانتا في سباق محموم لحيازة اراض في وسط وغربي القارة الأفريقية في اواخر القرن التاسع عشر ، إلى خط حدودي Boundary line بين اربع دول أفريقية مستقلة هي السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا .

فقد قصد في البدء من الحدود العربية للسودان الحالي ان تقسم مناطق النفوذ البريطاني من جانب ومناطق النفوذ الفرنسي ، او ما عرف بأفريقيا الإستوائية الفرنسية من جانب آخر . ثم تطورت مناطق النفوذ في مرحلة ثانية إلى حدود Frontiere بين ما كان يسمى السودان الإنجليزي المصري من ناحية وما كان يسمى [تشاد - أوبانكي - شادي] من ناحية أخرى . ثم تبلورت تلك النجوم لتشكل في مرحلة لاحقة خط حدود دوسه في ١٩٢٤م بين السودان من جانب وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من جانب آخر . كما ان تلك النجوم انتهت لتكون خط حدود دوليه في ١٩٣٤م بين السودان من ناحية وليبيا من ناحية أخرى .

لقد كان لافراد بريطانيا وفرنسا في انفسهم وتكرس اهتمامهم على مصالحهما الخاصة ، انزاعية لإنشاء مواطني لاحتلال اراض وأقاليم شاسعة في أفريقيا ، باعتبارهما القوى العظمى ، أثره في خلق تعقيدات سياسية وإشكاليات قانونية بالنسبة لدولة أخرى . فقد ثبت أن تحديد مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي ، بموجب معاهدة ١٨٩١ واعتبار ١٩١٩م ، لم يأت في الاعتبار وضع اراض كانت من المفترض أنها مذبوحة في نطاق مصالح ونفوذ دوله أخرى . هي الدولة العثمانية ومن بعدها إيطاليا . ولقد قرأت في القسم

النبي الحلافب السلوماسية والمجادلات القانونية والمطبات السياسية انبي سبب من الدولة العثمانية وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا بإعتارها سبحة طبيعية لتلك الملامح كما سنذكر ذلك لاحقاً .

وبحث الكتاب في الباب الثالث والرابع من القسم الاول ، موقف علي دينار بعد ان قام الفرنسيون باحتلال مملكة وداي وشرعوا في التوسع شرقاً في اتجاه السودان وأنسأ انحت دفاع سلاطين عن تبعة دار مساليت ودار قمر ودار تاما إلى دارفور ولا شك ان هذين الباب قد كسفا العبد العظيم الذي نحملة علي دينار في سبحد حكومة السودان لحماية الجبهة العربية للسودان المعاصر ضد التوغل الفرنسي . كما ان الباب المذكورين وصحا الدور الذي لعبه سلاطين ناسا في الدفاع عن أراض شاسعة واسعة في مواجهة الطموحات الفرنسية .

وعكست الابواب الخامس والسادس والسابع الأساليب التي كانت تبهر بها الدول الاستعمارية دبلوماسيه الحدود في أفريقيا . وكشف الباب الثامن والتاسع الصعوبات والإشكاليات التي تواجه تفسير معاهدات الحدود على الطبعة . كما رسم الباب العاشر الكيفيات والضروف والملايسات والحطط التي أدارت بها الحكومات البريطانية والفرنسية مفاوضات لدى التي انتهت بإبرام بروتوكول العاشر من يناير ١٩٣٤م ، بشأن تحطيط الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، أي جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد الحاليين

وناقشنا في الباب الحادي عشر أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي . وإذا كان بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م ، قد حسم في الأساس تحطيط الحدود التي بدأ مشوار تعيينها مند معاهدة يونيو ١٨٩١م ، مروراً بإعلان مارس ١٨٩٩م ، وانتهاء بمعاهدة ١٩١٩م ، والتي أبرمت جمعها بين بريطانيا وفرنسا ، إلا ان من الطبيعي أن يثور التساؤل حول مدى أثر استقلال الدول على المعاهدات والإعلانات والبروتوكولات التي أبرمنها الدول الاستعمارية بالنسبة للحدود وبالتحديد هل السودان وشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا ملزمة بمعاهدات الحدود التي أبرمنها الدول الاستعمارية بشأن حدودها ؟ .

لا شك أن ميلاد دول جديدة في أقاليم كانت تزرع تحت يزر الاستعمار ، قد أشار ويشير بالضرورة بعض الإشكالات بل والممارعات الحدودية . فليس هو الآخر قد يرى دولة جارة لدولة أخرى أن معاداة الدولة (المستعمرة) مناسبة سائغة للمطالبه بمراجعه او إعادة النظر في حدود نافذة أو منجزة سلفاً *Excuse boundary* وكما قرنا في بحثنا للحدود بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى فإن ثمة مجموعات بها وشائج عرقية أو دينية أو قبلية عبر الحدود المشتركة . وهو وصع كان نقاشاً للطبيعة المتغيرة للحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية خلال زمن المساق لحجر واحلال الأقاليم في إفريقيا ابتداء من مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ م . وبالتالي لم يكن غرباً أن طالبت عص الدول الخلف *Successor* ، مثل الصومال والمغرب ، بحدود جديدة يتم ترسيمها على ضوء الأسس التي أشرنا لها سلفاً .

لكن الوضع في القانون الدولي على خلاف ذلك تماماً . فموجب الاستحلاف الدولي *State succession* نعر الأقاليم التي كانت مستعمرة لدولة ما ، وارثة عند حصولها الاستقلال للمعاهدات التي كانت الدولة المستعمرة قد قامت بإبرامها . لذلك قال الفقيه البريطاني المشهور اللورد (ماكناير) *Mc-Nair* في مؤلفه المشهور الموسوم بـ {قانون المعاهدات} ١٩٦١م : {إن المبدأ العام هو أن الدول الناشئة جديدا والتي تفتج عن انقسام عضوية سياسية ، ليس من العدل القول بأنها تنطوي على استمرارية سياسية مع السلف *Predecessor* . بل هي تبدأ بسجل نظيف فيما يتصل بامور الالتزامات التعاقدية ، إلا إذا تم قبول تلك الالتزامات كمقابل لمنح الاعتراف بالدولة الجديدة أو لأسباب أخرى . وكذلك فيما عدا ما يتصل بالالتزامات (المحلية المحضة) *Purely local* أو (العينية) *Real* الخاصة بالدولة التي كانت تمارس في السابق السيادة على إقليم الدولة الجديدة} .

إن انتقال أو أيلولة المعاهدات قد يكون تلقائياً أو باختيار الدول الجديدة كيف يكون الحال . ومن الثابت أن المعاهدات المنشئة لحدود تصبح ، من حيث الطبيعة والنطبيق ، عند التصديق عليها نافذة ومنجزة ، وبالتالي تسري باعتبارها نوع من أنواع نقل أو تحويل أو انتقال انملكية *Conveyance* . ومن ثم {إن الدولة الوارثة} كما قال الفسوي العالم {ليستر} *Lester* في مقال نشره في ١٩٦٣م بعنوان {استخلاف الدول في المعاهدات} {ترث أو تستخلف ليس على المعاهدة في حد ذاتها ، بل هي ترث وتستخلف حدود

اقليمها ، كما هي تفعل للوقائع الأخرى المتعلقة بحياتها الدولية { ويستتبع من ذلك انه
ومنذ ان يتم نفي او انجاز النصوص الحدودية ، فإنها تفقد صفتها التعاقدية ، بحيث
يمكن فصلها عن النصوص الإضافية بخلاف النصوص التي تحدد الخط . بيد ان هذا لا
يضع الأطراف من الاستشهاد بمحتويات المعاهدة باعتبارها امارات لسنه في أي جسد او
نزع لاحق .

إن المؤشر الواضح للتطبيق الدولي بالنسبة لهذا المجال ، في القانون الدولي ،
يؤكد الميراث الإقليمي للدول الجديدة التي انتقلت في أفريقيا وآسيا منذ منتصف
خمسينات القرن الماضي . فكلها إن لم يكن أغلبها ، اعترفت اتفاقيات الحدود بوعا من
أنواع من او تحويل او انتقال الملكية . أي أن اتفاقيات الحدود بحكم طبيعتها فهي على
خلاف الترتيبات التعاقدية العادية تنشئ بحكم طبيعتها (مركزا موضوعيا بحسب
الاصول An Objective Juridical Situation) يظل مستمرا بمغزل عن وباستقلالية تامة
عن وجود الأطراف الموفعين الأصليين شريطة إمكانية إثبات رابطة فعلية بين أحدهما
أو بينهما الاتنين مع الدولة الوارثة} .

لقد رسخت سابقة قضية [معبد بريه فايهير] The Temple at Preah Vihear وهي من
اشهر القضايا الحدودية التي قضت فيها محكمة العدل الدولية بين كمبوديا واثailand عام
١٩٦٢م ، الاعتبارات التي املت هذه السبسة والوجه الذي يدعم هذا الطر . فقد قال
المحكمة : {عندما يقوم اءان بإقامه حدود بينهما فإن احد الاهداف الرئيسة من ذلك هو
تحقيق الاستقرار والنهائية Stability and Finality . ويكون ذلك مستحبا إذا كان الخط الذي
تم إقامه بمكن ، في أي لحظة وعلى اساس عملية مباحة باستمرار ، نفسه والمطابقة
لصحيحه كما تم اكتساف عدم دقه بالنسبة لأي نص في المعاهدة . إن مثل هذه الخصبة
يمكن ان تمضي وتسنم إلى ما لا نهاية . ولا يمكن في النهاية التوصل إليها طالما كنز
ممكن ان يعبأ لم يتم اكتشافها بعد . إن مثل هذه الحدود خلاف إلى أنها طر بعبد حدا
عن الاستقرار ، تبقى قابلة للتصدع وهدفاً للنقض} .

وأفردنا الباين التالي عشر والثالث عشر من القسم الأول ، للأوضاع على الحدود
المشتركة مع الاستقلال من السودان ونشاد طوال انقزده التي امتدت منذ استقلال سناد في
١٩٦٠م وحتى يونيو ١٩٨٩م . أي بداية عهد حكم الإنقاذ . وكذلك للأوضاع على الحدود

المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى منذ ١٩٦٠م وحتى ٢٠٠٣م . وفي إحدى أن مادة هذين الناص لا تتصل مباشرة بموضوع الحدود بالمعنى الدقيق والحرفي للحدود . كحد فصل بين الدول . كما قد يندى تساؤل حول تحديد اسماء الباب الثاني عشر بـ يونيو ١٨٩٨م وتحديد الباب الثالث عشر بـ ٢٠٠٣م .

إن الاهتمام بنحت الأوصاع الحدودية مرده الى أن كثيرا من المشكلات التي تنشأ على الحدود قد يكون سببها الأساسي هو إقامة معسكرات اللاجئين الفارين لأي سبب من اسباب اللجوء من بلدهم الأم ، بالقرب من الحدود المشتركة ، أو الناصر في الابدئولوجي والنوجهات السياسية بين حكومات الدول ذات الحدود المشتركة ، أو عبور القبائل الحدودية لحظ الحدود بحثاً عن الكلاً والماء كما سرجا ذلك في مثل الكتاب وقد تقرر هذه الحالات المؤقتة اثاراً سالمة على المركز القانوني للحدود . وقد يعكس ذلك في السارح حول المعاهدات الحاكمة للحدود كما حدث في السابق بين السودان وإثيوبيا ، اي قبل اتفاقية ١٩٧٢م . كما قد يعكس في سطر ادعاءات على نحو أو اخر على الأرض كما حدث في مطقة فاب وأبدئوكا مع تناد ، وفي مطقة أم دافوق مع جمهوريته افريقيا الوسطى .

أما تحديد بحث مسألة الاوصاع الحدودية مع تناد بـ يونيو ١٩٨٩م وليس منه ٢٠٠٣م ، فإن ذلك يرجع إلى أن المركز القانوني للحدود والذي ظل سائدا منذ إبرام بروتوكول ١٩٢٤م ، قد سحل مرحلة متطورة وحديدة على خلاف الوصع مع جمهورية افريقيا الوسطى . وهذا يفودنا إلى الأبواب الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر

فالأول منها ناقش مفهوم وكيفية وأساليب وطرق نخطيط الحدود في القانون وكذلك من حيث التطبيق . ذلك أنه في عملية نخطيط الحدود على وجه الخصوص ، نشأ عادة المراعات على الحدود ، كما أن العاصر الصعيفه في معاهدات واتفاقيات الحدود تكون حربه بالاكشاف . فه توجد معالم هامة في مواقع غير متوقعة ، وقد تقرر العديد من النقاط المحلية ذات الأهمية البالغة التي لم يأخذها الذين قاموا بإبرام معاهدات الحدود في الطاولات والمجالس الدبلوماسية في الحسان .

ويكتسب الباب الخامس عشر أهمية بالغة في هذا الكتاب . فإذا كان المفهوم الحديث لصناعة الحدود ينطوي على تعيين الحدود De mitation ، ونخطيط الحدود

Demarcation ، وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود التي اندرب أو اُحُفّت لأي سبب من الأسباب Redemarcation ، وتكثيف الحدود Circumsation ، وحفظ ووقاية الحدود Preservation ، فإن وزارة الداخلية السودانية قد سلبت جهدا مقرا في سبيل تحقيق هذه المفاهيم جميعها . فلف استعب ، في العقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩٠-٢٠٠٠) العلاقات السياسية الموائمة بين السودان وتشاد من ناحية ، وإمكانية الحصول على المال اللازم من ناحيته أخرى ، تدفعت بموضوع إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين الدولتين إلى حيز الواقع . وقد انتهى بذلك الجهد بمراد {محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤-١٨ مارس ١٩٩٥م} .

ولا يفدح من شأن ذلك الإحار أنه تم في شكل {محضر} ذلك أنه إذا تم في شكل اتفاق أو اتفاقية أو بروتوكول أو إعلان أو منكرات متعاضلة أو مبادل ، فهو معاهدة دولية بموجب اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٧م لتعريف المعاهدة . فالشكل الذي يفرع فيه الاتفاق لا يؤثر في حجته القانونية . من ناحية أخرى لقد كان من الأصوب والأدق أن يكون عنوان الاتفاق هو : {محضر إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين السودان وتشاد} حتى يكون متسجما مع قصة السودان الأساسية وهي أن الحدود بين الدولتين قد تم تخطيطها سلفا بموجب بروتوكول ١٩٢٤م ، وأن ما تم في ١٩٩٤-١٩٩٥م ما هو إلا في جوهره إعادة لوضع العلامات على تخطيط الحدود السابق ، بالإضافة إلى تكثيف نقاط الإرشاد والعلامات ، وكذلك الاتفاق على المحافظة عليها

أما أن السبع عشر تعد عرضا فيه إصرار الدولتين على تكمله إعادة وضع العلامات الحدودية في الجزء الذي لم يكمل بعد . بيد أن ما قام به الطرفان من اجتماعات واتفاقيات في هذا الشأن يؤكد على قناعة الدولتين بما قاما به سلفا وحرصهما على تكملة المشوار . وبالفعل قد قاما بكل الإجراءات والاستعدادات والالتزامات التي تؤدي إلى تحقيق تلك العبة . بيد أن من المسلم به أن من أهم الشروط اللازمة للقيام بتخطيط حدود أو إعادة وضع علامات تخطيط الحدود ضرورة توافر الأمن . ولما كانت الظروف الأمنية على المناطق الحدودية بين السودان وتشاد لم بعد آمنة كما كانت في ١٩٩٥م حيث تدهورت كثيرا منذ بداية عام ٢٠٠٣م وحتى كتابة هذه الخاتمة في مارس ٢٠٠٤م ، فإن القيام بإعادة وضع علامات الحدود أصبح أمرا غير سابع إن لم يكن ضربا من المستحيل في مثل هذه الظروف .

القسم الثاني من هذا الكتاب خاص بالحدود بين السودان وليبيا ، وقد جاء في حاشية ابواب عرصد في الباب الأول الأصول التاريخية و القانونية للحدود بين الدوليين وكما قرأنا في الأصول القانونية لحدود السودان مع جمهوريتي افريقيا الوسطى وتشاد هي ذات الأصول التاريخية لحدود السودان مع ليبيا ، ابتداء من معاهدة يوليو ١٨٩٨م ومرورا بإعلان مارس ١٨٩٩م وانتهاء بمعاهدة ١٩١٩م ، وجميع تلك الآليات القانونية تم إقرارها بين بريطانيا وفرنسا كما قرأنا .

ولما كان السبق بين بريطانيا وفرنسا بقصد احداث الاراضي محمود -ور مراعاة حتى لمصالح ما كان يقع لدول أخرى ، فقد سرح الباب الثاني كيف حفاظت حقوق الدولة العتصة الاقتصادية والدينية في ليبيا مع بطلت وطموحات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في تحديد أو حصر التاثير لها في ذلك التجرء لتماجد لحدود السودان العربية وكما كشف الباب الثالث في إيطاليا اضطرب في مرحه لاحقة ، بتدن جهود كثيره لإثبات تعارض الحدود الواردة في معاهدته ١٩١٩م مع الحدود المصوص عليها في إعلان مارس ١٨٩٩م .

وبالرغم من ان بريطانيا وفرنسا طلبا تجادلان ، في سبيل تبرير ما قامتا به من حجاب دور مراعاة لحقوق الدول الأخرى ، بأن الدول العثمانية لم تعترض عندما حددتا مناطق نفوذهما في او حر القرن التاسع عشر ، فقد اكد الباب الرابع ومن وصعب ذلك الجدال فقد ثبت ان الحكومتين البريطانية والفرنسية اكتسفتا في ١٩٢٣ اي بعد أكثر من عشرين سنة ، أن الحكومة التركية قد اخرجت بسدة على إعلان مارس ١٨٩٩م ، بعد اصداره بوقت وجيز جداً .

وشرح لنا الباب الخامس من هذا القسم أن حلالا إيطاليا للكفرة مقررا بإسكاليه تحديد موقع العويبات . شكلا بداية اهتمام الزاي العام البريطاني بمسألة الحدود بين السودان وليبيا وكما قرأنا في الباب السادس فإن نوعا لا يصير جوا ، أي في اتجاه ما كان يعبر أحراة من السودان ، قد فرص على السلطات كرضاه انحرط حده نحو القيام باستكشافات جوية في العوينات وفي ما كان يعرف بمثلث السارة .

وبحث الباب السابع الظروف والملاسات التي فع بريطانيا بلحي عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا لا اعتبارا على أسس سياسية محضة . وطلب فقد السودان جوا

كان من الممكن أن يكون أرض السودان وكما وصحبا في القسم الأول . في سياق شرحنا لمبدأ وقاعدة الاستحلاف بين الدول وفرار منظمة الوحدة الإفريقية ، الصابر في القاهرة عام ١٩٦٤م ، بشأن التأكد على قول واحترام الحدود الموروثة . فإنه لا سيل للسودان لكي يفح هذا الملف . فقد تأكد نقل مثلث السارة إلى ليبيا بمقتضى تبادل المذكرات عام ١٩٦٤م . بين بريطانيا ومصر من جانب وإيطاليا من جانب آخر . وكما لاحظنا فإن إقدام مصر في مسألة تبادل المذكرات كان لاعتبارات المحاملة والكياسة السلومانية من جانب السلطات البريطانية . فالثابت من الدين السابع والثامن ، بل من كل أبواب القسم الثاني من الكتاب ، أنه لم يكن لمصر أي دور يذكر في تحديد حدود السودان مع ليبيا .

بقي أن نوضح بأن الحدود بين السودان وليبيا وإن كانت معينة بخلاف في تبادل المذكرات الذي تم في ١٩٦٤م ، إلا أن هذه الحدود لم يتم تحطيطها باستثناء جزء صغير جدا جدا على عهد الاستعمار كما قرأنا ذلك في متن الكتاب . ولعل السؤال الذي يفرض نفسه ، سيما على ضوء ما تم بالنسبة لحدود السودان مع تشاد ، هو ما إذا كانت ثمة ضرورة لتعيين الدولتين بتخطيط للحدود المشتركة بينهما ؟ .

صحيح أن المفهوم التقني لصناعة الحدود ، ولا نقول هنا المفهوم المعاصر كما شرحنا ذلك سلفا ، يقتضي مرحلتين . الأولى هي تعيين الحدود Delimitation والمرحلة الثانية هي تخطيط الحدود المعينة على الطبيعة Re Demarcation . والثابت في حالة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا أن المرحلة الأولى قد تم إنجازها منذ عام ١٩٦٤م كما اتفقت . وأنه بالرغم من الصيم الذي لحق بالسودان ، إلا أنها أصبحت ملزمة ولا مناص من قبولها واحترامها .

لا شك أن تخطيط الحدود يكمل صناعة الحدود . ويكتسب التخطيط أهمية بالغة إذا كانت ثمة مراعاة على الطبيعة . والأصل أن هذه المراعات لا تنمى في أغلب الأحوال ، إلا في المناطق المأهولة بالسكان . بيد أن الحدود المعينة بين السودان وليبيا ، مرسومة بخطوط هندسية وحدود فلكية ، مما يعني سهوله توصيحتها على الأرض إذا اقتضت الضرورة ذلك . ثم أن الحدود بين الدولتين تشو صحراء جزاء لا ماء فيها أو كلاً ذكر . يصفه إلى ذلك أن عملية تخطيط الحدود ، كما شرحنا ذلك في الساب الرابع

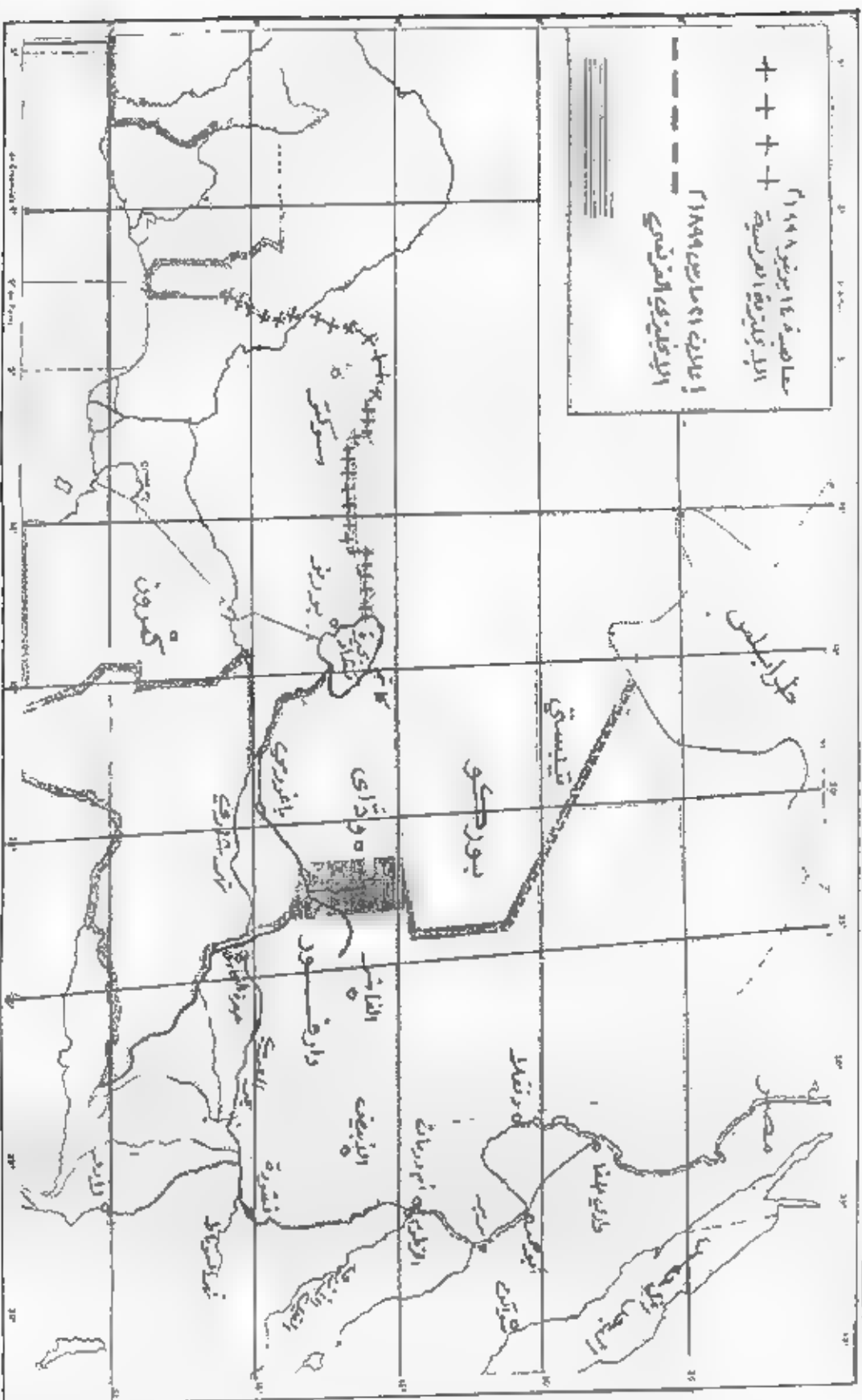
عثر من الكتاب والموسوم بـ {تخطيط الحدود في القانون والتطبيق} هي عمدة سادة
ومرهقة وبهضة الكابيف والنفقات المالية . وبالتالي فإن أهميتها شديدة إذا لم يوافق
الظروف والاعتبارات التي تملئ على الدولتين القيام بتلك المرحلة.

إن من النابت أنه لم يشأ أي مراع على قابضة وحجية الحدود المفقود عليها بين
السودان وليبيا منذ ١٩٣٤م بالرغم من لانتهاك الليبية لتلك الحدود . خلال مرحلة
الصراع الليبي الليبي ، وبالتالي فإن الكلام عن تخطيط الحدود بين السودان وليبيا
يصبح تمرير أكاديميا لا علاقة له بالواقع . بيد أن ذلك لا يعني ولا يعني إمكانية عدم
الدوليين بوصف الحدود على الأرض . في منطقة معينة ، إذا شئت الظروف التي تزد
عادة القيام بذلك .

ملاحق

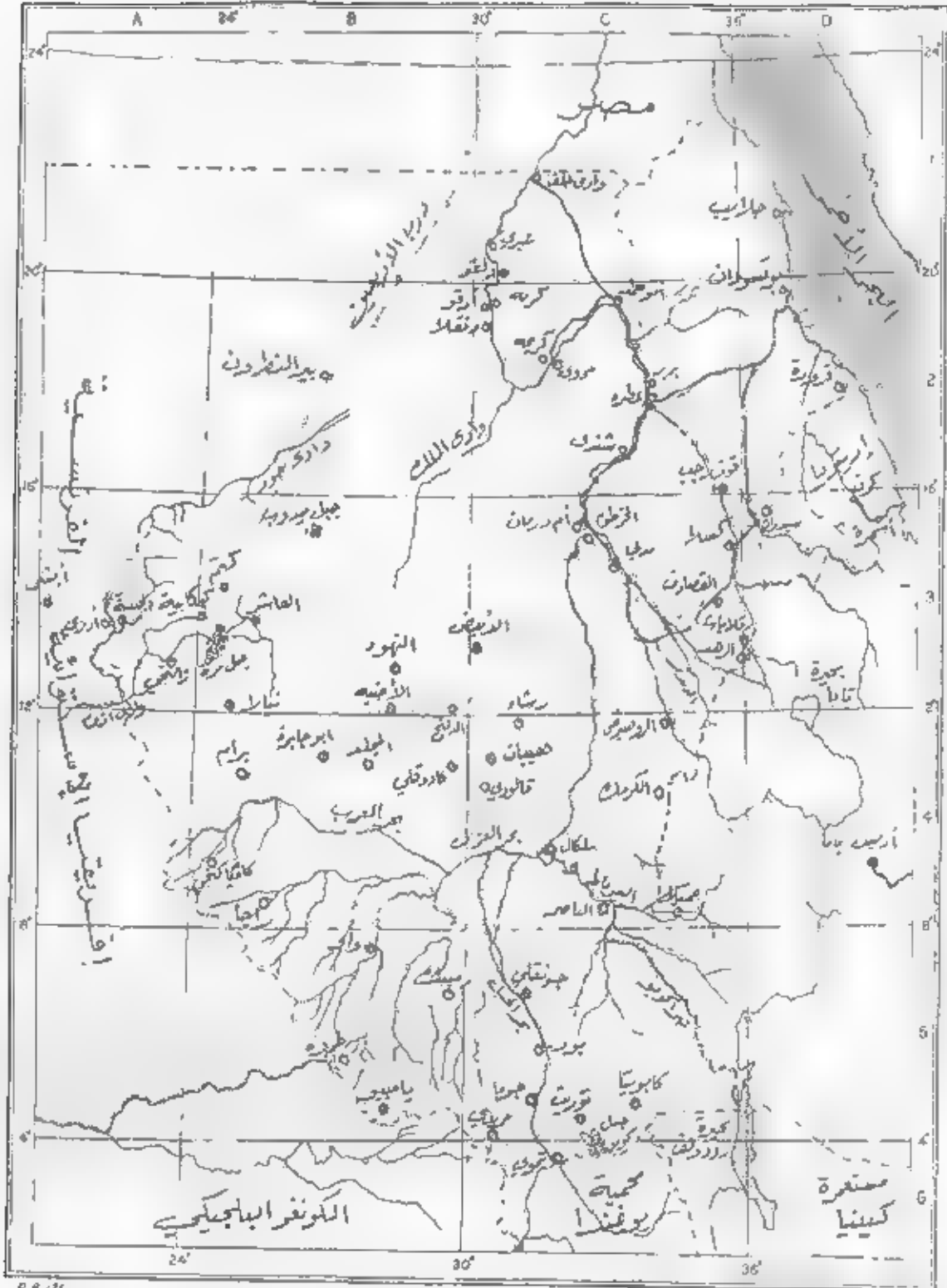
معاهدة ثوبينو ١٨٩٨ و إعلان مارس ١٨٩٩

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.



السودان الإنجليزي المصري

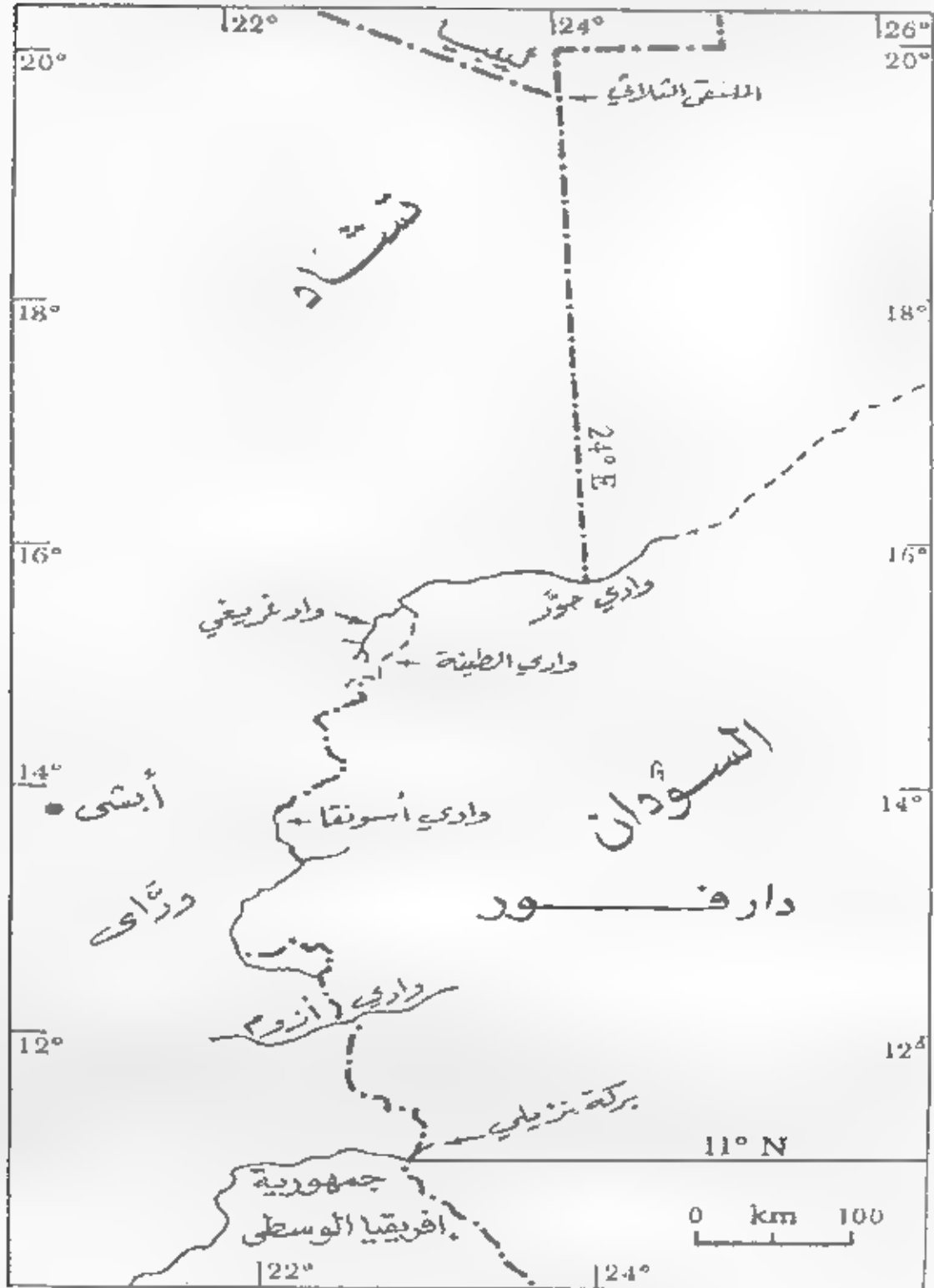
مصدر رقم ٢٠



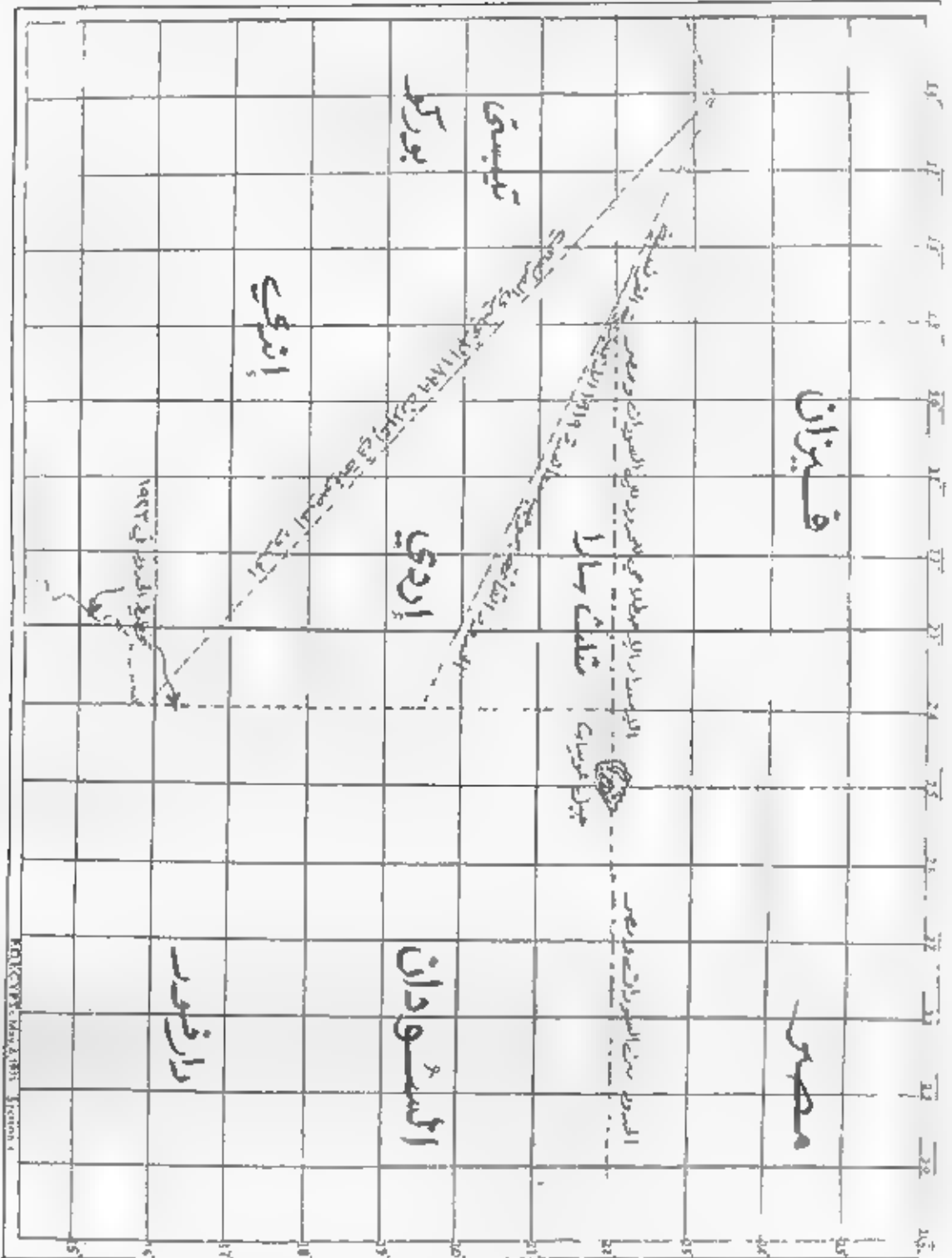
الحدود بين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى
 ماعه رقم ٣٠



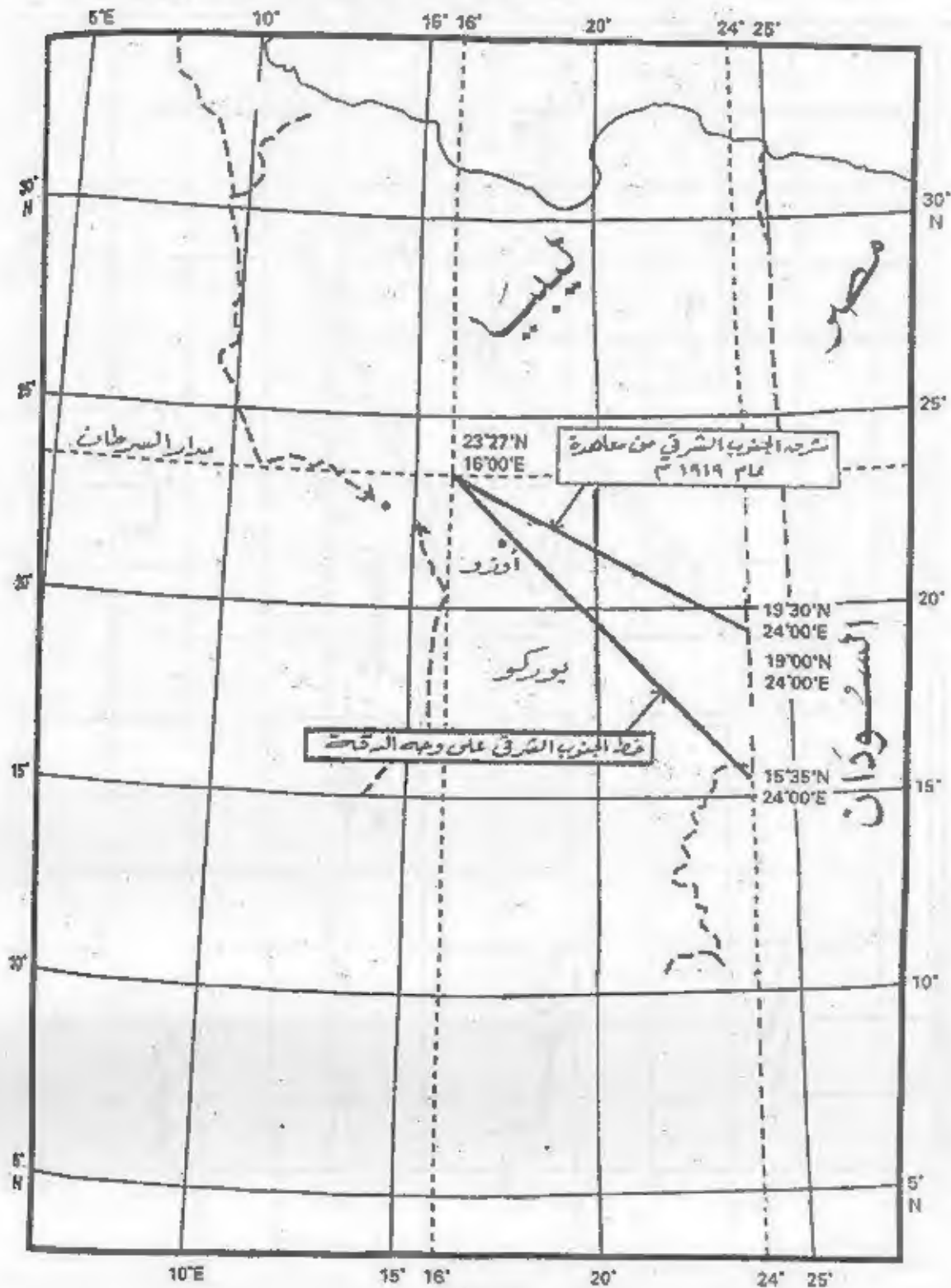
الحدود بين السودان وتشاد



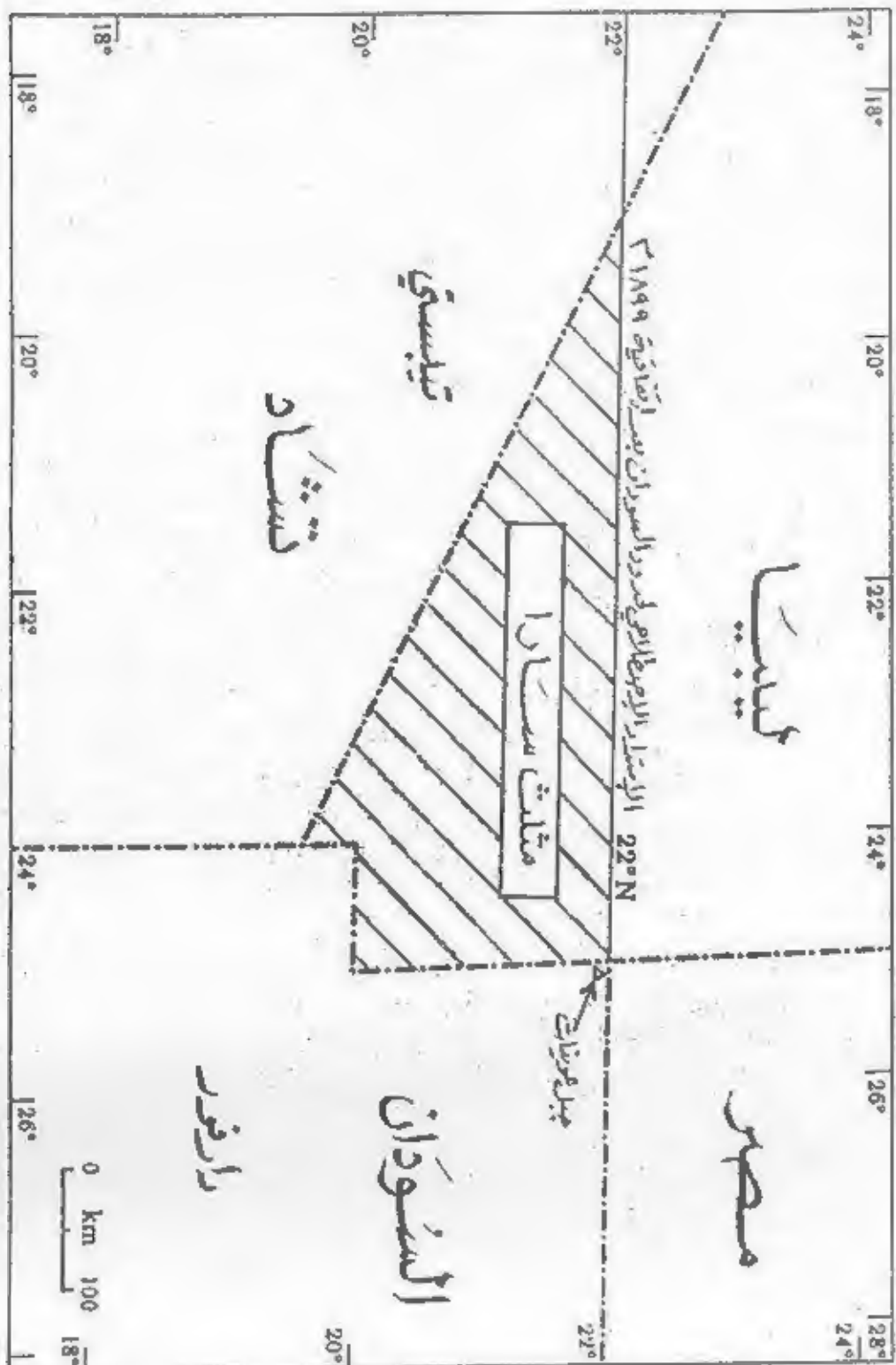
الذي أرفقه نيوبولد "لائحة السكرتير الإداري" مع مذكرته
التي رفعها لحكومة السودان عام ١٩٢١ بشأن الحدود بين السودان وليبيا
ومصر وأفريقيا الاستوائية الفرنسية.



ملحق رقم ٦ -
 يوضح خط معاهدة ١٩١٩ الإنجليزية
 الفرنسية وخط الجنوب شرقه على وجه الخريطة



ساحه رقم ٧٠ يوضح مثلث سارا السوداني الذي ضمته الإنجليه
إلى إيطاليا في عام ١٩٣٤ م



أعمال المؤلف العلمية

أولاً: البحوث المنشورة باللغة العربية في الدوريات

- (1) اتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1979 جامعة الكويت.
- (2) النرائع القانونية والدبلوماسية للتوسع الاستعماري في أفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية 1980 جامعة الكويت.
- (3) تفقات التقاضي الدولي وفقاً لقواعد التحكم أمام غرفة التجارة الدولية في باريس، مجلة الفتوى والتشريع 1985.
- (4) حق حماية اللاجئين في القانون الدولي، التقنين والتطوير، المجلة المصرية للقانون الدولي 1985.
- (5) نزاع الحدود بين السودان ومصر في كتاب العلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة وجامعة الخرطوم 1990.

ثانياً: البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية في الدوريات:

- (1) الحدود بين السودان وزائير، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة الكويت 1988.
- (2) التاريخ الدبلوماسي للحدود في أفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية 1989.
- (3) المصادر القانونية للحدود الدولية في أفريقيا، مجلة القانون، كلية الحقوق جامعة الكويت 1990.
- (4) اللاجئين والتنمية: دراسة الوضع في السودان، كتاب أصدرته مؤسسة التنمية الدولية الألمانية بعنوان: اللاجئين ومشكلات التنمية في العالم 1986.
- (5) المصادرة القانونية لمشروعية الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية في أفريقيا، مجلة الحقوق، جامعة الكويت 1988.

ثالثاً: الكتب التي قمت بتأليفها:

- (1) دبلوماسية الحدود في أفريقيا: نزاع الحدود بين السودان وإثيوبيا 1980.
- (2) قانون الإثبات مقارنة بالقانون الإنجليزي المصري والهندي (طبعان 1984 - 1990).
- (3) قانون الإثبات تشريعاً وفقها وقضاء (1994 - 1998) أربع طبعات (1994، 1995، 1997، 1998).
- (4) القانون الدولي العام وفقاً للقضاء والتطبيق والتشريع، الجزء الأول، طبعان (1998 - 1987).
- (5) حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وأريتريا، 2000.

رابعاً: مراجعات كتب صدرت باللغة الإنجليزية منها:

- (1) إيران وهم السلطة 1979، (مجلة دراسات الخليج).
- (2) المحيط الهندي واحة سلام أم منطقة تنازع 1986، (مجلة دراسات الخليج).
- (3) استيعاب المفاهيم القانونية الغربية في دول الخليج، (مجلة دراسات الخليج).

لؤلف في سطور

- د. البخاري عبدالله الجملي.
- من مواليد مدينة بربر بالسودان.
- يحمل درجتي الماجستير والدكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن ١٩٧٥.
- درس الخلوة والابتدائي والأوسط والثانوي في مدينة امدرمان.
- عمل في وزارة الشؤون الداخلية حتى أصبح وكيلًا للوزارة في ١٩٨٠ وتركها بالتقاعد الاختياري ١٩٩٠.
- عمل مستشارًا في إدارة الفتوى والتشريع في دولة الكويت ١٩٨٤-١٩٩٠.
- حاضر في جامعة امدرمان الإسلامية، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وجامعة النيلين بالسودان أستاذًا في القانون الدولي وقانون الإثبات.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة بالدوريات باللغتين العربية والإنجليزية مرصود بعضها في الصفحة الأخيرة من الكتاب.
- مارس المحاماة والتحكيم والتقاضي الدولي في السودان ولندن وسان فرانسيسكو وغرفة التجارة الدولية في باريس.
- عمل في كل اللجان الحدودية المشتركة بين السودان وكل من أثيوبيا وكينيا وبنغلاديش وتشاد وأفريقيا الوسطى ومصر وتونس أعمالها.
- عمل خبيرًا قانونيًا في إدارة قضايا الدولة، وزارة العدل، بدولة قطر.
- مهتم بالصحافة وكان نائبًا لرئيس مجلس إدارة صحيفة (الرأي الآخر) السودانية ومستشارًا لها.